الديمقراطية ودول الربيع العربي

(الواقع والمستقبل)



تأليف: أ. علي العاني

2010- 2015

الطبعة الأولى

1437هـ - 2016م

تقديم

أ. د. أمين مشاقبة

أ. د. عبدالله نقرش

أ. د. عبدالقادر الطائي



تقديم بقلم: أ. د أمين مشاقبة

يشكل هذا الكتاب مقاربة فكرية بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بالديمقراطية ودول الربيع العربي ويمثل اضافة نوعية في التحليل والربط لما يجري في واقعنا العربي منذ ان بدأ ما يدعى بالربيع العربي الذي لم يرقى لهذه التسمية بعد، باستثناء الحالة التونسية التي تكللت خواتيمها بانتخابات ديمقراطية ناجحة وحالة من الاستقرار النسبي بدأت تنعكس تدريجياً على المجتمع هناك.

ان حالة الربيع العربي منذ عام 2010 وما بعدها لها اسباب متعددة منها ما هو تاريخي، واقتصادي، وسياسي، واجتماعي، ونفسي، فقد عانت العديد من الشعوب العربية من القهر والظلم من قبل حكومات مستبدة فاسدة، وعاشت في ظروف اقتصادية صعبة ومشكلات معقدة مثل الفقر «والحرمان النسبي» والبطالة، وتدني المستويات المعيشية والاقصاء والتهميش وغياب المشاركة السياسية في حدودها الدنيا، وازدياد الهجرات الى الخارج هروباً من الواقع وبحثاً عن مستقبل افضل، كل هذه الامور وغيرها ساهمت في انبثاق الربيع العربي الذي تحول في بعض الدول الى حروب اهلية كما هي الحالة السورية، وربما ليبيا تكون كذلك، لكن ارادة الشعوب دوماً تبقى الاقوى والمخاض مستمراً في إحداث التغيير والانتقال الى مجتمعات تسودها قيم الديمقراطية الاساسية مثل؛ العدالة، والحرية، والمساواة وهذه المباديء تحتاج دوماً الى تضحيات وها هي الشعوب العربية تدفع الثمن غالياً من أجل التحرر والعدالة والمساواة وحياة كريمة.

ومن نافل القول هنا ان هناك شروطاً لانبثاق الديمقراطية تتمثل بارتفاع مستويات التعليم، والوعي الجماهيري، وتطور مفهوم المواطنة القانوني القائم على الحق والواجب، والولاء للدولة، وانحسار الانتماءات الضيقة، وتوسع الطبقة المتوسطة، وتوفر مؤسسات المجتمع المدني وتحسن المستوى

المعيشي، وبعض هذه الشروط بدأ يتوافر في العديد من المجتمعات العربية، ناهيك عن الدور الذي لعبته ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من دور فاعل في العديد من دول الربيع العربي.

ان هذا الكتاب في فصوله الاربعة يعالج كل هذه الابعاد من واقع الانظمة العربية وطبيعة الحالة العربية المجتمعية واسباب حدوث هذا الربيع متحدثاً عن نماذج متعددة مثل النموذج المغربي، وحالة مصر عند الثورة والثورة المضادة والحالة التونسية وتم التعامل بالوصف والتحليل والرصد لكل ما جرى في هذه الدول ويعطي الكتاب في فصله الأخير نظرة مستقبلية لهذه الدول.

ان هذه المحاولة العلمية الرصينة من قبل الاستاذ علي العاني الذي عرفته مجتهداً وجاداً في التحصيل العلمي والمعرفة تشكل اضافة رصينة ونوعية للمعرفة وتقدم جهداً متميزاً في البحث والتحليل وتعطي للقاريء مقاربة علمية بين النظرية والتطبيق واحياناً نقد الحالة العربية.

ان هذا الكتاب والذي هو باكورة اعمال الاستاذ علي يضيف للمكتبة العربية كتاباً موضوعياً جديداً، ويمنح الفرصة للقاريء العربي من الاطلاع على الاحوال السياسية ومستقبلها في دول الربيع العربي.

أ.د. أمين مشاقبة

تقديم بقلم: أ. د. عبدالله نقرش

يعتقد كثير من المثقفين العرب والأجانب أن الديمقراطية والعروبة والإسلام لاتلتقي، ويبررون ذلك بتاريخ ثقافة الاستبداد التي سيطرت على المشهد السياسي والاجتماعي العربي لقرون. ويتناسون ديناميية التطور الانساني كما يتناسون أن سنة الحياة تؤكد حركة التغيير شكلاً ومضموناً، نسقاً ومنهجاً، ولربما في بعض الاحيان طبيعةً ووجوداً.

كان الربيع العربي مفاجئاً، وكانت أطروحاته من العمومية والشمول والرسوخ بما يعبر عن حقائق إنسانية لم تتلاشى على الرغم من استبداد القرون. كغيره من ابناء الانسانية المفعمة بلحيوية والأمل انتفض الانسان العربي ليقول لا للواقع، ودفعةً واحدة، وكأن التاريخ يتجاوز ظروفه ومجرياته ليستقر في المستقبل.

ومع ذلك كانت القوى المضادة أكثر تنوعاً وتنظيماً وتسليحاً، وكقوى منبته عن مجتمعاتها ومتوحشة في قناعاتها واساليب عملها، واحتكارية في رؤاها ومشاريعها ومصالحها، كان انقضاضها على المنطق الانساني والسيرورة التاريخية، وأحلام الأجيال. قوى غاشمة متمترسة في الماضي وفي الذات لتتحدى سُنة الكون وحقائق العصر، وكانت الثورة المضادة لكل زهرة انبلج عنها الربيع العربي.

ما بين الاكراه والقسوة والقمع لترسيخ مفاسد الواقع ومحنطاته وايقوناته، ومابين التسامح والتشريع والسلام الاجتماعي، كان سعي الانسان العربي وانحيازه لخيار التغيير من الطرف الأول للمعادلة الى الطرف الثاني، وما بين هذا وذاك كانت الديمقراطية بما هي عليه من حرية ومشاركة وعدالة، وتجربة انسانية قائمة، هي الخيار الأكثر عقلانية ورشداً وطموحاً.

والديمقراطية كتجربة انسانية تراكمية تقوم على التصحيح السلمي وبالتعاون

بين اطراف الفعل السياسي على مختلف الصعد من القاعدة الاجتماعية الى القمة السياسية، كانت عبر الزمن تتفاوت في التطبيق والمخرجات ولكنها تستهدف تحقيق ذات الغايات.

كانت في مصر انموذج افرز الى مراكز السلطة قوة اعتبرت تاريخياً القوة السياسية الثانية بعد قوى النظام السياسي التقليدي وهي قوة جماعة الاخوان المسلمون. وكانت في تونس تجربة أكثر تنوعاً فأدت الى ان يتسنم مواقع صنع القرار في تونس تآلف متنوع التوجهات. وفي كلتا الحالتين كان التشوق لاختبار التجربة واستمرارها غاية في حد ذاته وهدفاً استراتيجياً على المستوى الشعبي والنخبوي.

ولكن ماحدث بعد ذلك لم يؤكد ان الديمقراطية كانت هي الخيار الاستراتيجي لكل قوى الفعل السياسي في كلا الدولتين، وفيما بين قوى العسكريتاريا وقوى الحرس القديم، تخلِقت صورة من «الديمقراطية» الضبابية والتي أدت الى ان يطرح البعض تساؤلات جدية حول الشرعية السياسية في كلا الدولتين.

لدراسة هذه التحولات، الربيع العربي ومخرجاته الديمقراطية، اجتهد الأستاذ علي العاني في تقديم كتاب قيِّم ومفيد لكل من يحاول ان يتعرف أو يساهم في مناقشة الديمقراطية في دول الربيع العربي، ويعتقد ان مثل هذه المساهمة تستوجب النشر لتعميم الفائدة، لا سيما وأن الربيع العربي نفسه يفترض التعرف على الخطاب السياسي للشباب العربي والتعرف على رؤيتهم وتقويمهم لما حدث. فهم أولاً صانعوا هذا الربيع وهم ثانياً المعنيون بايصاله الى مرحلته اليانعة، وهم اخيراً القادرون على صناعة مستقبل أفضل لهم ولتاريخنا.

د. عبدالله نقرش

تقديم بقلم: أ. د. عبدالقادر فهمي الطائي

أنعشت موجة الربيع العربي المفعمة بخطاب سياسي فخري تقوده الولايات المتحدة الامريكية، آمال قوية حول امكانية الأخذ بالنموذج الديمقراطي في أنظمة سياسية عربية غالباً ما وصفت بالطغيان والفساد وابتعادها عن اشتراطات الاصلاح السياسي والاقتصادي وتنظيم الحياة وفق ضوابط الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ومع الربيع العربي استبشرت الجماهير العربية ولادة فجر عصر جديد يؤكد ذات الانسان، ويحمي كرامته ويعينه على تلبيته وطموحاته بالأمن، والاستقرار، والعيش الكريم بالتوازي مع ما حققته شعوب ودول متقدمة، وذلك من خلال التغيير السياسي لثوابت استقرت عليها طويلاً انظمتها السياسية، فكانت الديمقراطية هي الأمل والمرتجى لمنجزات جذرية تتوافق مع تلك التطلعات وتعمل على نقلها من حيز الفكرة والطموح الى الواقع بالممارسة والسلوك، فجوهر الديمقراطية هي المساواة امام القانون، والحرية في التعبير عن الذات، والمشاركة في السلطة وصناعة القرار السياسي.

هذا الكتاب عالج برؤية علمية ومنهجية عالية ومتميزة بتحليله موضوع الديمقراطية كفكرة فلسفية من حيث اسسها ومضمونها ومسار تطورها. ولعل ما يجعل هذا الكتاب متميزاً عن غيره كونه انطلق من الواقع العربي متصدياً بالتحليل لعناصر اسهمت بتهيئة سبل تداعياته لولوج واقع جديد يسعى معبراً عن اصالته بأقامة النموذج الديمقراطي، فأخذ بنظر الاعتبار بؤرة الشرارة الاولى في تونس ثم مصر وليبيا واليمن مستعيناً بطرق قياس تجريبية حول امكانية تعميم النموذج الى انظمة سياسية اخرى وان لم يكن العنف مرادفاً للتغيير فيها، ومن خلال استشراف آفاقها المستقبلية، هذا الكتاب من حيث الفكرة التي عالجها وطرق واساليب التحليل التي اتبعها والنتائج التي انتهى اليها يستحق وبجدارة، ان يشكل اضافة نوعية للقاريء العربي والمكتبة

العربية مستكملاً ما اغنته الاسهامات الفكرية التي تصدرت بجهدها العلمي لهذا الموضوع.

أ.د. عبدالقادر فهمي الطائي

المقدمة

الديمقراطية ليست ترفاً فكرياً، بل هي نتيجة تدافع مجتمعي وسياسي من أجل إيجاد هذا النوع من الحكم، إذ إنّ دول الديموقراطيات النقية استطاعت أن تستفيد من خبراتها وخيراتها وتحسن معيشتها من خلال الحكم الديمقراطي، بالرغم من قلة مواردها، بل إنّ هذه الدول استفادت ممن حولها من الدول الاستبدادية في تعزيز رفاهيتها، كما هو حال سويسرا في فترة من الفترات.

فالديمقراطية ليست عملية اقتراع تجري بين مرشحين متنافسين حسب، بل هي وعي بالحقوق والالتزامات والواجبات، وهي فلسفة غايتها خدمة المجتمع، وهي تعني الانتقال السياسي للسلطة دون إلغاء الآخر، وعلى هذا الأساس نشأت نظريات العقد الاجتماعي، لتجعل الشعب طرفاً في معادلة الحكم، بعد أن كان الحق الإلهي المطلق هو من يحتكر إرادة الشعب، وباسمه سيطرت الكنيسة على الدولة لمصالح فئوية ضيقة.

ودول الربيع العربي اليوم في مرحلة إنشاء عقدها الاجتماعي، الذي من المفترض أن يُعبّر عن هويتها، ويمثل إرادتها في التغيير الحقيقي، وينتج ديمقراطية تتوافق عليها شرائح المجتمع العربي المسلم جميعها، لتكون مؤهلة للاستمرار والبقاء والتعديل والتطوير في المستقبل.

إذ إنّ الأمة العربية فاقدة لكينونتها منذ قرابة قرن من الزمن، أي منذ سقوط الخلافة العثمانية وحتى الآن، ليس للأمة العربية وشعوبها إطار فكري يحكمها، وكيان سياسي يمثلها، ومشروع حضاري يسعى لنهضتها، بالرغم من وجود العديد من التيارات الفكرية التي نَظَّرت لمشروع الأمة الواحدة، إلا أنّ هذه القوى لم تستطع أن تطبق مشروعها الحضاري، الذي ناضلت من أجله كالقومية بتياراتها والبعثية والليبرالية والعلمانية والوطنية.

ومع تراكم الفشل المتأتي عن غياب التطبيق العملي للإطار الفكري الذي لم يكن هـو نفسه من حيث النظرية مكتملاً، جعل الكثير من تلك الدول تسعى إلى إيجـاد النموذج الكارزمي المُخَلِّص من كل ما تعانيه الأمة، ويحقق تطلعاتها المنشودة، وكون الأمة العربية في واقعها مُجزأة إلى عدة دول كان استجلاب النمـوذج الكـارزمي للحكم مُساهِماً فـي هـذه الفرقـة، بسـبب تعـدد الحركـات الفكرية، مع غياب الإطار الفكري الموحد، واختلاف التحالفات الدولية، بالتالي أنتج عدة دول قومية في حدود جغرافية معينة، وتيارات فكرية عابرة لهذه الحدود صاحبَها تدخلات في شؤون الدول بعضها بالبعض الآخر، مع إنتاج عدة نماذج كارزمية للحكم، كان لابد لها لكي تحافظ على شخصيتها أن تختلف في الاستقطابات، والتوجـهات، والعلاقات الدولية، فأصبحت الأمة العربيـة كيانـاً اسمياً مختلفاً في التفكير والبرامج والأهداف، أدى ذلك إلى التيه العربي الكبير والذي مازال يبحث عن هويته حتى الآن.

فـارت شعوب الـدول العربيـة بجماهير عفويـة ابتـدأت بـالمحافظات البعيـدة، منتقلة شيئاً فشيئاً إلى العواصم بعيداً عن أهداف مسبقة متفق عليها، وبعيداً عن قيم عليا لايمكن الاختلاف عليها، فكانت النتيجة انتكاسة ثورة التوقعات التي اكتسحت أحلام الشعب العربي الثائر، ولكنها في المحصلة لم تكن بمعزل عن المنحنى التأريخي، وحركة التأريخ الذي تفيد مدخلاته عبر عدة حالات مشابهة إلى نفس المخرجات المتغيرة.

إذ تراجعت مؤشرات الرفاه العالمي، والتنافسية العالمية بشكل ملحوظ ومطرد، وازداد الواقع السيء سوءاً، ونشطت الدولة العميقة في وأد الدولة الوليدة في مـهدها، وطفت إلـى السـطح العـديد مـن الشـرائح الرقيقـة الحبيسـة للأنظمة السـياسية السـابقة، وفـي النـهاية كـان لا بُد لـهذا الكتـاب مـن مُساءَلة الـواقع، وعناصره، من خلال فحص حدوده ومحدداته، وتأصيل فكري لأهم التيارات السياسية الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي العربي، وتفهم طبيعة الأنظمة السياسية الموروثة في بلدانه، مع قراءة للواقع الدولي والإقليمي المؤثر على

دول الربيع العربي؛ لتحديد ملامح المستقبل، وسيناريوهاته، والمدى الزمني الـذي تحتاجـه دول الـربيع العـربي للنجـاح فـي تجربتـها الصـعبة المتجـددة والمتغيرة بشكل مطرد، والانعتاق من فصل الشتاء الذي تعيشه اليوم.

أ. علي العاني

ماجستير علوم سياسية 2015

Alialani199@gmail.com

الفصل الاول الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية

الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه ضمن أُطر دستورية مُتفق عليها شعبياً، وهي في جوهرها تمثل نظاما قِوامه الكرم والرحمة والخير، لذا هي تستمد قِوامها من المجال الآيديولوجي من الأخلاق والعدل. وفي محاولة لتحديد ماهية المصطلح، فإن الديمقراطية: نظام سياسي يقتسم فيه المواطنون السلطة، ويختارون حكامهم بحرية، ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكومتهم الديمقراطية، وهي مذهب فلسفي يُعيد أصل السُلطة السياسية إلى الإرادة العامة «إرادة الشعب»، فالشعب مصدر السلطات في كل النظم السياسية**(1)**.

وقد تطور مفهوم الديمقراطية عبر 2500 عام حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم، وفي المبحث الأول من هذا الفصل نبحث عن الجذور التاريخية للديمقراطية، وأقدم الممارسات السياسية لهذا النوع من الحكم، ومراحل تطوره عبر عدة عصور خلت. أما المبحث الثاني سيتناول خصائص الديمقراطية وميزاتها، وأسسها، ومضامينها. وأهم الآليات الدستورية لضمان تطبيقها. ويسلط المبحث الثالث الضوء على شروط انبثاق الديمقراطية من خلال منظومة من العناصر المترابطة، ونشرها في إطار المؤسسات المختلفة، ووضع أهم معايير العملية الديمقراطية.

المبحث الأول: تطور فكرة ومفهوم الديموقراطية

تعد الديمقراطية نظام حكم يضمن للفرد حقوقه، ويحفظ له امتيازاته، ويشكل بمجمله إطاراً قانونياً لمفهوم دولة المواطنة التي يكون الدستور فيها هو السقف الأعلى للدولة والضامن لتسيير مؤسساتها، وشؤون أفرادها، لذا كان لا بد لهذه المفاهيم أن تمر بفترة زمنية ليست بالقصيرةْ، ربما يتخللها إصلاحات وثورات وموجات ثورية وثورات مضادة حتى تصل إلى هذا النوع من نظام الحكم. ولهذا فإن الديمقراطية ليست دستوراً يتم من خلاله صياغة المفاهيم

المتعلقة بها، ولكن هي مجموعة عمليات مترابطة تشمل: التنشئة السياسية والاجتماعية، والتجنيد السياسي، والتطور الفكري، والقيمي، والحضاري، حتى تصل الشعوب إلى نظام سياسي معين يحكم بأسس ديمقراطية. وفي هذا المبحث سنتناول كيف تطورت فكرة الديمقراطية عبر عدة عهود، ونتج عن تطور هذه الفكرة صياغة عدة مفاهيم للديمقراطية التي لا زالت تتطور إلى يومنا هذا.

إبتداءً كانت الديمقراطية موضوع نقاش متقطع، ولكنه يتطور بشكل مستمر منذ 2500 عام حتى الآن، بالرغم من البُعد القيمي للديمقراطيات القديمة في أثينا وروما-سنتحدث عنها تباعاً- الا أن الحكومة الشعبية التي شهدتها المدينتان اتجهت إلى الانحطاط ومن ثم الاختفاء. وبالرغم من أن الديمقراطية تم إدراكها من حيث الفكرة والمعنى في ذلك الوقت الأنه من غير المؤكد معرفة الكيفية التي انتشرت فيها الديمقراطية،هل بالانتقال من مفكريها الاصليين إلى الآخرين؟ أم أنها وُجِدت بشكل مستقل في مناطق متفرقة جغرافيا، وهذا الأمر ينسحب بالضرورة على نشوء الديمقراطية في العالم**(2)**.

ولنفترض أن مجموعة ما - قبيلة مثلاً - لديهم نظرة متساوية عن بعضهم بعضاً، ولهم رأي في حاكم المجموعة، في ظل هذه الأجواء يمكن أن تظهر المشاركة في إطار المجموعة على أساس متساو، وبالتالي تظهر الاتجاهات الديمقراطية ضمن ما يُسمى منطق المساواة. وطالما تشترك المجموعة في الصيد والعمل، فلا بُد من إن المجموعة قد تعارفت على نظام معين يُشارك فيه الاعضاء ضمن منطق المساواة في اتخاذ القرار الذي تحتاج إليه المجموعة، وبالتالي هذا النمط الديمقراطي البدائي المُفترض يُعد أكثر اتساقاً مع الفطرة. إذ وصلت هذه الحالة إلى النهاية حين بدأ الاستقرار في مجتمعات محددة بسبب الزراعة والتجارة، إذ طرأت تغييرات على المجموعة مع وجود التدخل الخارجي، والتوقع بأن معيار المساواة أصبح نادراً، وأصبحت الفطرة تميل إلى السيطرة بشكل أكبر. ونتيجةً لذلك اختفت الحكومات الشعبية وحل محلها الملكيات

الاستبدادية والارستقراطية والاوليجاركية. ظهر في حوالي 500 ق.م عدة أماكن، ولو لمجموعات قليلة، تمارس الديمقراطية في عدة مناطق أوروبية كشاطيء البحر المتوسط وشمال أوروبا(**3**).

كان لا بُد من هذه التوطئة لظروف نشأة الديمقراطية البدائية، التي توسعت المصادر في الابتداء بالحضارة اليونانية؛ كأولى بصمات الديمقراطية عبر التاريخ. إذ طبقت مدينة أثينا نوعا من أنظمة الحكم الموصوف بالديمقراطي.والديمقراطية مصطلح مُركَّب من كلمتين (demos) وتعني حكم و (krat's) وتعني الشعب أي حكم الشعب، والنظام الديموقراطي: هو ذلك النظام الذي يكون فيه أصل السلطة العامة ذات السيادة مستقراً في الإرادة الجماعية للشعب الخاضع لها، وهذا يعني أن الشعب هو المصدر الذي تستمد منه السلطة العامة ذات السيادة وجودها(**4**).

وهذا ما نجده مُعرّفاً لدى الفلاسفة اليونانيين مثل آرسطو، الذي عرّف الديمقراطية على أنها نظام للحكم ترتكز سلطته العليا بيد الشعب. وقد نضج هذا النوع من الحكم في الدولة المدنية في أثينا خاصة بين القرنين السادس والرابع ق.م، عندما اشترك الفنانون، والمفكرون، والزعماء السياسيون، والأفراد ذوو الخبرة منهم في نقاش حول مبادىء المجتمع الصالح. ومثّلَ المؤرخون القدماء المرجع الأساسي للفلاسفة اليونان، إذ طرح المؤرخ هيرودوتس وصفاً تقييمياً لثلاثة أنواع من الحكم قائمة على سؤال مفاده: كم عدد الأيدي الممسكة بالسلطة العليا؟ مضيفاً أن السلطة العليا قد تكون فرداً أو قلة أو كثرة، وأسماها بالتتابع: الملكية، والارستقراطية، والديمقراطية. وعند وصفه للديمقراطية وضع ثلاثة مبادىء وهي المساواة في تطبيق القانون ومشاركة المواطنين في وضع القوانين وتنفيذها والمساواة في حق التعبير(**5**).

وفي تلك الحقبة شهد التاريخ أول ظهور لكلمة الديمقراطية وكان ظهورها لأول مرة في التاريخ في كتاب بعنوان تاريخ حرب البلوبونيز من تأليف اليوناني توسيديدس (460-400 ق.م)، الذي نقل عن بيركاس وهو يرثيه قوله:

«إن أثينا ديمقراطية نموذجية، إن دستورنا لا ينقل القوانين عن الدول الأخرى فنحن نموذج للآخرين، إن حكومتنا (أثينا) ترعى الاغلبية إلى الاقلية ولهذا تسمى ديمقراطية»**(6)** ناقلاً بذلك تصوره عن نظام الحكم الديمقراطي القائم على أساس المساواة أمام القانون وانتخاب الاكفأ لخدمة الوطن، لا على أساس الطبقة التي ينتمي إليها الفرد.في المجمل تكونت دولة المدينة في ذلك الوقت من عدة عناصر وهي: سلطة مركزية منتخبة بالقرعة لفترة زمنية محددة، ومجلس يضمُّ القلة المنتفعة، وجمعية عامة للمواطنين الأحرار**(7)**، وكانت الممارسة الديمقراطية محددة بالأحرارمن المواطنين البالغين الذكور.

ولكن نظام الحكم القائم على الديمقراطية - سالفة الذكر- لم ينتشر بشكل واسع في تلك الفترة، خاصةً بعد عهد بريكليس إذ شهدت الدولة الأثينية نزاعات كثيرة بسبب الممارسات الديمقراطية التي اتسمت بالفوضى، وكان نتاج ذلك انهياردولة أثينا الديمقراطية في الحرب.

يرى نيقولا ميكافيللي في نقده لدساتير تلك الحُقبة رأي آرسطو الذي قال فيه: «إن أفضل الدساتير تلك التي وازنت بين العناصر الثلاثة (الامير، والطبقة الارستقراطية، والشعب) في دستور عام وقد منح المُشرِّع ليكورغوس مثل هذا الدستور لأسبارطة، التي عاشت مدة طويلة، بينما ارتكب المُشِّرع الاثيني صولون خطيئة إقامة حكومة شعبية فقط»**(8)**.

بعدها أصبحت كلمة الديمقراطية مرادفةً للفوضى،حتى جاءت مراجعات أفلاطون لهذا العصر في كتاب الجمهورية، حين وصف الديمقراطية: بأنها تخلق جواً من الفوضى، وهي تساوي بين الجميع دون مراعاة الفروقات الفردية. وكون مبدأ الحرية أساسها فإنها تحول دون الوحدة، فالحرية تخلق أنواعاً من الشخصيات المتباينة، وهذا التنوع والانقسام يكون ظاهراً في السياسة، مما يؤدي إلى خلق أنواع من الشخصيات المتباينة، ووصفها أرسطو في كتاب السياسة بأنها حكومة في قبضة رجال غير كريمي المنحدر، ولا يملكون شيئا، ويشغلون مناصب وضيعة تمثلا لطبقة الدنيا. فالديمقراطية ليست صالحة لأنها

تمثل حكماً طبقياً، إن نبذ الديمقراطية يرجع إلى ما قاله فولتير في قاموسه الفلسفي: هو أنها تلائم بلداً صغيراً فقط، لذا لا يمكن تطبيقها على الجماعات الكبيرة. السبب لنبذ الديمقراطية اقترانها بحاكم غوغاء، فقد كانت نظام حكم تؤدّي بطريقة شعورية إلى الديماغوجية (الديماغوجية: هي استراتيجية لإقناع الآخرين بلاستناد الى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة). وخاصةً الديماغوجية القائمة على البراعة في الخطابة لإثارة مشاعر الجهلة وغير المُفكرين، لذا ساد الاعتقاد بأن الديمقراطية لا يمكن الا أن تكون نظاماً فاسداً وقت ذاك**(9)**. ومَرَدُّ ذلك إلى عدم وجود مؤسسات سياسية واجتماعية تستوعب أعداداً كبيرة من الشعب، لممارسة الحكم بطريقة مختلفة.

في الوقت الذي ظهرت فيه دولة المدينة (city state) في اليونان، ظهر في شبه الجزيرة الايطالية في روما نظام الجمهورية للرومان. ويرجع أصل التسمية إلى ريبلك من (res) أي شأن باللاتينية وكلمة ببليكوس (publicus) بمعنى الجمهور، وعبرت هذه الكلمة عن معنى الديمقراطية، كونها الشيء الذي ينتمي إليه الشعب، شارك النبلاء في الحكم حصراً، ولكن كفاح الشعب الطويل أدى إلى حصول العامة على حق المشاركة المقتصر بالرجال فقط، الأمر الذي كانت عليه جميع الديمقراطيات حتى القرن العشرين**(10)**.

توسعت الجمهورية الرومانية عن طريق الغزو، ومن ثم ضَمّ رُقَعٍ جديدة، وتوسعت إلى ما وراء حدود مدينة روما. حتى ضمت كل ايطاليا وأبعد من ذلك، ومنحت الجنسية الرومانية لأفراد الشعوب التي ضمتها إليها، ليتحولوا من رعايا إلى مواطنين رومانيين لهم حقوق ومزايا المواطن. وبالرغم من ذلك فإن روما لم تطوع مؤسسات حكمها لاستيعاب المواطنين على اتساع رقعة دولتها، واقتصرحق التصويت لجميع المواطنين شرط أن يُمارَس في مدينة روما حصراً، ولم يبنِ الرومان نظام حكم يستوعب الرقعة الجغرافية بالتمثيل النيابي لأشخاص منتخبين ديمقراطياً، ومع ذلك استمرت الجمهورية لفترة أطول من الديمقراطية الأثينية، وأي ديمقراطية حديثة. وضعفت في حوالي

سنة 130 ق.م**(11)**، بسبب القلاقل الداخلية، والحروب، والنزعة العسكرية، والفساد، وتدهور الروح المدنية القوية بين المواطنين، وتلاشي كل شيء في جمهورية يوليوس قيصر.

وبعد اغتياله عام 44 ق.م تحولت الجمهورية إلى امبراطورية، حين جاء القائد العسكري أوكتافيوس المُلَقّب (بأوغسطين) ومنحه مجلس الشيوخ صلاحيات واسعة - بعد سنوات عديدة من الاقتتال الداخلي- عام27 ق.م، لم يُلغ أوغسطين مؤسسات الجمهورية، ولكنه أضعفها ليكون حاكماً مطلقاً للبلاد، وجعل لنفسه شهراً خاصاً سُمي باسمه «أوغسطس»، هنا تحولت الجمهورية إلى امبراطورية تُحكَم بالاباطرة واختفى معها حكم الشعب في أوروبا، باستثناء قبائل صغيرة متناثرة في أوروبا والعالم**(12)**.

وعاد حكم الشعب في العديد من مدن شمال ايطاليا عام 1100م ونشأت حكومات شعبية في دولة المدينة في روما، واقتصرت المشاركة على الطبقة العليا من العائلات النبيلة، ومُلاّك الأراضي. ومع الوقت بدأت الطبقة الوسطى بالمطالبة بحق المشاركة، وتتكون تلك الطبقة من: صغار التجار، ورجال البنوك، والعمال المنتظمين بالنقابات. ولم تكن تلك الطبقة أكبر عددا من العليا، ولكن أفرادها كانوا قادرين على تنظيم أنفسهم، ويمكنهم التهديد بانتفاضات عنيفة، بل تنفيذها. ونتيجة ذلك حصلوا مع مرور الزمن على حق المشاركة في حكومة المدينة، التي استمرت مدّة مئتي عام في عدة مدن ايطالية، وكان هناك العديد من الجمهوريات في فلورنسا، والبندقية وغيرها. وفي منتصف القرن الرابع عشر أدى الفساد، والاوليجاركية، الحروب، والتدهور الاقتصادي، إلى استيلاء الحكام المستبدين على السلطة**(13)**.

في تلك الفترة كان الامراء يستشيرون اتباعاً معينين لهم، وكانوا وسيلة الحاكم في الحصول على ما يلزم من أموال، ويستخدمها الشعب لكي يشترط لدفع المال تحقيق مطالبه، وكان لهذا الأمر هامش في انتقاد السلطة الحاكمة في ظل الحكم الملكي المطلق، حتى تطورت هذه الحالة إلى هيئة مستشارين،

ثم إلى برلمان يمثل هؤلاء المستشارين عضويته. وأدى تطور هذه الممارسة إلى تأسيس أحد أسس الديمقراطية الحديثة(**14**).

وتعد ثورة الماجنا كارتا في بريطانيا علامة فارقة في تاريخ السلطة الملكية المطلقة في أوروبا، وحدثت الثورة في القرن الثالث عشر الميلادي، وتمخضت عنها وثيقه عُرِفت بنفس الاسم (Magna Charta)، وحوصِر ملك بريطانيا، وأُرغم على توقيع وثيقة تحد من سلطاته عام 1215م (). وتؤكد هذه الوثيقة على حقوق الفرد ومنع حبسه خارج القانون (مذكرة إلقاء قبض)، ونتيجةً لتلك الثورة تشكل في بريطانيا برلمانٌ مُنتخَب(**15**).

يجدر الاشارة هنا إلى أن أوروبا وقتها لم تكن وحدة واحدة، بل مجموعة من دول المدينة، ولم تكن بعض الحوادث المذكورة - بالرغم من محدودية تأثيرها- الا استثناء من القاعدة السائدة وقتها في عصور الظلام وهي سلطة السيفين: الكنيسة (السلطة الدينية)، والسلطان المستبد (السلطة الدنيوية)، وكان هذا التحالف هو من يُسِّير أمور أغلب المدن وقتها، ونتيجةً عدّة عوامل موضوعية للانتقال من سلطان المدينة المحكومة بابوياً، والحروب الداخلية الناتجة عن تلك التدخلات، وجملة من عوامل الفساد والاستبداد، أدى ذلك إلى ظهور منافس لحكومة الدولة المدينة وهو: الدولة القومية، وأصبح مصير المدن أن تنظم ضمن الدولة القومية لتصبح وحدات تابعة للحكومة، وأُلغيت بذلك دولة المدينة تدريجياً(**16**).

المهم هنا أن فترة صياغة الإطار الفكري فيما بعد الإنعتاق الجزئي من سيطرة الحاكم المطلق، والكنيسة صارت متنفساً لصياغة عقد اجتماعي غير واقعي بين أطراف مُفترَضين، طرف يمثل السلطة الحاكمة المُفوَّضة على أساس من التراضي مع المحكومين، الذين يمثلون الطرف الثاني.

ومثل توماس هوبز 1588-1679م التصور الأول لهذا النوع من العقد.إذ عبَّر عن تصوره للعقد الاجتماعي في كتابه (اللويثان) بأن الهدف الأول لدى الإنسان هو

حفظ الذات، وأن السلطة تركز بمكان واحد يُدعى العاهل، ويكون ذلك عن طريق سيادة حاكم واحد: ملك مثلاً. ورجع إلى المفهوم الاغريقي في تجزئة السلطةْ التي تتوقف على المكان الذي توجد فيه السيادة، التي قد تكون موجودة في شخص واحد، أو جمعية تضم جزءً من المجتمع، أو جمعية تمثل المجتمع كلّه. والنوع الاخير هذا يسمى بالديمقراطية وهو بحسب هوبز أضعف أنواع الحكم وأقلها فاعلية(**17**).

وبنى نظريته رجوعاً إلى أصل حالة الإنسان التي وصفها بالأنانية، والريبة من الاخر، والمنافسة معه، وحب المجد. بعدها يتم التعاقد مع الحاكم الذي قد يكون طاغياً، حتى لو كان كذلك لا يجوز الخروج عليه؛ لأن ذلك يؤدي إلى الفوضى، وفي حال لم يستطع الحاكم توفير الأمن فيمكن الخروج عليه، لأن الشعب هو من اختار الحاكم وقال له: احكم باسمي(**18**).

كان هذا التصور يعكس مدى الانفراج الجزئي لسيطرة الكنيسة، والملك على الشعب، وتَمَلُّكهم إرادة الشعب. بيد أن هذا التصور لطبيعة العقد الافتراضي بين الحاكم، والمحكوم أخذ بالتطور شيئا فشيئاً، حتى جاء المفكر جون لوك 1632- 1704م، الذي أكّد من خلال نظريته أن الإنسان مخلوق اجتماعي عاش فترة من الزمن بسلام، ولسهولة العيش، وانعدام الحاجة للادخار، ابتدع التعامل بالنقود. فبدأ هنا بالادخار، وأدى الادخار إلى التزاحم، والتنافس بين الناس. فكان لا بد من وجود حكم قوي نافذ على الجميع، فاتفقت كل جماعة على شخص؛ ليكون حاكماً لها، على أن يحمي حريتهم، وأموالهم مقابل وضع قوة الأفراد تحت تصرفه، فإذا ما خالف الحاكم شروط العقد القائمة على رعاية مصالحهم حُق للأغلبية أن تخلعه(**19**).

بعدها جاء أحد أهم المفكرين للعقد الاجتماعي الذي وضع نظريته بشكل أكثر تحررية وواقعية، عَكَسَ مدى تراجع سيطرة السيفين على الدين والدنيا في المجتمع الاوروبي، وهو المفكر جان جاك روسو 1712-1778مالذي رأى أن الأفراد بعد تمتعهم بالاكتفاء الذاتي في الحالة الطبيعية الأولى، تحولوا إلى

الاعتماد على أشخاص آخرين، نتيجة زيادة عدد الافراد، وظهور المُلكية، وطالما هناك حائل بين الفرد ونفسه، فإن الحُرية تنعدم لأنه يعتمد على الآخرين. لذا لا بُد من وجود سلطة تتمثل بهيئة معنوية للفردً يعتمد عليها الأفراد جميعهم، وينشأ ميثاق يكون فيه الأفراد جميعهم تحت الإرادة العامة، وينتج عن تجمع الإرادة العامة للأفراد هيئة سياسية، أو جمهورية تعبر عن إرادة الشعب المشترك فيها، والحاكم ينظم الإرادة العامة التي أفرزتها إرادة الشعب**(20)**.

كانت نظريات العقد الاجتماعي سالفة الذكر تسري في فكر المجتمع الغربي بالتزامن مع وجود حركات التحرر الأوروبية، ففي بلدان الشمال الأوروبية نشأت جماعات تمارس الحكم الديمقراطي الجزئي من خلال توزيع المنافع بين أعضاء المجتمع وخاصةً في الدول الإسكندنافية. وليس بعيداً عن التاج البريطاني بدأت الثورة الأمريكية 1765-1783م وكانت بدايات تلك الثورة بمقاومة الضرائب، والمَلَكية، والقيود التجارية التي فرضها التاج البريطاني، ووضع الثوار الامريكيون مطالبهم في إطار ديمقراطي تمثَّل بشعار «لا ضرائب دون تمثيل برلماني»، وتوجت فيما بعد بإنشاء دستور الجمهورية التي نجحت ثورتها بالتحرر من التاج البريطاني. بينما تزامنت معها الثورة الهولندية على التاج البريطاني أيضاً، الا أنها لم تتكلل بالنجاح نتيجة الاقتتال الداخلي والتدخل من المحيط الخارجي المُساند للتاج البريطاني، ممّا أخَّر الديمقراطية في هولندا حتى القرن التاسع عشر**(21)**.

أما فرنسا فقد مثلت نموذجاً للمطالبة والتحول النوعي نحو الديمقراطية، والارتداد عنها وهي بذلك تقدم نموذجاً عن الحكم الديمقراطي غير المستقر، فالمباشرة بالحياة الديمقراطية بعد عصور من الاستبداد وأدواته يواجه صعوبة الممارسة الفعلية للديمقراطية، لأن أدوات الديمقراطية ستكون في كثير من الاحيان هي ذاتها الادوات التي كانت تمارس السلطة الدكتاتورية بها سلطتها.

كانت الثورة الفرنسية 1789-1799 تمثل في بداياتها ثقلاً كبيراً على لويس السادس عشر، الأمر الذي اضطره إلى تشكيل مجلس استشاري من الطبقة العليا، وسرعان ما تحول تحت الضغط الشعبي الخارجي وضغط بعض النخب في داخله إلى الجمعية الوطنية معلنة بذلك المساواة السياسية بين الجماعات السياسية وبين الجماعات المجتمعة في أمة واحدة وبدأت محاولة تشكيل الدولة في دستور عام 1791م الذي طرح ملكية دستورية مثَّل هذا أمراً مستحيلاً للقوى المعارضة، مما جعل إقامة مثل هذا النوع من الحكم أمراً غير ممكن، حتى أُعدِم لويس السادس عشر، وأُعلِن في دستور الجمهورية الأول 1793م برنامج ديمقراطي تام، يحق فيه الانتخاب العام للذكور، وإقامة حكومة تمثيلية تقوم على أساس تعزيز الحقوق المدنية، والسياسية، بيد أن هذا الأمرلم يطبق في فترة الخوف لحكم اليعاقبة التي استمرت أمام بريطانيا. رجعت فرنسا إلى الملكية الدستورية المطلقة عام 1815م وفي عام 1830م أُزيحت ملكية البوربون الضيقة الأساس بالاورليانية التي حكمت على أساس اقتراع ضيق وتسلطي، حتى جاءت الانتفاضات الثورية في 1847-1849 التي أعلنت الجمهورية الثانية الديمقراطية عام 1848، ليأتي بعدها انقلاب عام 1851بقيادة لويس نابليون، وبعد انهيارالنظام إثر الحرب الفرنسية البروسية 1870-1871م حقق الجمهوريون الراديكاليون وحلفاؤهم دستوراً ديمقراطياً. في عام 1875 واستطاعوا في فترة الجمهورية الثالثة من الإنتصار بانتخابات 1884، ويلاحظ عدم منح المرأة الفرنسية حق الاقتراع طيلة فترة التقدم الحذر للجمهورية حتى عام 1946م**(22)**.

أدى نجاح الثورات الديمقراطية على مدى عدة قرون إلى تثبيت النظام الديمقراطي في الحكم، من خلال المؤسسات الدستورية، لكي يفسح المجال للممارسة الديمقراطية للحكم. هذا الأمر أدى إلى الحاجه لصياغة مفاهيم، وأسس، ومبادىء، ومعايير كانت مُصاحِبة للثورات الديمقراطية، وعمليات التحول الديمقراطي مع الاخذ بعين الاعتبار مساوىء الارتداد عن الديمقراطية.

المبحث الثاني: أسس ومضامين الديموقراطية

تتكون الديمقراطية من عدة أسس، تبلورت عبر قرون مضت ضمن عدة حلقات، كانت الحلقة المحورية فيها الديمقراطية الليبرالية، التي سادت بعد الحرب النابليونية 1815م في الغرب وخصوصاً في إنجلترا. ومحور هذا النوع من الديمقراطية هو: الفرد، وحريته القائمة على حق المشاركة في القرارات السياسية، وعدم تعدي الدولة على حريته، وسيادة القانون، وضمان حقوق الاقليات من تدخل الاغلبية، وحماية أموال الأفراد، لأن الفرد هو القوة الدافعة للمجتمع، ولبنته الاولى وهو غاية وليس وسيلة. الفرد يستمد حقوقه من القانون الطبيعي، الذي يقوم فيه الأفراد بممارسة حقوقهم الأساسية من ناحية، مع امكانية وجود قيود دستورية قانونية من ناحية أُخرى مع تطور الدولة دون المِساس بحقوق الأفراد(**23**).

الديمقراطية محورها الفرد، وإطارها القانون الذي يؤطر لروح الديمقراطية. وقوة العلاقة بين هذين العنصرين يؤدي بالإضافة إلى إنتاج عدة خصائص للديمقراطية إلى إنتاج مجتمع ديمقراطي حقيقي، لأن الفرد قيمة بحد ذاته، وحريته تمثل نقطة الانطلاق فلا يجوز تقييده أو تكبيله من قبل السُلطة باسم القانون(**24**).

دولة القانون بإمكانها تقييد حرية الفرد الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية باسم القانون لذا ينبغي أن تتلاءَم مع روح الديمقراطية ومقاصدها ضمن فكرة السيادة الشعبية في إطار الدعوة إلى مبادىء أخلاقية كالحرية والعدالة، لذا فإن الديمقراطية ليست مقصورة على مؤسسات وإنما هي القوة الاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحويل دولة القانون لوجهة تلائم مصالح المحكومين(**25**). فحرية الفرد غير محدودة، وصلاحية الدولة في أن تتدخل في حرية الفرد محدودة وهي تمثل استثناء، وتدخل الدولة في ذلك يمثل انحرافاً لا يمكن تبريره(**26**).

أولاً: أسس ومبادىء الديمقراطية

يمثل الفرد قيمة بحد ذاته، لذا فهو نقطة الانطلاق، ولا يجوز تقييده من قبل السلطة في المجال الأخلاقي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي. والتركيز على حريته على أساس التسامح، والحياد القيمي، والعقلانية والموضوعية، وسيادة القانون، والمساواة أمام القانون، ومنح الشعب الحقوق والحريات العامة، وحرية الرأي والتعبير، والتجمع، والتكتل، وإنشاءالأحزاب، مما يفسح المجال للتعددية الحزبية، وتداول السلطة**(27)**.

وقد قَسم المفكر جون ستيوارت مل 1806-1873 الحرية ثلاثة أنواع:

1- حرية التفكير (الضمير).

2- حرية النشاط والعمل.

3- حرية الاجتماع والتكتل**(28)**.

ثانياً: مزايا الديمقراطية

بما أن الديمقراطية تتضمن تلك الأُسس، فإن لها مزايا مُتأتية عن تلك الأُسس، وهي تتحقق من خلال ممارستها على الصعيد الفعلي في قيادة الدولة، وتضمينها في دستورها، وقد وضح العالم روبرت أ دال أهم هذه الخصائص:

1- الديمقراطية تُساعِد على تجنب الحكم القاسي من الحاكم الفرد، والأمثلة من التاريخ عديدة كحكم هتلر، وموسيليني والكثير من الدول التي عانت من حكم الفرد، ولكن هذا لا يعني أن الحكومات الديمقراطية قد تعاملت مع الاشخاص خارج حدودها بمثل مَنْ هو داخلها، فقد شهد التاريخ حودات عديدة من وجود الظلم. والقسوة، بل ربما تشابهت مع دول ديكتاتورية في هذا المجال، لذا كان لا بُد من وجود قانون عالمي لحماية حقوق الإنسان.

2- الدول الديمقراطية تضمن لمواطنيها عدداً من الحقوق الأساسية: كحق

المشاركة الفاعلة، وحق التعبير، والمساواة في التصويت مع عدم تزوير الانتخابات، ودراسة البدائل المُختارة بالنسبة للمواطنين. وما من بُد لوجود مؤسسات تحمي الحقوق والفرص الأساسية للديمقراطية لأنها ضرورية لوجودها.

3- الديمقراطية تضمن للمواطنين مساحة كبيرة من الحرية الشخصية. إن معتقداً كالإيمان بالديمقراطية لا يقوم بمعزل عن معتقدات أُخرى. حرية التعبير مثلاً قيمة مطلوبة لذاتها وهي جزء من منظومة معتقدات تكفل وجودها الديمقراطية لأنها وسيلة للمسؤولية الأخلاقية، والحكم، والحياة الصالحة.

4- الديمقراطية تُساعد على حماية الاحتياجات الشخصية للفرد كالغذاء، والمأوى، وتقدير الذات.

5- تعمل الحكومة الديمقراطية على إتاحة أكبر مدى للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات في ظل العيش في قوانين هي من اختيارهم.

6- الحكومة الديمقراطية يمكنها تقديم فرصة عظيمة لممارسة المسؤولية الأخلاقية.

7- الديمقراطية تعزز التنمية البشرية.

8- الحكومة الديمقراطية تقدم درجة أعلى نسبياً من المساواة السياسية.

9- الديمقراطية النيابية الحديثة لا تدخل في الحرورب فيما بينها.

10- الدول ذات الحكومات الديمقراطية تميل لأن تكون أكثر رخاءً من غيرها(**29**).

إن محور النظرية الديمقراطية هو الشعب الذي يختار سلطة تمثله، وهي بدورها تُنفِذ إرادته عن طريق القوانين والتشريعات، التي يسنّها ممثلوا الشعب، بالتالي فإن الوصول إلى هذه المرحلة من الحداثة يحتاج فترات زمنية، يتم

خلالها ضخَّ الكم النوعي من مجموعة من القيم، والمبادىء، والمضامين، والأُسس التي توصل الدولة بكل مؤسساتها إلى مصاف الدول الديمقراطية الحقة لذا لا بُد من ايجاد سلطة سياسية دستورية على أساس الفصل بين السُلطات وعدم تجميعها بيد شخص واحد فقط.

وقد وضّح العالِم نوربيريتو بوبيو في كتابه الليبرالية والديمقراطية أهم الآليات الدستورية التي تمنع ذلك وهي:

1- إخضاع السُلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، أي إخضاع الحكومة للبرلمان الذي هو مصدر السلطة السياسية.

2- خضوع البرلمان في ممارسة سلطته التشريعية الاعتيادية لإمكانية المحاسبة من قبل محكمة قضائية مُكلّفة بضمان الجوانب الدستورية للتشريع، وهي المرجعية القضائية في السُلطة السياسية (المحكمة الدستورية).

3- ضمان الاستقلالية النسبية للحكم المحلي في سائر أشكاله مقابِل الحكومة المركزية.

4- وجود جهاز قضائي مستقل عن السُلطة السياسية**(30)**.

يضاف إليها وجود أجهزة رقابية ضمن كل مؤسسة دستورية، ووجود رقابة إعلامية لمراقبة أداء المؤسسات الدستورية الحاكمة، وهذا الأمر يضمن الانتقال إلى مرحلة إنبثاق الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية**(31)**.

المبحث الثالث: معالِم انبثاق الديموقراطية والعوامل المساعدة في نشرها وتعزيزها

كان للعمق التاريخي للتجربة الديمقراطية، وما عانته من ارتداد عنها، وقمعها، والاجتزاء منها والمحاربة لها، والانقلاب على مبادئها وأسسها، جعل من هذا العمق التاريخي إطاراً فكرياً يمكن تحديد معالمه وقياسه بناءً على ما توفر من

عناصر الديمومة والبقاء لتجربة ديمقراطية معينة، فأصبح لكل تجربة ديمقراطية مؤسسات دستورية تمثل في مجملها الحياة الديمقراطية، وأصبحت هناك هيئات رقابية وتشريعية لسن القوانين للمحافظة على التجربة الديمقراطية، وأصبح هناك حياة حزبية وتعددية سياسية تتنافس فيما بينها لحيازة رضى الشعب لتكون ممثلةً عنه.

أولاً: شروط إنبثاق الديمقراطية

ثمة شروط مترابطة لانبثاق عملية ديمقراطية شاملة، ويمثل مجموعها منظومة متكاملة لانطلاق العملية الديمقراطية، وتتمثل ابتداءً بالوعي الشعبي لدى عامة الشعب، مع انتشار التعليم بالنسبة لكافة شرائح المجتمع وطبقاته، وتوفير مستوى معيشي جيد فلا يمكن للإنسان ان يُفكر في الممارسة الديمقراطية وهو لا يجد ما يسدّ رَمَقَ عيشه، ووجود طبقة متوسطة عريضة، وايجاد مؤسسات مجتمع مدني فاعلة تستوعب هذه الطبقة، وتطور مفهوم المواطنة، الأمر الذي يؤدي إلى انحسار الانتماءات الضيقة، وتزايد شعور الولاء للدولة التي تلبي كل تلك الاحتياجات**(32)**.

وعدم توفير تلك العناصر يؤدي إلى اضطراب داخل الدولة، وأختلال معاني الانتماء والمواطنة مع عدم وجود وعي أو تعليم أو مؤسسات مجتمع مدني تستوعب تلك الطبقات يؤدي إلى إنتاج مجتمع المخاطر.

ثانياً: التنمية السياسية من خلال المؤسسات

المؤسسة هي: أي تجمع بشري يهدف إلى تحقيق غرض معين، وبالتالي سينتج عن هذا التعريف عدة مؤسسات منها: الأسرة، دور العبادة، والدولة، واتحاد النقابات، والشركات، والجمعيات التعاونية، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والقبيلة. هذه المؤسسات تنظم المجتمع، لذا فإن وجود المؤسسات ضروري وحيوي، وخاصةً المؤسسات الفرعية والتي تعني كل ما سبق من مؤسسات باستثناء الدولة (المؤسسة الام) التي ينضوي تحتها كل

المؤسسات السابقة. وهي التي تنظم شؤونها وتديرها بشكل غير مباشر من خـلال القوانـين الناظمـة لعملها، فالمؤسسات الفرعيـة بحسب المفكر «دي توكفيل» تحمي الفرد من الخضوع التام للأجهزة الإدارية للدولة واستبدادها بمصالحه، وفهم متطلبات أفرادها، وايصال هذه المتطلبات إلى الدولة من خلال قنواتها الرسمية وغير الرسمية، والمؤسسة أيضاً بحسب (توكفيـل) تكون الحاجة ماسةً لها خاصةً فيما يتعلق بالقضايا التي تختص بحرية الاعتقاد، فلا يمكن تصور ان الدولة تلغي المنظمات الدينية أو أن تدمغها بطابع واحد، وهي في هذه الحالة تمارس الاضطهاد الديني، وفي هذا السياق يورد توكفيل مثال الدولة الشيوعية التي لم تستطع استئصال الاسلام من عقول الكثير من أفراد الشعب السوفييتي الذين يعتنقون الاسلام وكذلك الفيتنام الجنوبية عندما مارست الاضطهاد الديني على البوذيين الأمر الذي إستدر عطف العالم بأسره(33). بالإضافة إلى ذلك فإن جُلّ المؤسسات سالفة الذكر تسهم في التنمية السياسية وزرع الثقافة السياسية من خلال خلق مجتمع واعٍ غير قابل للابتزاز أو التوظيف لأهداف فرعية.

ولكل مجتمع خصائصه، وأطيافه فقد ندَر أن وُجِد مُجتمع بطيف واحد، وفي الدول الديمقراطية يكون الناس سواسيةٌ أمام القانون، والدولة تكفل حق المواطنة لهم، وبالتالي فإن وجود مؤسسات مجتمع مدني، أو أحزاب، أو تجمعات تمثل أطيافاً معينة كأن تكون أقليات عرقية، أو أثنية، أو مذهبية يمثل عاملاً مهما في إستقرار المجتمع وتماسكه والحيلولة دون إضطرابه وتصدعه وهذه مشكلة مُلازِمة للمجتمع، ولم تستطع الدول الديمقراطية التغلب عليها إلا حديثاً.

ثالثاً: معايير العملية الديمقراطية

طالما تبين مفهوم الديمقراطية وأسسها ومضامينها وشروط انبثاقها والعوامل المُساعِدة في نشرها وتعزيزها، صار بإمكاننا الحديث عن أهم معايير العملية الديمقراطية والتي تتلخص مما يلي:

1- المشاركة الفاعلة: للشعب الحق بالمشاركة بفرص متساوية وفعالة بإبداء وجهة نظره فيما يجب أن تكون عليه السياسة العامة للدولة.

2- المساواة في التصويت: لكل فرد الحق بإدلاء صوته بشكل سلس ومتساو، بمعزل عن الطبقة التي ينتمي إليها، أو الحالة المعيشية.

3- الفهم المستنير: لكل عضو فرص متساوية وفعالة ليتعرف على بدائل السياسات الملائمة وآثارها المحتملة، مع مراعاة الحدود المعقولة للوقت.

4- السيطرة في جدول الاعمال: للشعب فرصة مطلقة ليقرر كيف تدرج الموضوعات على قائمة أعمال الدولة، وبهذه العملية تظل سياسة الدولة مفتوحة للتطوير والتغيير.

5- تضمين البالغين: هذا المعيار لم يكن موجوداً حتى القرن العشرين من حيث الممارسة الديمقراطية عبر التاريخ الديمقراطي الاوروبي. لا بُد من منح جميع البالغين جميع حقوق المواطن للمشاركة بفاعلية في العملية الديمقراطية**(34)**.

وفي ختام هذا الفصل تجدر الاشارة الى ان الديمقراطية لا تحمل صفة القدسية أو المثالية، فهي كنظام حكم أقرب ما يكون الى ارجاع السيادة للشعب بلانتخاب نظرياً، ولكنها تخضع الى العديد من المساومات والتداخلات في إطار اي عملية انتخابية لا توصل العنصر الأكفأ بلضرورة الى الحكم، بل يتداخل فيها النفوذ، والمال السياسي، والمصالح، والتحالفات السياسية البراغماتية، ورجال الاعلام، والمحيط الاقليمي والدولي على حساب المباديء والقيم، وعلى الصعيد الخارجي فقد استخدمت كذريعة من دول عديدة للتدخل بشؤون اخرى بأسم الديمقراطية، وشهدت العديد من الدول الديمقراطية فوضى عارمة اودت بها الى مصاف الدول الفاشلة تحت هذا المسمى، وأصبحت فيما بعد غنيمة ومناطق نفوذ لعدة دول ديمقراطية او غير ديمقراطية استغلت الحالة المتردية لتلك الشعوب.

ومباديء واسس الديمقراطية وخصوصاً الليبرالية منها، لم توازِن بين حرية الفرد وامن المجتمع، فقد جعلت الفرد محور انطلاقها بشكل مطلق، وهو حر في كل ما يـرى، الأمر الذي أثّر على المجتمع وقيمه، وعدد السكان، وقد تنافى أحياناً مع الفطرة البشرية والسنن الكونية، وحالة عدم التوازن هذه ربما تعيد النظر بالتوجه العام نحو قيم ومباديء المجتمع. وعلى العموم فإن نجاح اي تجربة ديمقراطية مرهون بقوة المجتمع وارادة شعبه في النهوض من جديد لتمَلُّك إرادته.

الفصل الثاني الربيع العربي أسبابه وحالته ونماذجه

بادىء ذي بدء فإن الربيع العربي كحالة مثّلَت المُصطلح الاقرب لفهم طبيعة ما يجري في البلدان العربية اواخر عام 2010 من مظاهرات أدت إلى إصلاحات وأُخرى إلى قمع، واعتصامات، واحتجاجات، وانتفاضات، وثورات، كل تلك الحالات يمكن فهمها من خلال مصطلح الربيع العربي، والذي يرى فيه البعض خريفاً عربياً، أو فوضى خلاقة، أو غير خلاقة، أو نظرية مؤامرة ولكل تلك العناوين السابقة ظهرت مؤلفات من كتب، ودراسات ألقت الضوء على مايجري كل حسب وجهة نظره. يحاول هذا الفصل من الكتاب من خلال مباحثه الثلاثة إلقاء نظرة عامة على الربيع العربي والذي سيصف الدول التي جرى فيها تغيير نظام الحكم بالحالة الثورية كمصطلح يرى الكاتب بأنه الأقرب لوصف ما يجري.

يصف المبحث الأول أسباب الربيع العربي، ودواعيها ويغطي الأبعاد التي أدت إلى حدوث الربيع العربي، بينما يصف المبحث الثاني الربيع العربي كحالة، ويبين ما هي من خلال شرح مفهوم الثورة وأنواعها والطُرق الخمسة لتغيير نظام الحكم، والعوامل التحليلية الاربعة لدراسة حالات الربيع العربي، ويتطرق المبحث الثالث إلى نماذج الربيع العربي الثلاثة في إطار نظرة عامة لنموذج المغرب (الإصلاحي) وتونس ومصر (السلمي) وليبيا (العسكري) واليمن (العسكري إلى حد ما) ولم يتطرق الكتاب الى النموذج السوري بسبب عدم تغير النظام الحاكم مع حالة من الفوضى طالت اجزاء واسعة من البلاد.

المبحث الأول: أسباب وتداعيات الربيع العربي

منذ قرابة قرن من الزمن والأمة العربية فاقدة لكينونتها، فمنذ سقوط الخلافة العثمانية (⃞) وحتى الآن، ليس للأمة العربية وشعوبها إطار فكري يحكمها، وكيان سياسي يمثلها، ومشروع حضاري يسعى لنهضتها، بالرغم من وجود العديد من التيارات الفكرية التي نَظَّرت لمشروع الأمة الواحدة، الا أن هذه

القوى لم تستطع ان تطبق مشروعها الحضاري، الذي ناضلت من أجله كالقومية بتياراتها والبعثية والليبرالية والعلمانية والوطنية.

ومع تراكم الفشل المتأتي عن غياب التطبيق العملي للإطار الفكري الذي لم يكن هو نفسه من حيث النظرية مكتملاً، جعل الكثير من تلك الدول تسعى إلى ايجاد النموذج الكارزمي المُخَلِّص من كل ما تعانيه الأمة، ويحقق تطلعاتها المنشودة. وكون الأمة العربية في واقعها مُجزأة إلى عدة دول كان استجلاب النموذج الكارزمي للحكم مُساهِماً في هذه الفرقة، بسبب تعدد الحركات الفكرية، مع غياب الإطار الفكري الموحد، واختلاف التحالفات الدولية، بالتالي أنتج عدة دول قومية في حدود جغرافية معينة، وتيارات فكرية عابرة لهذه الحدود صاحبَها تدخلات في شؤون الدول بين بعضها بعضاً، مع إنتاج عدة نماذج كارزمية للحكم، كان لابد لها لكي تحافظ على شخصيتها أن تختلف في الاستقطابات، والتوجهات، والعلاقات الدولية، فأصبحت الأمة العربية كياناً إسمياً مختلفاً في التفكير والبرامج والاهداف، أدى ذلك إلى التيه العربي الكبير والذي مازال يبحث عن هويته حتى الآن.

يصف هذا المبحث أهم الأبعاد والأسباب التي أدت إلى الربيع العربي.

أولاً: البعد التاريخي

تم صياغة العقد الاجتماعي بين الحكام و المحكومين في فترة ما بعد سقوط الخلافة العثمانية، على أساس تخلي المواطن عن حقوقه السياسية، مقابل تقديم الدولة له الخدمات اللازمة كافة من تعليم، وصحة، ومصدر للعيش، ومع حلول التسعينيات بدأت الدولة تعاني من الترهل والفساد وانخفاض الايرادات، الأمر الذي أدى إلى الاخلال ببعض حقوق المحكومين، فقامت الدولة بالاستدانة من العالم الخارجي مع تزايد الفساد البنيوي في الداخل مما أعاق عملية الإصلاح الاقتصادي(**35**).

ثانياً: البُعد الاقتصادي

ويُرجِع الكثير من الباحثين في أسباب الربيع العربي ما جرى إلى العامل الاقتصادي بشكل رئيس وقد برزت نظريتان أساسيتان في تحليل البُعد الاقتصادي للربيع العربي:

1- مجتمع المخاطر: هو مجتمع أوجدته سياسة العولمة، ويحكمه الشركات المتعددة الجنسية التي يتمركز العديد منها في وول ستريت، التي ضاعفت من رصيد الطبقة الغنية على حساب الفقيرةْ فأنتجت جيوش من الشباب العاطلين عن العمل ومظاهر هذا المجتمع:

الفقر المُدقِع، وزيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة، مع انعدام العدالة التوزيعية للدخل والثروة، والبطالة المستشرية وخاصةً بين فئتي النساء والشباب في المجتمع، نتيجةً للسياسات الاقتصادية المُتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق و«لبرلة» الاقتصاد الوطني للدولة، والالتزام بشكل أشبه بالانقياد لبرامج الإصلاح الاقتصادي وجوهرها السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة وسيطرة تحالف المال والسلطة.

وفي تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2009 لتوصيف الفقر في البلاد العربية**(36)** أوجد أن الفقر في البلاد العربية يشتمل على:

1- فقر الدخل (مقدار ما يتوفر للإنسان من سلع وخدمات متمثلاً بالانفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد).

2- الفقر الإنساني (مقياس الدخل بأبعاد حياتية كالتعليم والصحة والحرية السياسية).

ويعتمد التقرير على مستويات الفقر الدولية وهي دولاران يومياً، وكذلك خطوط الفقر الوطنية في البلدان العربية 3-20% يعيشون تحت خط الفقر الدولي أي ما يُعادل 34.6 مليون عربي عام 2005. وبتطبيق خط الفقر الوطني نجد أن معدل الفقر العام بين 28,6% - 30% وينخفض الحد لأدنى مستوياته

في لبنان وسوريا، ويصعد لأعلى مستوياته في اليمن بنسبة 59,9% وفي مصر إلى 41%. أما نسبة البطالة، فحسب بيانات منظمة العمل العربية 2008 فإن معدل نسبة البطالة في البلدان العربية يصل إلى 14,5% من القوى العاملة مقارنةً ب 6,3% عالمياً، وعن هذا نتجت الدولة الرخوة، وهي دولة الكبار فيها فوق القانون والصغار يتعاطون الرشاوى للتغاضي عن تطبيق القانون وهي دولة قوية على أبنائها، ضعيفة في المحيط الخارجي، تقوم بقهر وإذلال مواطنيها لبسط قوتها وهي تسمية العالِم السويدي ميردال**(37)**.

2- الحرمان النسبي: (relative deprivation)

نظرية علماء اجتماع الثورات تقارن بين نصيب الفرد من السلع والخدمات وحظوظ الحياة، لا بما كانت عليه قبل عقد من الزمن، ولكن بما عليه حظ الآخرين خلال المدة ذاتها في نفس البلدان القريبة، و لخَّص النظرية عالِم الاجتماع جورج هومانز (George homans) بمعادلة (نسبة ما يحصل عليه الفرد الآن مقارنةً بما كان يحصل عليه قبل 10 سنين = ما يحصل عليه الاخرالآن مقارنة بما كان يحصل عليه قبل 10 سنين)

مثال رقمي: 20,000\10,000 = 10,000\1000 =01000بالرغم ان الكل تحسن دخله الا ان تحسن دخل جاري 10 مرات هو ضعف المعدل عندي وهو 5 مرات وهذا يُنتج ما يُسمى بالحرمان النسبي، بمعنى آخر ليس الظلم ولكن الشعور بالظلم. بالرغم من مؤشرات التنمية البشرية في التقرير السنوي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP Arab human development reports) يفيد أن كل الاقطار العربية حققت نمواً يتروح بين 3-7% سنوياً في الفترة ما بين 2000-2009 أي أن العرب كانوا في نهاية العام أكثر تعليماً وصحة وتغذية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف مثل تونس الذي ارتفع من 1300$ عام 1999 إلى 8000 عام 2009، ومصر من 500$ عام 1999 إلى 5500$ عام 2009 وهذا ما قد يُقاس عليه حال شعوب الربيع العربي**(38)**.

يتضح مما تقدم في إطار الحديث عن العامل الاقتصادي، أنه بالرغم من عدم محوريته كمسبب رئيس للربيع العربي الا أن التحسن الذي طرأ عليه، والمتمثل في ارتفاع النمو والدخل في بلدان الربيع العربي لم يكُن ذلك بمعزِل عن ظروف اقتصادية أُخرى، ألمَّت بالاقتصاد منها: ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مضطرد، وازدياد البطالة، رافقها سياسة خصخصة لتلك الدول أنعشت الاقتصاد بشكل مرحلي الا أنها في الوقت ذاته سرحت جيوشاً من الشباب القادرين على العمل، مقابل خصخصة لِكَمٍّ كبير من الشركات تبيّن فيما بعد أنها لا تخلو من شُبَه فساد كبيرة، بسبب طبقة جديدة من رجال الأعمال القريبين من السُلطة الذين استغلوا ذلك التوجه، فزاد ذلك الشعور بالظلم. كما أن الثورات لم تكن في الدول الرأسمالية حسب، بل شملت الدول ذات السياسة الاشتراكية في بعض مفاصلها بشكل متزامن مع الدول الرأسمالية وهذا يقلل من أهمية البُعد الاقتصادي ولا ينفيه تماماً.

ثالثاً: البعد السياسي

عانت دول الربيع العربي مرحلة انسداد في الأفق السياسي، بسبب غياب آلية للتعبير السياسي والفكري وغياب الديمقراطية أو وجود ديمقراطية شكلية، يتم تزوير الانتخابات فيها بشكل مباشر، وغياب حق التعبير عن الرأي، وعدم قدرة الأحزاب السياسية التقليدية على استيعاب شرائح المجتمع بشكل يتناسب مع حجمها، باستثناء الأحزاب الإسلامية، مع وجود أحزاب نخبوية ذات قيادات تاريخية غير فاعلة أو متفاعلة مع مستجدات الأحداث المتسارعة، مع تزاوج المال بالسُلطة السياسية ووجود معادلة إصلاح اقتصادي، تزيد من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموي لفئات المجتمع، ويُذكر ان الدول العربية حتى قبل سقوط حكامها لم يكتمل بناء الدولة المؤسسي، والقانوني، والوظيفي فيها عبر عقود طويلة من الزمن. وتعزز فيها نموذج الفرد المستحكم هذا ما حدَّ من قدرتها على التفاعل والنفاذ إلى شرائح المجتمع، بسبب تكلس الطبقة الحاكمة التي اعتمدت القبضة الأمنية لبث الرعب في

نفوس المواطنين حتى ظن الجميع أن الدولة ذات هيبة كبيرة، ولها نفوذ يصل إلى كل رقعة من أراضيها، وقد قلل من هذا العامل ولو بشكل بسيط، وجود التكنولوجيا الحديثة والتوسع باستخدام وسائل الاتصال بين الشباب العربي فزاد في سرعة تدفق المعلومات في كل رقعة من العالم، وبدأ المواطن المُعدَم البسيط يُقارن بين حاله وحال الدول الأخرى في العالم**(39)**.

وقد أضاف وزير الخارجية السوداني الاسبق مصطفى عثمان أسباباً أُخرى تشتمل على اختزال السُلطة التنفيذية المتمثلة بالحاكم المطلق (□) والانقياد للغرب، وانفراد القلة بحكم الشعوب لعقود متلاحقة، وملاحقة الإسلاميين بشكل رئيس وبعض التيارات الليبرالية الأخرى، والتضييق عليهم واغتيال قياداتهم، وتعذيب المنتسبين إليهم، وتوريث الحكم في الأنظمة الجمهورية بالالتفاف على القوانين مع وجود وسائل إعلام بديلة عن تلك التي تمتلكها الدولةْ، الأمر الذي زاد من ارتفاع الوعي لدى الشعب وخاصةً الشباب بما يحيط بهم من أحداث**(40)**.

المبحث الثاني: حالة الربيع العربي وتطوره

إن جملة الأسباب السابقة التي تفسر حدوث الربيع العربي ليست كافية، إن لم يكن هناك مجموعة من الاشخاص حتى لو كانت قليلة يمتلكون قدراً من الشجاعة لتحقيق هدفهم، ولو كان الثمن حياتهم والإصرار على الاحتجاج ومواصلته، عندها يكون الموت إستدعاءً لكل الأسباب، والأبعاد السابقة، ليُشعل جذوة الثورة ويحييها في نفوس مكونات الشعب جميعها، عندها تتحقق الثورة وتستطيع أن تسير الجموع ككرة الثلج التي تكبر باستمرار**(41)**.

سيوكولوجية الفرد عندما يكون بمفرده تتغير بشكل كبير عنها عندما يكون ضمن مجموعة، لأن مُركَّب الخوف يقل، وتكون الجُرأة أعلى وهنا يمكننا تفسير طبيعة الشعارات والخطب في المظاهرات الاحتجاجية، التي تسارعت مُخرجةً ما في كوامن النفوس من كبت، مُستدعيةً الأسباب وأنصاف الأسباب الداعية

للثورة. وهنا نستخلص المعادلة التالية من مُركّبي الخوف والحاجة:

فإذا كان مُركّب الخوف عالياً ومُركّب الحاجة عالياً أيضاً لا تحدث ثورة. في المظاهرات يرتفع مُركّب الحاجة وينخفض مُركّب الخوف، وكلما كان العدد أكبر زاد من التفاوت بين المُركّبين، ويبقى مُركّب الحاجة يُلِح بالتغيير مع عدم وجود ما يمنع؛ لأن مُركّب الخوف قد انتهى فلا حاجز يمنع من التغيير، كون المتظاهرين ينتقلون من سيكولوجية الفرد إلى سيكولوجية الجماعة حينها تحدث الثورة أو التغيير(**42**).

الربيع العربي كحركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع2011، ابتدأت في تونس حيث اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، ونجحت في الاطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة. وقد تحولت في بعض الدول إلى حالة صراعية واستُخدمت فيها الاسلحة بشتى أنواعها (العنف) من قبل المؤسسات العسكرية في تلك الأنظمة للدفاع عن استمرارها(**43**). واختلف الدارسون لحالة الربيع العربي من حيث التوصيف، فقد وُصِف بأنه ثورة و«الثورة حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامة لأغلب أفراد الشعب، تسعى لتغيير النظام السياسي القائم جذرياً، وإقامة نظام سياسي جديد يُعبر عن الإرادة الشعبية لجلّ أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقية للثورة»(**44**). والثورات عبارة عن الأحداث

السياسية الوحيدة التي تواجهنا مُباشرةً بشكل لا مناص منه بمسألة البداية لأن الثورات هي ليست مجرد تغيير(**45**)، فالثوري يجب أن يكون إصلاحياً في النهاية والإصلاحي يمكن أن يقود تحولاً ثورياً(**46**). والثورة مُساءلة للواقع، واختباره، وفرزه، وتدويره وفي أصول الكلمة اللاتينية تعني الحركة الدائرية قال تعالى: ﴿ **وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ** ﴾ **(47)** وهناك اختلاف بين الثورة عن الهبَّة والانتفاضة محدودة الاهداف، والميادين التي قد تتحول إلى ثورة حسب تفاعل النظام السياسي الحاكم معها والثورة ظاهرة اجتماعية ذات

علاقة بتغيير الأنظمة السياسية عبر الفعل الاجتماعي العام، وليست مرتبطة بشريحة أو فئة معينة فهي محاولة لتغيير نظام الحكم بأكمله وبناء نظام سياسي جديد(**48**).

وقد شهد العالم ما بات يُعرف بالثورات الملونة التي تتمثل بحركات عصيان مدني لتحقيق مطالب بمقاومة سلمية، وتستخدم وشاحاً ذا لون محدد تنتهي في الغالب دون هدر للدماء كثورة يوغسلافيا وجورجيا وباكستان(**49**). الربيع العربي كحالة أقرب ما توصف بالثورية الا أنها لم تُكمِل تحقيق أهدافها بعدْ، وهي بحسب بعض الباحثين جزء من موجة للتحول من الاستبداد نحو الديمقراطية، شهد فيها القرن العشرون صعوداً كبيراً في التحول نحو الديمقراطية من خلال موجات الديمقراطية المتصاعدة التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، والدول الأفريقية.

فمنذ عام 1980 تمكنت شعوب من إسقاط أنظمة دكتاتورية دون عُنف كإستونيا، وليتوانيا، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، وسلوفينيا، ومدغشقر، ومالي، وبوليفيا، والفلبين، وقامت حركات مقاومة دون عنف على ترسيخ توجه دولها نحو الديمقراطية في كوريا الجنوبية، ونيبال، وزامبيا، وتشيلي، والأرجنتين، وهاييتي، والبرازيل، وهنجريا، وزائير، ونيجيريا(**50**). ولكن ليس جُل تلك الدول استطاعت إنجاز التحول نحو الديمقراطية، فهناك دول تأخرت وأُخرى علقت وثالثة أصبحت في إطار ما بات يُعرف بالدول الفاشلة.

وجاء الربيع العربي استكمالاً لهذه الموجات الديمقراطية، مُذكراً برغبة تطبيق الحكم الديمقراطي التي اجتاحت العالم ونجاح التحولات الحالية في دول الربيع العربي يعتمد بالأساس على إبقاء حكم القانون وبدونه سيكون هناك نقص في الديمقراطية وتمسك بالسلطوية(**51**).

والربيع العربي كتسمية أشبه ما تعنيه اليوم الحالة الثورية التي لم تتم أهدافها بعد، وهي خاضعة لموجات من المَدّ والجزر حتى ترسو في مصاف الدول

الناهضة في حال نجاحها(**52**). ومما تجدر الاشارة إليه أن هناك خمس طرق لتغيير نظام الحكم:

أولاً: الانقلاب العسكري: وهو ما حدث في مصر وسوريا والعراق في أواسط القرن الماضي وهذا الامر، يمثل مشكله بذاته، فالعسكر يقودون الجيوش لا السياسة، وإذا تقدمت الدولة في ظله في مجال ما فإنها تتقدم في المجال العسكري على حساب المجالات الأخرى.

ثانياً: التغيير الخارجي والاحتلال الخارجي: مثل ما حصل في نيكاراكوا والعراق.

ثالثاً: وهذا النوع من التغيير نادر، إذ يأتي شخص من داخل النظام بتطبيق جديد ويُحدِث التغيير، مثل ما حدث في زمن عمر بن عبد العزيز (ﷺ) ولكنها كانت تجربة فردية استمرت سنتين واربعة أشهر وهي فترة توليه للحكم.

رابعاً: التغيير الديموقراطي: ويحدث عندما تكون هُناك انتخابات حُرة ونزيهة، والشعب يقرر من يختار.

وبسب حالة الانسداد السياسي التي سبقت مرحلة الربيع العربي فإن الشعوب لجأت إلى الخيار الخامس.

خامساً: الثوره الشعبية: في هذه الحالة، الشعب ينتفض ويُغير النظام، وقد يتم هذا التغيير بالسلم كما في تونس ومصر وقد يتحول إلى صراع مسلح كما في ليبيا وسوريا(**53**).

بداية الربيع العربي كانت يوم الجمعة 18 ديسمبر 2010 حين قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه تعبيراً عن غضبه لبطالته وإهدار كرامته بصفعه، ومصادرة العربة التي كان يبيع عليها الخضار(**54**). في هذا اليوم اتصل أهل البوعزيزي بمجموعة من مؤسسات المجتمع المدني والنقابيين والسياسيين، الذين تلقفوا هذا التظلم وذهب بعضهم إلى المشفى والاخر إلى

مكان الحادث(**55**). في نفس اليوم اندلعت مظاهرات كبيرة فخرج الاف التونسيين للتعبير عن تضامنهم مع الحالة التي عبرت في صورتها الذهنية عن آلاف المواطنين المُحترقين معنوياً، لعدم توافر العدالة الاجتماعية، والمساواة، وتنامي الفساد وإهدار الكرامة، وأسباب عديدة - تم ذكرها سالفاً- توسعت رقعة المظاهرات التي بدأت في مدينة سيدي بوزيد لعدة مدن أدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين، نتيجةً لقمع قوات الأمن لهم، أقال بن علي عدة وزراء من بينهم وزير الداخلية وقدم وعوداً للشعب بإجراء إصلاحات عاجلة ووعد بعدم الترشح لانتخابات 2014م(**56**). إلا أن القطار قد فاته بالرغم من تصريحه بعبارة: «لقد فهمتكم».

سُرعان ما انتقلت رائحة الحريق إلى مصر، الدولة المجاورة لتونس حين اندلعت ثورة 25 يناير2011 يوم الثلاثاء وهو يوم عيد الشرطة، وكان قد دعا عدة ناشطين شباب إلى المظاهرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي احتجاجاً على سوء معاملة الشرطة للمعتقلين بعد تسريب فيديوهات عديدة في هذا الخصوص، ولكن التعامل كان عنيفاً معها وسرعان ما زادت رقعة الاحتجاج حتى غطت كل مدن مصر وأزاحت رئيس الجمهورية حسني مبارك(**57**).

وانتقلت شرارة الثورة إلى ليبيا واليمن وسوريا فيما بعد، وتحولت إرتداداتها إلى حركات احتجاجية في الدول العربية كلها، وقد تحدث صاموئيل هنتجتون عن الموجات الديمقراطية تحت عنوان نظرية الدومينو، إذ تتناقص أهمية الحدود السياسية والجغرافية في العالم، فتصبح الأحداث في مكان معين في دولة من دول العالم الثالث تؤثر على العالم أجمع وبالتالي يؤدي إلى سرعة إنتشار ما يحدث في دولة ما إلى الدول الأخرى(**58**).

وبحسب خير الدين حسيبْ، فإن هناك أربعة معايير تحليلية في دراسة الثورات وتزامنها معاً، يؤدي إلى زيادة فرص إنتاج عمل اجتماعي يقود للتغير وهي:

1 - كسر حاجز الخوف، لأن بعض الحركات الاحتجاجية تتخوف من أن توصم بالتمرد رغم توفر مبررات التمرد نتيجة الظروف القاسية التي يُعانيها الشعب.
2 - السلمية لأن العنف يؤدي إلى المزيد من العنف، ويقدم مبرراً للنظام الحاكم الذي يتفوق في قدرته الأمنية على أية حركات احتجاجية فيؤدي إلى سحقها.
3 - توفر حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر الوحدة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب، لكي لا تؤدي الفروقات الطائفية إلى إضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال الثورة الشعبية.
4 - موقف الجيش والقوات المسلحة من الاحتجاج الشعبي المدني فإذا كان داعماً لهذه الحركات أو وقف موقفاً محايداً تجاهها تكون فرص نجاح الثورة أكبر(**59**).

المبحث الثالث: نظرة عامة لنموذج المغرب وتونس ومصر وليبيا واليمن

قسّم آرسطو الثورات نوعين:

1 - نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى نظام حكم آخر.
2 - نوع يُغير الحكام في إطار البُنية القائمة لنظام الحكم(**60**).

وبنظرة تأملية إلى ما رشح عن الحالة الثورية التي اكتملت في دول الربيع العربي نجد أن هناك ثلاثة نماذج نتجت بالتدرج هي:

1- النموذج الإصلاحي: الذي لم يُغير الطبقة الحاكمة أو كيانَ ومؤسسات الدولة، وتمثّل في المغرب الذي أجرى إصلاحات سياسية، وقام بتعديل الدستور، ووسع الحياة السياسية لامتصاص موجة الربيع العربي في قطره لذا كان

النموذج المغربي الأكثر استقراراً حتى الآن.

2- الحالة الثورية السلمية: فبالرغم من سقوط عدد من الشهداء خلال الثورة التونسية والمصرية من بين المتظاهرين السلميين، الا أن المُظاهرات لم تتحول إلى العنف، واستطاعت أن تحافظ على زخمها وسلميتها، حتى سقوط رأس النظام مع بقاء مؤسساته.

3- الثورة العسكرية: ابتدأت فيها المظاهرات بشكل سلمي، الا أن السُلطة أسرفت في قمعها باستخدام الاسلحة الثقيلة بغرض الإسراع في قمعها لتلافي سقوط السُلطة بسرعة كما في تونس ومصر الأمر الذي استحال فيه على المتظاهرين الا استخدام القوة للدفاع عن النفس مما عسكر الثورة ككل، وهناك درجات عدة للعسكرة بحسب توازن قوة الطرفين، فكان أقلها حدة اليمن بسبب توازن القوى، تلاها ليبيا التي استندت إلى الدعم الدولي وكان أكثرها سوءاً هي الحالة السورية التي لم تنتهِ بعد، لذا لن نتناولها بالشرح في هذا المبحث، ومن الجدير بلذكر أن النموذج اليمني عاد لينتكس مرة اخرى بعد فترة من الهدوء النسبي الذي وُسِمت به مرحلته الانتقالية.

المطلب الاول: المغرب "النموذج الإصلاحي"

تأثرت المغرب كما تأثر غيرها من الدول بالربيع العربي، فتم إنشاء حركة 20 فبراير والتي دعت لمظاهرات في نفس التاريخ للمطالبة بتحويل النظام الملكي الحاكم إلى ملكية دستورية برلمانية ديمقراطية، والمطالبة بالشروع بالإصلاحات اللازمة للبلد. وكانت هذه المظاهرات بدعم من الأحزاب السياسية وهيئات حقوقية عديدة، بعدها أُنشيء دستور جديد يحدّ من صلاحيات الملك ويقوي من موقع رئيس الوزراء، وتم التصويت على الدستور في استفتاء شعبي وتمت الموافقة عليه بالاغلبية ودخل حيز التنفيذ في تاريخ 1-8-2011 بعدد من الحقوق المدنية الجديدة وضمانات دستورية لحرية التعبير واستقلال القضاء**(61)**.

ومن الجدير ذكره أن المغرب استفادت من نموذج تونس ومصر القريبتين جغرافياً وسياسياً بعض الشيء، هذا على صعيد القيادة أما الأحزاب فقد استغلت هذا الأمرلإحداث ضغط سياسي على النظام الملكي، من أجل الشروع في عملية الإصلاح السياسي والافراج عن المعتقلين السياسيين وقد تحقق لهم ذلك. وقد نظم الدستور المُستفتى عليه عملية الانتخابات البرلمانية التي جرت بُعيد إقراره، وفاز حزب العدالة والتنمية برئاسة عبد الاله بن كيران بأكثر عدد من المقاعد في البرلمان، الأمر الذي أهله بأن يقود ائتلافاً حكومياً لقيادة أول حكومة بصلاحيات واسعة بعد الاستفتاء على الدستور**(62)**. وهكذا فإن المغرب قد تأقلم مع الربيع العربي وحافظ على نظامه ومؤسساته بأقل تكلفة ممكنة مما أهله لأن يكون النموذج الإصلاحي من نماذج الربيع العربي.

المطلب الثاني: تونس ومصر "النموذج السلمي"

1- نموذج تونس: حكم بن علي تونس لمدة 23 سنة فجعلها دولة بوليسية ذات قبضة حديدية، ومثل يوم 17-12-2010 بداية انهيار هذه القبضة بإحراق محمد البوعزيزي نفسه، احتجاجاً على واقع يحترق به الإنسان التونسي يومياً، مثلما انتشر الحريق في جسد البوعزيزي انتشر إلى كل أرجاء تونس وتداعت الأجهزة الأمنية لقمع المظاهرات، التي تصاعدت مطالبُها من دعاوى إصلاحية إلى المطالبة بإسقاط النظام. وبوجود وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام العربي، التي غطّت الأحداث أولاً بأول في سابقة لم تكن تحدث من قبل، مع تزايد عدد القتلى والمصابين، مثّل ذلك وقوداً للثورة التونسية**(63)**.

وكان لموقف الجيش المُساند للشعب الثائر أثره في إقناع بن علي بالمغادرة في 14-1-2011، خلّف هربه فراغاً سياسياً خاصةً وان الأحزاب المُغيبة في السجون غير مهيأة لتسلّم الحكم، ومع تزايد الزخم الثوري شرعت الحكومة التي عينها بن علي قبل هروبه بتحديد موعد للانتخابات الرئاسية تحت الضغط الشعبي المُطالب بسرعة تسليم السُلطة إلى سلطة منتخبة فتم إجراء انتخابات لتشكيل هيئة تأسيسية لإقرار الدستور وإجراء انتخابات نيابية**(64)**.

جرت اول انتخابات وشهدت صعود الإسلاميين الذين كانوا الأكثرتعرُضاً للملاحقة والاضطهاد، ويُعد النظام السياسي التونسي الحديث نظاماً نيابياً، يُشكل بموجبه رئيس الكتلة النيابية الاكبر الحكومة مع وجود رئيس جمهورية شرفي(65). وقد أقرَ الشعب التونسي عام 2014 دستوراً جديداً للبلاد تم خلاله منح صلاحيات سيادية مشروطة بموافقة رئيس الوزراء مع بقاء العمل بالنظام النيابي، على أن يُنتخب رئيس الجمهورية بأستفتاء شعبي عام.

وبالرغم من وجود موقف مستوعب للمرحلة الانتقالية من قبل الأحزاب الإسلامية والليبرالية التي كانت تمسك مقاليد الحكم لإيجاد حالة من التوافق الوطني في النظام السياسي التونسي، الا أن مؤسسات الدولة لم يحدث عليها تغير يتلاءم مع الحالة الثورية السائدة، بل إن تلك المؤسسات أخذت تقود ثورة مضادة للحالة السياسية التونسية الركيكة نوعاً ما، خاصةً مع اغتيال الصحفي العلماني شكري بلعيد، وقد كشف رئيس الجمهورية التونسية السابق المنصف المرزوقي عن وجود مخطط للدولة العميقة غرضه الانقلاب على الحكومة المنتخبة(66). وقد استمر المسار الانتقالي في تونس بلرغم من عدة تجاذبات حتى ادى الى اتمام الانتخابات النيابية والرئاسية وفق الدستور الجديد.

2- نموذج مصر: كانت شرارة الثورة المصرية تُحمى على نار هادئة عندما تم اغتيال الشاب خالد سعيد من قبل قوات الأمن جراء التعذيب بتاريخ 6-6-2010، تضامن مع هذه الحادثة مجموعات كبيرة من الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي، واستمرت الاحتجاجات حتى تم تحديد تاريخ عيد الشرطة 25– يناير-2011 موعداً للتظاهرات بشكل أكبر حدة(67). واستدعى مع هذه المظاهرات مُعاناة الواقع المصحوب بأمل التغيير على غرار ثورة الياسمين التونسية، فازداد زخم المظاهرات وشارك فيها فئات الشعب المصري كافة من دعاة، ومشايخ، ورياضيين، وفنانين(68)وفئات الشعب الأخرى كافة - عدا أغلب الإعلاميين-، وسقط في الثورة المصرية قرابة 846 قتيل.

واستطاعت الثورة المصرية بعد مرور 18 يوم إجبار الرئيس حسني مبارك على التنحي، وتسليم سلطاته إلى المجلس العسكري الذي شرع بإنشاء لجنة دستورية لإجراء عدة تعديلات دستورية تم التصويت بتاريخ 19-3-2011 عليها ووافق الشعب المصري على تلك التعديلات بنسبة 77.2 % ورفضها 22.8%. يُذكر أن جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي في مصر كان مع التعديلات الدستورية في المقابل كان السياسي محمد البرادعي وحركة 25 يناير وحركة 6 إبريل ومجموعة من الفنانين والدعاة مثل عمرو خالد ومحمد حلمي صوتوا برفضها(**69**).

وقد تراخى المجلس العسكري في تسليم السُلطة التي وعد خلال ستة أشهر أن تسلَّم إلى سلطة مدنية منتخبة، الاأنه أضاف سنة أُخرى إليها. وبالرغم من إجراء الانتخابات النيابية وفوز الإخوان المسلمين بنسبة 47% والسلفيين بنسبة 23% الا ان مجلس الشعب المصري لم يكن بمقدوره استجواب رئيس الحكومة أو الوزراء أو تغييرهم، بل وصل الأمر إلى ان يُهدَد رئيس مجلس الشعب بأن تحل المحكمةُ الدستورية البرلمانَ المنتخب وفعلاً حصل ذلك قُبيل انتخابات الرئاسة المصرية(**70**).

بعدها تمت الانتخابات الرئاسية وفاز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بالرئاسة الا أنه وبعد مرور سنة واحدة، أزاحه الجيش المصري إثر مظاهرات حاشدة خرجت عليه نتيجة سوء الخدمات وإخفاق التوافق السياسي في مصر، ولا يزال الوضع السياسي المصري مُلتهباً، ويبدو أن غده مليء بالتحديات التي تهدد كيان الدولة المصرية وسنأتي على تفصيل المشهد المصري في الفصل القادم بالإضافة إلى المشهد التونسي.

المطلب الثالث: عسكرة الثورة ليبيا واليمن إلى حد ما

1- ليبيا: هبت موجة كبيرة من الشعب الليبي يوم الثلاثاء 15-2-2011 تأثراً بموجة الربيع العربي المُتصاعدة، ودعا المتظاهرون الليبيون الشعبَ إلى يوم

غضب عارم في 17-2 - عنوان الثورة الليبية- لإحياء ذكرى استشهاد 10 أشخاص قتلوا أمام السفارة الايطالية من قبل قوات الأمن في نفس التاريخ عام 2006 لقيامهم بمظاهرة احتجاجاً على الرسوم الكاريكاتيرية المُسيئة لمقام الرسول الكريم محمد(**71**).

وسُرعان ما قمع العقيد القذافي شعبه بالصواريخ والطائرات، حتى أستشهد في الاسبوع الأول قرابة ألفي شخص، يُذكر أن ليبيا تنتج يومياً قرابة 2,5 مليون برميل نفط(**72**)، الامر الذي مثل تهديداً لأمن النفط العالمي، لذا قام مجلس الأمن الدولي باتخاذ الوسائل العملية بسبب قصف العقيد القذافي شعبه بالصواريخ، فقرر مجلس الأمن فجر الجمعة 18-3-2011 فرض حظر جوي على ليبيا وتوجيه ضربات جوية لكتائب القذافي بذريعة «منع استخدام القوة ضد المدنيين». تصاعدت العمليات القتالية ضد القذافي حتى تمكن الثوار الليبيون من دخول مدينة طرابلس بمساندة من الغطاء الجوي لحلف الناتو بتاريخ 21-8-2011، وفي 20-10-2011 قتل الثوار القذافي بعد أسره(**73**).

لم يُعرَف شكل النظام السياسي الليبي في عهد القذافي فهو ليس نظاماً جمهورياً، أو برلمانياً، وليس اشتراكياً، أو رأسمالياً إنه نظام القذافي وكتابه الاخضر بامتياز. هذا الأمر يضع الثوار الليبيين اليوم أمام تحدي بناء الدولة بمؤسساتها كافة المُفتقدة أصلاً لبُنية قانونية أو تشريعية متطورة، وفي هذا الصدد يصف المفكر عزمي بشارة الثورة الليبية: «إن الشعب الليبي يريد إستعادة النظام لا إسقاطه؛ لأنه لم يعد هناك نظام بعد مجيء القذافي»(**74**).

الا ان ليبيا لا تزال مُستأنفة للحياة السياسية، مع وجود تحديات جمّة نتيجة القبلية، وانتشار المليشيات، وعدم التجانس القبلي العام، وغياب قوة صلبة ممتدة لمناطق ليبيا كافة، بالإضافة الى وجود برلمانَين وتصارع بين مليشيات عدة ابرزها فجر ليبيا ضد قوات يقودها خليفة حفتر وهذا الامر يعتبر محدد اخر يلقي بضلاله على المشهد الليبي المتأزم خصوصاً ان ذلك يؤثر على الشرعية التي أُسست على اساس الارادة الشعبية الممثلة بلانتخاب، وغيابها

يهدد كيان الدولة ككل او يُرجعها الى حكم العسكر من جديد خصوصاً وان خليفة حفتر كان احد الضباط المنضوين تحت سلطة القذافي في فترة معينة وانشق بعدها عنه، وعلى العموم فإن بناء الدولة الليبية الحديثة يحتاج إلى مصالحة وطنية شاملة لمواجهة التحديات المتوقعة على النظام السياسي الوليد.

2- اليمن الحالة العسكرية إلى حد ما: انطلقت الثورة اليمانية في تاريخ 3-2-2011 وتوجت المظاهرات اليمنية بيوم الغضب يوم 11 فبراير تزامناً مع سقوط مبارك في مصر، وسرعان ما انشق العديد من قيادات الجيش والدبلوماسيين على الرئيس علي عبدالله صالح بعد مجزرة ساحة التغيير ضد المتظاهرين العُزّل في 18-3-2011. قامت بعض الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، -كون اليمن دولة خليجية محاذية لدول الخليج- بطرح المبادرة الخليجية التي تضمنت تنحي الرئيس اليمني عن الحكم خلال ثلاثين يوماً، مع منحه ومعاونيه الحصانة القضائية لمنع مُساءلته على فترة حكمه وتسليم السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي. وسرعان ما أعلن حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه صالح في تاريخ 23-4-2011 قبول المبادرة**(75)**.

وتم انتخاب نائب الرئيس في 21-2-2012 كرئيس توافقي مؤقت للبلاد حتى انتخابات عام 2014**(76)**، ولكن لم يستمر الوضع اليمني على حالة الهدوء هذه؛ فثمة قلاقل داخلية موروثة تهدد استقراره منها وجود الحوثيين في الجنوب وزحفهم الى العاصمة صنعاء والسيطرة عليها، وانتقال الرئيس هادي الى عدن، وبقاء هيكل النظام دون تغيير مما يهدد استمرار عملية التحول الديمقراطي في البلاد، وهذا الأمر يعد محدِد لكينونة الدولة اليمنية ككل، والأمن الاقليمي للمنطقة الذي يستدعي بلضرورة تداخلات إقليمية تؤثر بشكل كبير على مستقبل الدولة اليمنية ككل.

وفي ختام هذا المبحث نجد أن الربيع العربي جاء بسبب حالة من الانسداد السياسي، والعجز الديمقراطي عانت منه الدول العربية طيلة عقود من الزمن،

نتج عن هذا الربيع انتخابات تعددية أوصلت الإسلاميين إلى الحكم ربما ستؤدي إلى موجة استبدادية جديدة، وهو الأمرالذي لم يثبت صحته على الواقع الملموس(**77**)، اذ يطوي الربيع العربي اليوم صفحة جديدة من فصوله دون استمرار القوى المعارضة للنظام في مرحلة ما قبل الربيع العربي في الحكم، وفي هذا الصدد كان الغرب يفهم بالضرورة أن إنشاء ديمقراطيات في مجتمعات مسلمة لن يؤدي إلى ديمقراطية ليبرالية، لأنه سيكون هناك فرصاً كبيرة للإسلاميين للفوز فيها، وبالتالي فرض برنامجهم السياسي، الذي ربما سيكون أكثر عداءً للغرب، منه عن النظم المستبدة الحاكمة(**78**). لذا اهتم علماء

الغرب وكان من أبرزهم هنتجتون (1997) في التركيز على قيم الديمقراطية المناهضة للإسلام، مما يحبط تنفيذ الديمقراطية في البلدان المسلمة، وقد مثّل ذلك النموذج اقصاء حزب الإنقاذ الإسلامي بعد فوزه بالانتخابات في الجزائر عام 1991 بالرغم من وجود أحزاب ليبرالية منافسة له(**79**). هذا ما عكسه

بعض الكتاب الغربيين في كتاباتهم المتزامنه مع مرحلة الربيع العربي وفيه قدر من الصحة، إلا ان الواقع أشّر بأن هذه المرحلة لا يمكن حصرها بلقوى الاسلامية والليبرالية حسب، بل بطبيعة المجتمع والقوى الاخرى الفاعلة، ومراكز التأثير والنفوذ فيه، بلإضافة الى كم غير قليل من الشرائح الرقيقة التي طفت على السطح بعد غياب القبضة الامنية التي كانت مسيطرة على دول الربيع العربي في المرحلة التي سبقت حدوثه، وهنا يتضح لنا جلياً أن بعض الأنظمة السياسية العربية لم تعد قادرة على التكيف مع شعوب التحديث والعالم المُعاصر.

الفصل الثالث واقع الأنظمة السياسية لدول الربيع العربي

تواجه الأنظمة السياسية لدول الربيع العربي تحديات جمة، تمثل ثُقلاً متراكماً على كاهل النظام السياسي من جهة، وعلى كاهل الشعب الثائر ككل من جهة أُخرى، فلم تكن الأنظمة السياسية السابقة لمرحلة الربيع العربي قد حققت الاستقرار السياسي، والاقتصادي بسبب منظومة الفساد الإداري والاقتصادي التي كانت احدى أسباب قيام الربيع العربي، ولم يكن حال الشعب كما هو عليه اليوم من ثورة في التوقعات على كافة الصُعُد.

هذا الأمر ألقى بظلاله على الواقع السياسي المليء بالتحديات والعقبات الموروثة والمستحدثة، والذي يؤثر بالضرورة على المرحلة الانتقالية التي تعيشها دول الربيع العربي اليوم في محاولة التحول نحو الديمقراطية، والخروج من عنق الزجاجة، أو النكوص عنها، أو العلوق فيها. ولكل من هذه الحالات الثلاث شواهد من دول العالم، لذا فإن المرحلة الانتقالية تمثل المرحلة المركزية لتحديد نتائج ما أفضت إليه الحالة الثورية لدول الربيع العربي ومن خلالها يمكن التنبؤ بالنتائج المستقبلية**(80)**.

يتناول هذا الفصل في مبحثه الأول واقع النظام السياسي التونسي، وتحديات وعقبات المرحلة الانتقالية، وأهم التيارات السياسية الفاعلة فيها، بينما يتناول المبحث الثاني واقع النظام السياسي المصري، الذي مر بمرحلتين: الاولى تمثلت في حالة 25 يناير 2011 الثورية، وقواها السياسية، والثانية تمثلت بمظاهرات 30 يوليو 2013 وما تلاها، من إعلان وزير الدفاع ما سُمي خارطة الطريق للمستقبل في 3 تموز 2013 والتي ما زال واقعها مُتغيراً.

المبحث الأول: نموذج تونس

مورِس الاستبداد في تونس منذ الاستقلال عام 1956م، من قبل الرئيس

الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية بعد إلغاء الملكية في 25-6-1957، بعد خلع الملك محمد الامين باي، وقد تم تسمية بورقيبة رئيساً للجمهورية مدى الحياة بعد استنفاذ دوراته الرئاسية في 18-3- 1975(**81**).

أنفذ بورقيبة حزبه (الحزب الدستوري الديمقراطي) في مؤسسات الدولة وخصوصاً الاتحاد العام التونسي للشغل، وأدخل تعديلات على قانون الأحوال الشخصية في إطار «عَلمنة الدولة»، وهذا المصطلح لا يُقصد به فصل الدين عن الدولة، بل نبذ كل ما يرمز إلى الدين في الدولة في مُقاربة لواقعها أشبه ما تكون بمصطفى كمال في تركيا، ضمن «شرعية الزعيم الابوي الثورية»(**82**).

وفي أكتوبر 1987 تولى مدير الأمن زين العابدين بن علي الرئاسة، وكانت تونس حينها تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، فانتهج سياسة انفتاح نحو أوروبا مما خفف الأزمة، وعلى صعيد الحُريات أصدر قراراً بمنع الحجاب الذي وصفه بالزي الطائفي في بلد نسبة المسلمين فيه 98% (**83**).

أدت اللبرلة الاقتصادية في ظل الاستبداد السياسي إلى اختلال توزيع الدخل القومي وتكديسه بيد قلة محيطة بشخص الحاكم «الاوحد» () الذي اختزل مؤسسات الدولة بشخصه(**84**). إلاأن الواقع السياسي التونسي شهد تعددية حزبية شكلية وارتفاع المؤشرات الاقتصادية بشكل لابأس به، مع انخفاض متدرج في معدلات الفقر، حيث يذكر تقرير المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة الفقر تراجعت من 7,7% عام 1985 إلى 3,8% عام 2005 (**85**).

يُذكر أن الفساد في تونس أقل من غيره من الدول إذ يُشير تقرير الشفافية العالمية الصادر سنة 2009 أن نسبة الفساد في تونس بلغت 4,2 من 10 وهي نسبة ليست كبيرة قياساً بدول عربية أُخرى فقد بلغت في الكويت مثلاً 4,1، أما نسبة البطالة في تونس فقد بلغت نسبة 14,1% في حين بلغت في اليمن 18,4 وفي لبنان 15% (**86**).

بيد أن رئيس الدولة وقائد الأمن السابق كان يقود دولة بوليسية حقيقية، تهدر

كرامةالإنسان بالدرجة الأساس، وتفصل الفرد عن موروثه القيمي والحضاري بالتوازي مع محاولة فرض قيم جديدة على المُجتمع، وهنا يكمن جوهر الربيع العربي الذي تبلور لاسترداد كرامة الإنسان **(87)**.

في يوم 17-12-2010 أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، احتجاجاً على مصادرة عربته التي كان يبيع عليها الخضار وعدم السماع لشكواه، بل وصفعه من قبل شُرطية تونسية (عون تراتيب) تدعى فادية حمدي في الولاية (), تلقف النقابيون، والسياسيون المعارضون الخبر وقام حوالي 350 شخص بالتجمع في الولاية،احتجاجاً على الحادث، وفي اليوم التالي انضم إليهم نقابيون وشرائح أُخرى، لتتشكل مظاهرات بأعداد كبيرة ومع الغروب إنفض الجمع المحتشد بإرادته دون خسائر بالارواح، بالرغم من استخدام الهراوات من قبل الشرطة بيد أنه تم اعتقال ما يقرب من 80 شخص في الولاية**(88)**.

وفي 19-12-2010 تم تكوين لجنتين في الولاية للدفاع عن ضحايا التهميش وتضم جميع الأحزاب السياسية القانونية، وغير القانونية، وممثلاً عن عائلة البوعزيزي وممثين نقابيين، وانطلقت بعدها مسيرة نحو مقر الولاية للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين، وسارعت الأحزاب في اليوم التالي بإطلاق دعوات الإصلاح كالحزب الديمقراطي التقدمي، وأصدر المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بياناً دعا فيه إلى الاضراب العام، وفي 20-12-2010 توسعت رقعة الاحتجاجات بسبب وسائل الاتصال البديلة وانتشار الصور والاخبار على مواقع التواصل الاجتماعي ،(Facebook,twitter) حول ما يجري في سيدي بوزيد، وفي 21-12-2010 أرسل النظام وزير التنمية، ووعد بمشاريع تنموية واسعة في الولاية مستعيناً ببعض الأحزاب الشكلية، وفي اليوم ذاته انطلق شعار: الشعب يريد إسقاط النظام**(89)**.

في 4-1-2011 تم إعلان وفاة البوعزيزي، انتشرت بعدها المظاهرات في العاصمة تونس، وسوسة، وصفاقس، وقفصة، والقصرين، والكاف، وقابس

والمدن التونسية الأخرى كافةً، وزادت أعداد المتظاهرين وسقط ما يقرب من 300 قتيل حتى 13-1-2011 حين ظهر بن علي مُلقياً خطابه للأمة(**90**).

أهم ما جاء في خطابه أنه فهم الكل، البقال والسياسي على حد سواء، وأن هناك حاجه مُلِحة لإطلاق الحريات، بل إن ضرب المتظاهرين بالخرطوش الحي غير مبرر-على حد تعبيره-. لذا استوجب تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث وتحديد مسؤولية الاطراف أياً كانوا ودون استثناء، وأكد أنه كلف الحكومة بتخفيض الأسعار، مكرراً لمرات عدة «اني قد فهمتكم»، وأنّهُ لا بُد من حرية الإعلام واستخدام الإنترنت، وحق التظاهر السلمي مع «أخذ الموافقة المُسبقة»، وتفعيل التعددية وصون الدستور، وأن لا رئاسة مدى الحياة، واعداً الشعب بعدم الترشح لانتخابات 2014(**91**).

بدا قائد الأمن السابق مُهتزاً مُستدِراً عطف شعبه، مُذكِراً له بأنه خدم البلاد نصف قرن محذراً إياه بأسلوب «الاب»، بان هناك متآمرين وأطرافاً خارجية يسعون لتدمير البلاد. الا ان الاوان قد فات، فالحالة الثورية تتغذى على مثل هذه الخطابات حتى هرب بطائرته في اليوم التالي(**92**). ليتم بعدها الانتقال إلى المرحلة الانتقالية المليئة بالتحديات والتركات الثقيلة للنظام المخلوع، والتي ستكون أصعب من حيث الكيف عن الحالة الثورية التي أدت إلى سقوطه.

المرحلة الانتقالية:

آلت السُلطة إلى وزير ابن علي الأول محمد الغنوشي، وألتفت حوله قوى يسارية كحزب التجديد الحزب الشيوعي سابقاً ممثلةً برئيسه أحمد إبراهيم، وأحمد الشابي عن الحزب الديمقراطي التقدمي، إضافةً إلى بقايا حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (حزب ابن علي)، أُريد لهذه الصورة أن تكون عنوان المرحلة الانتقالية، الا أن الاعتصام الشعبي المُقام في مدينة صفاقس التونسية تحت عنوان «تصحيح مسار الثورة»، أسقط الغنوشي وأفسح المجال لحكومة

جديدة واجبها الاعداد لانتخابات حُرة(**93**).

بدا عدم التوافق الحزبي للوهلة الاولى عند النظر إلى التحالفات السياسية التي قدمت نفسها إلى انتخابات المجلس التأسيسي، فقد اختارت أحزاب أقصى اليسار المتكونة من 15 تنظيم اسم 14- يناير كعنوان لما سُمي بمبادرة 14- يناير يقودهم حزب العمال الشيوعي، وحصر هذا العنوان في تجمع معين يُعطي رسائل سلبية إلى قوى الثورة الأخرى مفادها أنه يسحب عنها الحُلة الثورية، وبرزت عدة أحزاب أُخرى مثل حركة النهضة المتأسسة في 6-6-1981 بشكل علني بعد أن كانت مطاردة أمنياً، ويُقدر عدد من اعتقل من أبنائها ب30 ألف شخص، يُذكر ان حركة النهضة إنفتحت جزئياً على نظام بن علي في فترته الأولى(**94**).

ومن الأحزاب التي برزت أيضاً، الحزب الديمقراطي التقدمي المتأسس سنة 1983، وهو من الأحزاب المُعارِضة لسياسة ابن علي، وكان هذا الحزب متبنياً للثورة التونسية منذ بدايتها وأقدم على القيام بعدة إضرابات في فترة ابن علي الا ان انضمامه لحكومة الغنوشي وقبوله لخطاب ابن علي قبل يوم واحد من هربه، واستخدامه لخطاب سياسي هجومي تجاه القوى الأخرى، أسهم في تراجع شعبيته بشكل كبير لدى الشارع التونسي. كما برز حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المُتأسس في تموز 2001 برئاسة المُعارض- الرئيس الحالي- المنصف المرزوقي، وهو كما النهضة لم يحصل على ترخيص رسمي للعمل الا بعد الثورة، ومن الأحزاب التونسية الأخرى حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر، وأسس في نيسان 1994 ومنح الترخيص للعمل في عام 2002 وهو يمثل حزباً علمانياً وسطياً(**95**).

اجريت الانتخابات في 23-10-2011 وفازت حركة النهضة الإسلامية بالمرتبة الأولى بنسبة41% من اجمالي عدد المقاعد، وحصل المؤتمر من أجل الجمهورية 13,4%، والعريضة الشعبية التي يرأسها الهاشمي الحامدي رئيس قناة المستقلة التي تبث من بريطانيا على 12%، وحزب التكتل الديمقراطي على 9%، والحزب

الديمقراطي التقدمي على 8%(**96**).

شكَّل حزب النهضة الحكومة وترأسها أمينُها العام الحمادي الجبالي بالتآلف مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي، ضمن ما بات يُعرف «بالترويكا»، التي عكست إرادة التوافق من أجل إجتياز المرحلة الانتقالية، فشكل الحكومة امين عام النهضة - بصلاحيات تنفيذية واسعة-، وتسلم رئاسة الجمهورية المنصف المرزوقي، وتسلم رئاسة البرلمان مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل.

تعد فرص نجاح التجربة التونسية منذ بدايتها أكبر من نظيراتها من دول الربيع العربي الأخرى، ويعود ذلك لعدة خصائص يتمتع بها المجتمع التونسي كالرفاه مثلاً، إذ إن نسبة السكان الذين يمتلكون منازل خاصة بهم تبلغ 75%، مع وجود دور فاعل للمرأة، ونسبة عالية من المتحدثين باللغة الأجنبية - الفرنسية-، إذ استفادت تونس من الجامعات الفرنسية في تكوين نخبتها، مع وجود مجتمع متجانس، وطبقة وسطى متعلمة، وقد وضع المفكر (ليبست) نظرية تربط التحول الديمقراطي بنمو الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية، وعبر عن نظريته بنموذج كوريا الجنوبية التي مرت بتحول ديمقراطي انتهى إلى الاستقرار بعد مظاهرات طلابية عام 1988، إثر سلسلة من الانقلابات العسكرية التي استمرت منذ الخمسينيات وحتى الحركة الطلابية، مع وجود تشابه في مؤشرات التنمية الاقتصادية والتعليم شبيهه بتونس عام2011، فكلما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم، والديمقراطية قادرة على تحقيق الرخاء أكثر من اللاديمقراطية مثل ذلك دول عديدة كإسبانيا والبرتغال وكوريا الجنوبية(**97**).

وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة إلى ضرورة الربط بين عملية التحول الديمقراطي، وفكرة نمو المجتمع المدني، الذي لديه إمكانية توجيه التحول الشعبي النخبوي باتجاه قيم فاعلة على أساس المواطنة، والمساواة، والمسؤولية، والتعددية. إذ تتمكن قوى المجتمع المدني من التطور مع وجود

أحزاب سياسية بدعمها بشبكة واسعة من المنظمات العامة والخاصة، تكون بدورها قادرة على ممارسة ضغط على النظام بامتلاكها بُنى تنظيمية، وقاعدة جماهيريـة، ووسائل وآليات واضحة لاستقطاب آراء القاعدة، وإطلاقها على المسرح السياسي**(98)**.

وتونس اليوم تواجه عقبة التعامل مع الماضي بمؤسساته الأمنية- التي كان جزء منها قد قمع الأحزاب الحاكمة اليوم-، والإدارية مؤسسات الدولة الأخرى كافة، بموروثها الاجتماعي والثقافي والبيروقراطي، فأجهزة الدولة السابقة هي ميراث للشعب لا للنظام، ومن الخطأ أن يقدم الشعب على هدم مؤسساته التي بحاجة إلى وقت لكي تؤدي دورها المنشود، وهي ربما تعد مسألة خلافية بين القوى الثورية والسياسية في فترة ما بعد الربيع العربي**(99)**.

ولكن لا بُد لنا أن نشير في هذا الصدد أن تونس كغيرها من دول الربيع العربي تفتقـد لمؤسـسة إقليميــة تــرعى عمليـة التحـول الـديمقراطي بـاتجاه بنـاء مؤسـسات ديمقراطية مستقلة، فجامعة الدول العربية ليس لديها دور فعلي يُذكـر بعكـس الاتحـاد الأوربي الـذي سـاعد دول أوروبـا الشـرقية فـي بنـاء مؤسـساته الـديمقراطية، ومدّها بالمساعدات الاقتصادية، والخبرات البشرية ليؤهلـها للانضـمام إلـى الاتحـاد فيما بعد ضمن شروط محددة، وسقف زمني معين**(100)**، هذا الأمر بالرغم من أنه سيُصعّب من عملية التحول الديمقراطي، ولكـن سيجعله فـي حـال نجاحـه أكثـر رصانةً كون النجاح-لو قدر له النجاح- سيكون نتاج إرادة توافقية داخلية.

لذا فإن التوقيتات الزمنية تعتبر عاملاً مهماً في نجاح المرحلة الانتقالية، بحكم فـورة الحالـة الثوريـة، وأي تـأخير ربما يكون لـه انعكاسات كبيرة على الـواقع الثـوري القـائم، وقـد تحـولت المرحلـة الانتقاليـة فـي عـدة دول إلـى ما يشبه المصيدة للقوى المتصدرة للحكم**(101)**. لذا كان لزاماً على أطراف الحكم الجديدة في أن تحدد ملامح التحول الديمقراطي من خلال تحديد جدول زمني لإتمام عملية التحول وتنظيم الانتخابات وتفكيك أجهزة القمع السابقة

وبالدرجة الأساس الأمني والقضاء، ومن ثم تغيير القوانين الرئيسة كالدستور، وقانون الأحزاب، والإعلام، والمجتمع المدني. ودورة الإصلاح هذه للنظام لابُد لها ان تتم لإكمال عملية التحول الديمقراطي، إذ لا بد من الشروع بعملية تطهير جهاز الدولة ثم إعادة بنائه، مثلاً يتم تفكيك محور وسائل الإعلام كونه أبرز ركائز النظام السابق، ويتم ذلك من خلال حل وزارة الإعلام وإنشاء مؤسسة إعلامية منفصلة عن الحكومة بشركة مُساهمة واحدة ضمن عاملي التنافسية والأسبقية، ومثال ذلك محطة شبكة الإعلام البريطاني **(102)** -bbc-. إن
الحالات الثورية يجب أن ترتبط برؤية جديدة للنظام السياسي والاجتماعي مفادها إمكانية إحداث تغيير بعيد المدى في مؤسسات الدولة القائمة**(103)**.

وخلال إنشاءعملية التحول الديمقراطي لا بُد أن يوازيها عملية تسمى بالعدالة الانتقاليـة، التـي تتيـح للـدولة إعـادة تأسيس شـرعيتها علـى أسـس جـديدة كالعـدالة، واحتـرام القـانون، والمسـاواة علـى أسـاس المواطنـة القائمـة علـى الحقوق والواجبات دون تمييز، والعدالة الانتقالية تُعالج إرثاً من انتهاك حقوق الإنسان، أو الابادة الجماعية، أو الحرب الاهلية. ويمكن إدراكها من خلال إعادة البنـاء الاجتمـاعي، والمصـالحة الوطنيـة، وتشـكيل لجـان تحقيـق مستقلة، وتعويض الضحايا، يمكن تلخيص الحالة ككل بتحقيق العدالة أثناء مرحلة التحول الديمقراطي، أو المرحلة الانتقالية. وهو أمر ليس بجديد فقد حصل في تشـيلي عـام 1990، وغواتيمـالا 1994، وجنـوب إفريقيـا1994، وبولنـدا 1997، وسـيراليون1999، وتـيمور الشـرقية 2001، والمغـرب 2004. بعـد القمـع يجـد المجتمع نفسه أمام تركة من إنتهاكات الماضي، لذا تتعامل معها الدول ضمن منطـق المصـالحة والعدالة والسـلام بالادوات القضائية وغير القضائية، لمنع ممارسـة العـدالة الاهليـة، بحيث يقتص الناس لأنفسهم بأنفسهم. وهـذا الأمر يستلزم الشروع بنهج إصلاحي سريع لمؤسسات الدولة لبناء الثقة مع الشعب، وبـدون عمليـة الإصـلاح هـذه سـتكون أي عمليـة مُحاسَبـة لمـرتكبي الجـرائم منقوصـة، ويكـون الإصـلاح مـن خـلال إصـلاح جهاز الشرطة وإعادة هيكلته، والإصـلاح المؤسسـاتي، ومنـع مرتكبي الجـرائم من الاستمرار في مناصبهم،

وتحييد المؤسسة الأمنية عن العمل السياسي لضمان مهنيتها، وتتسم عملية الإصلاح هذه بالتدرج، لذا فهي تستغرق عدة سنوات من العمل الدؤوب مصحوبةً بإرادة التغيير**(104)**.

إذاً مفهوم الانتقال (Transition) حسب أودنيل وشمبتير يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وتنتهي هذه المرحلة، فور اكتمال تأسيس النظام الجديد، وهذه المرحلة ربما لا تؤدي إلى أنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي. فقد تؤدي مرحلة الانتقال أو التحول الديمقراطي إلى ظهور نظم هجينة، فهي ليست ديمقراطية راسخة، وفي ذات الوقت غير شمولية، فقد يُؤدي التحول إلى الاكتفاء بتحقيق الانفراج السياسي دون تأسيس نظام سياسي جديد**(105)**.

وفي هذا الصدد يُمكن تحديد ملامح اكتمال عملية التحول الديمقراطي عند توافر عدة مؤشرات مثل: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق مع الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام الوليد، خاصةً إصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة بانتخابات عامة حرة ونزيهة، وتكون هذه الحكومة مُنفِذة لإرادة الشعب بصلاحيات واسعة تتوافق مع طبيعة المرحلة، وإقرار السياسات الجديدة التي تعكس حالة التحول الديمقراطي، وعدم وجود قوى أُخرى تُنازِع السلطات الثلاث الصلاحية والاختصاص، ويجب ان تكون هذه السلطات متوازية ومتخصصة وفق ما يُحدده الدستور المُستفتى عليه**(106)**.

ومرحلة التحول الديمقراطي هي مرحلة ليست باليسيرة، فهي مرحلة معقدة ومليئة بالتحديات والعقبات التي يتوجب على القوى الثورية إدراك أبعادها، وأن لا تعتبرها فُرصة تاريخية من أجل حجز أكبر رقعة لها في النظام السياسي المَنْويّ إقامته، وغالباً ما يُقال: «أن الثورة تأكل أبنائها»، لذا فإن تحديات جمة ترافق هذه المرحلة من أبرزها: إطالة الامد الزمني لهذه المرحلة وهو أخطر تهديد يواجهها فتسيطر النزاعات على أجنحة الثورة، ومن ثم تحدث فوضى شاملة نتيجة إستمرار الصراع بين أطراف الحركة الوطنية كالقوى الليبرالية

والديمقراطية والقومية والإسلامية، وعدم الاتفاق على برنامج وطني يؤدي إلى فوضى عامة، كما أن إجراء الانتخابات في أوقات غير مناسبة يؤدي إلى زيادة هذا الشرخ، ويتحول جهد القوى السياسية من إقامة نظام ديمقراطي إلى صراع على السُلطة**(107)**.

وهذه كلها تحديات كانت تواجه المرحلة الانتقالية التونسية وحركة النهضة المُشكِلة للحكومة سابقاً، والتي تمثل النسخة التونسية من الإخوان المسلمين، وهي بذلك تحمل خلفية فكرية مختلفة تماماً عن فكر الدولة ومؤسساتها الموروثة، بيد أنها خاطبت الشعب التونسي كأمة إسلامية واحدة بمعزل عن الطبقية والنخبوية، مما أعطاها زخماً شعبياً في المرحلة الانتقالية **(108)**.

هذا لا يعني أنها استطاعت حكم البلاد بكاملها، فهي حصلت على نسبة 41% من أصوات الناخبين وهي نسبة مُعَرَّضة للنقصان بشكل كبير،لأن الحزب السياسي ربما يخسر الكثير من مؤيديه حال تبوئه السلطة، وخصوصاً في هذه المرحلة الانتقالية، التي تسمى بالمحرقة، أي قلما يستطيع حزب أن يُثبت نفسه فيها، بالإضافة إلى خلفيته الفكرية التي ربما تؤثر على التعامل مع القوى الحداثية نتيجة الفكر الإسلامي الذي تمسكوا به لاكثر من نصف قرن وأُعدموا وأعتقِلوا بسببه (□).

وفي هذا الصدد تجدر الاشارة إلى الفلسفة السياسية لحركة النهضة وتصورها للعملية السياسية بشيء من التفصيل كما ورد على لسان مؤسسها عبدالفتاح مورو حين قال: نحن الآن في دولة وطنية مسيحي إلى جانب مسلم متساوون جميعاً في الحقوق والواجبات، الاسلام الذي نرغب فيه عيشاً وحياةً، لن يُمَكن بقهر الدولة التي يتصور البعض اننا نسعى لتملكها، والا فإننا أستبدلنا القهر محل القهر، فالاسلام لن يُمَكن في قلوب الناس بقهر وقوة، فهو سلوك نبوي رحيم، الذي لم يضع (□) في آليات الحكم حوله أشخاصاً يحولون النصوص القرآنية إلى مؤسسة تقطع رقبة الإنسان تارة، وتقطع يده تارةً أُخرى، مع حرمة التجسس على أستار الناس. وبذلك قامت الشريعة في قلوب الناس، وقد بذل

الرسول جهد 13 عاماً في مكة حتى أُضطر أن يُغادر مدينته، ليقيم دولته في المدينة المنورة في ظل حرية اختيار ضمن آليات جماعية تكون مسلمات في المجتمع، ليصبح المجتمع قوة ضاغطة على كل خارج عن تقاليده، وقيمه دون الحاجة إلى عصا الحاكم.

ويضيف مورو: «اليوم مشروع الإسلاميين أن يتمتعوا بحرية فكرية ليضرب الرأي بعضه بعضاً والمعيار الأوحد قناعة الإنسان بالفكرة لا إرغامه عليها قال تعالى ﴿ **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾ **(109)** وقال عز وجل ﴿ **لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ** ﴾ **(110)**، وقال جل من قائل ﴿ **أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ** ﴾ **(111)**. نحتاج اليوم إلى توافق مجتمعي يجعل القيم الأساسية لهويتنا أمراً مُشتركاً لمن يخالفنا في توجهاتنا وليس لأحد ان يخرج عن هويتنا الجمعية المُتشكلة عبر 1400 عام، والتصرفات الفردية يحكمها القانون الذي يكبح جماح من يخرج على كرامة المجتمع، في دولة قامت على أساس علماني أو إسلامي. نحتاج إلى جهد فكري يؤصل للقيم التي جاء بها الاسلام والتي -بحسب قوله- نعتبرها أساس الشريعة من حرية، ومساواة، وكرامة، وعدل، هي قيم نشترك بها مع أبناء الارض جميعاً وعلينا أن نحولها إلى واقع معيش، ليست الانتخابات هي معيار وجودنا فقد نخسرها ولكننا لن نخسر حريتنا التي اكتسبناها وعلينا ان نفعل فعلنا بمجتمعاتنا بعد أن حققنا وجودنا القانوني وكان النبي محمد (ﷺ) يقول: (خلوا بيننا وبين الناس) ونحن نقول كذلك» **(112)**.

من هذا الخطاب تتضح لنا معالم الفكر السياسي لحركة النهضة التي تركت فعلياً السيطرة على مؤسسات الدولة الموروثة، وعملت على بناء توافق حقيقي بين الكتل التي تخالفها في التوجه الفكري، ولها ثقل سياسي معتبر. حيث أسست لترويكا ثلاثية متكونة منها ومن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ومن حزب التكتل، مُشكلةً بذلك حكومةً توافقية.وبالرغم من ذلك فإن تونس بقيت غير مستقرة خصوصاً بعد مقتل المُعارض العلماني شُكري بلعيد في 6-2-2013، الأمرالذي جعل حمادي الجبالي يُقدم مبادرة للخروج من الأزمة دون

الرجوع لحزبه، تتضمن تشكيل حكومة كفاءات وطنية شريطة أن تكون مدعومة من كل الأحزاب، لتنأى بنفسها عن التجاذُبات السياسية. لم تنجح مبادرة الجبالي مما أضطره إلى الاستقالة وتقديم الاعتذار للشعب التونسي بالرغم من إعادة تكليف حزبه له ومنحه حيز تشكيل حكومة نصف أعضائها تكنوقراط**(113)**.

عاد بعدها الجبالي إلى الامانة العامة للحزب بعد أن رُفضت مبادرته من قبل ثلثي أعضاء المجلس التأسيسي، وقدم حزب النهضة التونسي وزير الداخلية علي العريض لتشكيل حكومة نصفها من التكنوقراط، مع توسيع القاعدة الحزبية لها فانضم للترويكا الحاكمة، حركة وفاء، وكتلة الحرية والكرامة، وتزامناً مع عملية تشكيل الحكومة هذه دعت النهضة إلى مليونية حاشدة للتأكيد على شرعيتها الدستورية، وشعبيتها لدى الشارع التونسي**(114)**.

لم تفلح حكومة العريض في إنجاز النجاح المنشود مع تزايد الاحتجاجات، وتشكيل جبهة انقاذ تونسية مُعارِضة، وتزايد التحدي الأمني خصوصاً بعد اغتيال النائب في المجلس التأسيسي محمد البراهمي في 25-7-2013 واغتيالات نوعية استهدفت عناصر الأمن من قبل جماعات وُصِفت بالسلفية المتشددة، هذا الأمر جعل الحكومة أمام واقع سياسي صعب مما اضطرها إلى تقديم تنازُل ربما يكون أكبر مما لو قبلت مبادرة الجبالي، وهي ان تشرع الحكومة في الحوار الذي يوجبها على الاستقالة خلال مدة زمنية محددة، شرط إنهاء صياغة الدستور، وتحديد موعد للانتخابات، وتشكيل الهيئة العُليا للانتخابات (المُشرفة على سير العملية الانتخابية) **(115)**.

وبلفعل تم التصويت على دستور تونس، وعلى اثره اجريت انتخابات نيابية ورئاسية حاز حزب نداء تونس على الاغلبية النيابية فيها وهو حزب علماني يؤمن بفصل الدين عن الدولة تأسس عام 2012، وتسنم الباجي قائد السبسي رئيس الحزب رئاسة الجمهورية، الذي بدوره كلف الحبيب الصيد، وهو موظف سابق بالدولة التونسية وتدرج في السلك الوظيفي فيها، ويعقد التونسيون

آمال كبيرة على نجاح ممثليهم في هذه الانتخابات للخروج من حالة اللا استقرار السياسي، في حين حل حزب النهضة في المرتبة الثانية.

وللخروج من الأزمة التونسية ثمة مقترحات عدة للخروج من حالة عدم الاستقرار السياسي تتمثل ابتداءً ببناء إجماع وطني حول المأسسة للوطن والدولة، والفصل بين العمل السياسي التنافسي والعمل الذي يهدف إلى وضع إطار عام جامع للنظام السياسي المُراد تحديد ملامحه حالياً، وهذا الاجماع يصطدم بواقع التحول الكبير لموقع الإسلاميين من الهامش إلى متن المشهد السياسي مدعومين بشرعية دستورية أتت من خلال الصندوق وبنفس الآلية انتقلت القوى الليبرالية من الهامش الى المتن في الانتخابات التي تلتها، وعليه فإنه يتحتم على جميع الفواعل السياسيين قبول بعضهم البعض في إطار التنافس الديمقراطي الحر، لذا يتوجب على القوى الليبرالية بأن تتقبل الإسلاميين كفاعل جديد ومتغير على المشهد السياسي، وأن لا بُد للإسلام من دور معين في المجال العام، وعلى الإسلاميين أن يُدرِكوا بأن أسلمة الدولة غير ممكنة في الظرف الراهن**(116)**، خصوصاً مع ترنح المزاج الشعبي العام في المرحلة الانتقالية هذه.

ومن التحديات التي تواجه تونس أيضاً، بناء اقتصاد قوي يستند إلى دورة متكاملة، إذ يشير التقرير السنوي للتنافُسية العالمية لعام 2014 أن المؤشر التنافسي العالمي (Global Competitiveness Index) تراجع إلى المرتبة 87 من أصل 148 دولة(117)، في حين بلغ المرتبة 32 عام 2011 من أصل 139 دولة**(118)**. وتراجع مؤشر الرفاه العالمي لتونس (Legatum Prosperity Index) من المرتبة 48 من أصل 142 عام 2010 إلى المرتبة 92 عام 2014 **(119)**. بالرغم من التعافي التدريجي من آثار الحالة الثورية العامة، إذ بلغت نسبة النمو حسب المعهد الوطني للإحصاء 3,3 عام 2012 مقارنةً ب 1,8 عام 2011، وتراجعت نسبة البطالة إلى 17,6 عام 2012 مقارنةً بنسبة 18,9 من عام 2011 ومن المتوقع أن تصل نسبة النمو إلى 6% في حدود عام 2017 **(120)**.

وبلغ معدل النمو عام 2013 ما نسبته 3,6% **(121)**، وارتفع الاحتياطي النقدي للعملات الأجنبية من 6,9 مليار$ عام 2011 إلى 8,2 مليار$ عام 2012. يُذكر أن حالة عدم الاستقرار السياسي نسبياً الآن قد تؤثر سلباً على الاقتصاد التونسي بشكل عام.

المبحث الثاني: نموذج مصر

تنبع أهمية مصر من موقعها الجغرافي في قلب العالم العربي، وعدد سكانها الذي يقرب من 90 مليون نسمة حالياً، كان لهذا الموقع تبعات على نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لا يُمكننا في هذا الصدد سبر غور كل تلك الأبعاد، ولكننا سنتطرق في هذا المبحث إلى لمحة عن النظام السياسي، وتطوره وأهم الجهات الفاعلة فيه، وما جرى من تفاعلات في 25 يناير و30 حزيران، وأهم ما تم إنجازه في مرحلة التحول الديمقراطي وأحداثها المتصاعدة.

بُعيد الإطاحة بالملك فاروق، وقيام «الحركة المباركة» في 23يوليو 1952، وهو الاسم الذي تم تغييره إلى ثورة 23 يوليو وهي في الواقع إنقلاب عسكري قام به مجموعة من الضباط الأحرار، تحت غطاء شعبي عاطفي ومنظم من قبل جهات سياسية كان أبرزُها تنظيم الإخوان المسلمين المتحالف مع تنظيم الضباط الأحرار حين ذاك، حدث الانقلاب نتيجة جملة من التراجعات السياسية والاقتصادية والعسكرية لنظام الملك فاروق، فوُظِّف هذا السخط العام سياسياً، وتم الشروع في الانقلاب**(122)**.

استمر العسكر باحتكار المشهد السياسي متمثلاً بترؤس جمال عبدالناصر للجمهورية بعد إزاحة رئيسه محمد نجيب، وإعدام وزج قادة الإخوان المسلمين في السجون، ومنع ترخيص الأحزاب السياسية جميعها، كل ذلك تم خلال المرحلة الانتقالية التي تلت ثورة 23يوليو حين وعد الرئيس عبدالناصر بأن الفترة الانتقالية ستكون مدتها سنتان، وأقسم بشرفه العسكري بإقامة

سُلطة مدنية، وإنشاء تعددية سياسية الأمر الذي لم يحصل حتى وفاته بعد 18 عاماً قضاها في الحكم**(123)**.

بعدها استلم نائبه أنور السادات الحكم واتسمت فترته بأن شهدت نوعاً من الانفراج السياسي، وإخراج المعتقلين، وتعددية حزبية شكلية، حتى أنه أسس حزباً أسماه الحزب الوطني، وزاد تحقيق نصر أكتوبر من شعبيته وأنقصتها إتفاقية كامب ديفيد، حتى اغتالته جماعة دينية متطرفة في ذكرى حرب اكتوبر عام 1981، استلم بعدها نائبه العسكري أيضاً حسني مبارك زمام السُلطة في فترة مُلئت بالفساد وشخصنة الحكم داخل مؤسسات الدولة كافة مع وجود ديمقراطية هجينة.

الشكل التوضيحي يلخص شخصنة النظام الحاكم في شخص الرئيس وحزبه**(124)**.

قامت ثورة 25يناير 2011 كما ذكرنا في الفصل السابق، وذكرنا حيثياتها وكيفية إندلاعها، وجدت القوى الإسلامية - الإخوان المسلمون وحزب الوسط - والليبرالية والقومية نفسَها في متن المشهد السياسي، بعد أن كانوا على هامشه، وبرزت القوى السلفية كلاعب جديد في المشهد السياسي، بعد ان أسسوا حزباً لهم في 7 أيار2011 **(125)**، أطلقوا عليه حزب النور، الأمرالذي عُدَّ طفرة فكريةً عن المنهج السلفي الذي أساسه أن الأمة الإسلامية أمة واحدة، وما من حق أحد أن ينفرد عنها بجماعةٍ، أو حزب وهو جوهر اختلافهم الفكري مع الإخوان المسلمين (□).

وقبل أن ندخل في تفاصيل المرحلة الانتقالية الأولى بقيادة العسكر، لا بُد لنا من الاشارة بأن أغلب - إن لم يكن كل التيارات السياسية المصرية - لم يكونوا ضمن الداعين لثورة يناير، فقد أصدر رفعت السعيد رئيس حزب التجمع (□) بياناً طالب فيه المصريين بعدم النزول إلى الشارع في ذلك اليوم**(126)**، كما أصدر نائب رئيس الحزب الناصري سامح عاشور**(نقيب الصحفيين الحالي،**

والقيادي بجبهة الإنقاذ) بياناً قاطع فيه مظاهرات يناير، وقال أن حزبه لا ينصاع إلى وقفات لا يعرف منظميها بحسب قوله، في الوقت ذاته صرَّحالإخوان المسلمون بأنهم لن ينزلوا إلى المظاهرات ولن يمنعوا شبابهم وأنصارهم من النزول في ذلك اليوم**(127)**.

كما لم ينزل أتباع التيار السلفي إلى ميدان التحرير لعدة أسباب منها حرمة الخروج على ولي الامر، وباب درء المفاسد التي قد تنجُم عن النزول إلى الميدان، باستثناء مشايخ عدة كان منهم الشيخ محمد عبدالمقصود الذي نزل إلى ميدان التحرير منذ اليوم الأول وحتى تنحي مبارك، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الإسلامية كالداعية صفوت حجازي (معتقل حالياً بتهمة التحريض على القتل)، أحد قيادات ميدان التحرير أبان ثورة 25 يناير ورئيس مجلس امناء الثورة، ومحمد البلتاجي القيادي في الإخوان المسلمون (معتقل حالياً بتهمة التحريض على القتل)، بعدها قرر الإخوان النزول إلى الشارع إثر تصويت داخل مجلس شورى الجماعة يوم 28 يناير الذي سمي بجمعة الغضب، غداة هذا القرار تم اعتقال أغلب أعضاء مكتب إرشاد الجماعة وقادتها كان من أبرزهم محمد مرسي، وسعد الكتاتني، وعصام العريان**(128)**.

وفي 2-2-2011 شارك الإخوان المسلمين وحزب التجمع وحزب الوفد وبعض ممثلي القوى الشبابية في مفاوضات مع عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات، الذي عينه الرئيس مبارك نائباً له وظهر على أنه الوجه الناصع للنظام، وشكر الشباب الثائر، في إشارة إلى تغير إسلوب تعامل النظام**(129)**، حتى أن الكتاتني **(المعتقل حالياً)** أشاد بتبدل الموقف السياسي لنظام مبارك مشيداً باستضافة قنوات الدولة الفضائية لرموز الإخوان**(130)**، بيد أن هذا كله لم يكن مجدياً وقتها، ووجهت انتقادات حادة للجالسين مع سليمان مما اضطرهم إلى التراجُع، ومما زاد الأمر سوءاً هو في فترة السكون النسبي لموجة مظاهرات يناير قامت مجموعة كبيرة من البلطجية المرتبطين برجال أعمال الرئيس مبارك بمحاولة اقتحام ميدان التحرير، لإنهاء مظاهرات يناير فقاومتهم اللجان

الشعبية التي كان من ضمنها حركة 6 إبريل وجماعة الإخوان المسلمين**(131)**.

وبقيت القوى الثورية بشكل عام في ميدان التحرير حتى تنحي مبارك عن الحكم في 18-2 -2011 وتكليفه للمجلس العسكري لإدارة المرحلة الانتقالية، انفض المعتصمون على إثرها إلى بيوتهم، وبقيت أغلب القوى الثورية، غير منظمة في إطار تنظيمي معين باستثناء حركة 6إبريل، وحركة كفاية الشبابيتين، ولكن القوى الثورية بالمجمل بقيت متفاعلة مع زخم الشارع المُنتشي بخلع الرئيس مبارك.

المطلب الاول: المرحلة الانتقالية الاولى الممتدة من 11-2-2011 إلى 30-6-2012

تصدر العسكر «ببدلتهم» المشهد المصري مرة أُخرى، أو لنقل تجدد هذا التصدر، فالعسكر لم يغادروا المشهد المصري البتة، وقدم تصوراته عن المرحلة الانتقالية التي وعد بأنها ستستمر ستة أشهر، لحين التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة، تم التصويت على إعلان دستوري في 19-3-2011 باستفتاء شعبي، للخروج من حالة الفراغ الدستوري، ولكن القيادة العسكرية لم تكن قادرة على استيعاب المشهد السياسي الثوري، حيث قاموا بتعيين مجلس استشاري كصورة عن التمثيل السياسي للقوى السياسية، وصدرت وثيقة للدكتور علي السلمي كوثيقة أساسية لمبادىء الدستور نصت على وضع مميز للجيش المصري، بالإضافةإلى استمرارهم بالسلطة لمدة تزيد عن الستة أشهر خلافاً لما وعدوا، فقوبلت باحتجاجات عديدة، وواجه العسكر عدة احتجاجات كان ابرزها: احتجاج ماسبيرو حين قامت القوات الأمنية بفض اعتصام أمام مبنى الاذاعة والتلفزيون للأقباط وقتلت 25 شخص الأمر الذي أدى إلى استقالة نائب رئيس الوزراء (أول رئيس وزراء بعد 3-7-2013) حازم الببلاوي، وكذلك أحداث محمد محمود الاولى في 19-11-2011 التي شارك فيها عدة قوى سياسية ثورية بهدف تسليم السلطة في مصر إلى سلطة منتخبة، بعدها تم إجراء انتخابات برلمانية في 28-11-2011 لامتصاص حالة الغضب المتأجج

في الشارع، حصد فيها الإخوان ما نسبته 47% ضمن تحالف سمي بالتحالف الديمقراطي ضم قوى سياسية ليبرالية، وقبطية، فاز خلالها أغلب من رشح مع الإخوان، والذين كان من ضمنهم حمدين صباحي رئيس حزب الكرامة والمرشح الرئاسي الخاسر فيما بعد وعدد من الاقباط والليبراليين، وحصد حزب النور السلفي على 23% من نسبة المقاعد، وبقية المقاعد توزعت على القوى الليبرالية والشخصيات المستقلة(**132**).

لم يكُن مجلس الشعب منحة، بل كان محنة على الشعب المصري حُمّل خلالها أعباء التشريع وتم تصويره من قبل الإعلام بأنه مجلس تنفيذي، في حين أن السلطة التنفيذية كانت بيد المجلس العسكري بالمجمل، وتميزت المرحلة الانتقالية بالغموض، وغياب المصداقية، والشفافية كان دلالة ذلك إلقاء القبض على مجموعة من الاجانب بتهمة تمويل أجنبي لمؤسسات مجتمع مدني مصري، تم إطلاق سراحهم بأمر من القيادة التنفيذية، كما تأثر الاقتصاد المتعثر أصلاً بكثرة الاحتجاجات وحالات الانفلات الأمني، وغياب استراتيجية محددة(**133**).

بدا واضحاً أن رأس النظام سقط وبقي جسده حياً، فالماكنة الإعلامية الكبيرة، ورجال الأعمال الذين كانوا مرتبطين بالنظام عادوا، ليسلطوا الضوء على المرحلة الانتقالية، وخصوصاً مجلس الشعب المنتخب، غير القادر على أداء أي عمل تنفيذي حتى أن رئيس المجلس سعد الكتانتي حين أراد أن يغير رئيس الحكومة كمال الجنزوري، بتصويت أغلب أعضاء المجلس قوبل بالرفض، بل أن رئيس الحكومة هدده قائلاً بأن قرار حل مجلس الشعب في «الدرج»، في إشارة إلى خلل تشريعي نتج عنه قانون الانتخابات الذي ينظم مقاعد الأحزاب والأفراد والذي أستُشيرت المحكمة الدستورية العليا بشأن صحته قبل إصداره وأمضته وبعد ان تمت الانتخابات قالت أن فيه خللاً دستورياً، وأجّلت البت في قضيته حتى قُبيل انتخابات الرئاسة، ولهذا الموقف موقف مشابه سنأتي عليه أبان فترة حكم الرئيس محمد مرسي(**134**).

بقي الوضع السياسي غير المستقر مليء بدعوات التظاهُر، والاعتصامات، ليس فيه أي بريق أمل، أو واقع ملموس يُمكن أن يُفضي إلى تحقيق مطالب ثورة يناير في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، سوى موعد انتخابات الرئاسة المصرية في 23-24أيار 2012. حيث علَّق كل الشعب المصري آماله على ذلك اليوم، يُذكر في هذا الصدد أن الإخوان المسلمين تراجعوا عن قرارهم بعدم تقديم مرشح للرئاسة قبل شهر من موعد الانتخابات المقرر، مع عدم وجود إجماع داخل صفوف الجماعة واتخذ القرار بأغلبية بسيطة داخل مجلس شوراهم، ورشحوا خيرت الشاطر ومحمد مرسي كمرشح احتياطي.

المطلب الثاني: مرسي رئيساً لعام واحد

مَثّل ترشيح الإخوان المسلمين لمُرَشحين إثنين في انتخابات الرئاسة خلطاً كبيراً للوضع السياسي المصري، من قبل المؤيدين والمعارضين على حد سواء، وتحدّياً مُحتملاً لأجهزة الدولة المختلفة، حتى بعد استبعاد الشاطر، فإن مرسي بقي مُنافساً بالرغم من الفترة الوجيزة لحملته الانتخابية.

وفي الجولة الثانية من الانتخابات لم يبقَ من المرشحين الرئاسيين الا اثنان، الأول يمثل الإخوان وتنظيمها، والاخر وهو الفريق أحمد شفيق يُمثل الحزب الوطني والجهاز الإداري للدولة، وأفرزت النتائج فوزمُرسي بفارق بسيط ليُعلَن أول رئيس مدني منتخب في تاريخ البلاد.

سرعان ما قامت المؤسسة العسكرية بإصدار قرارات رافقت مؤشرات فوز مرسي، ففي 14-6-2012 أُخرِج قرار المحكمة الدستورية القاضي ببطلان مجلس الشعب من «الدرج»، وقررت بطلان عضوية ثلث أعضاء مجلس الشعب، مما فُسِر على أنه بطلان لعضوية النواب المنتخبين جميعهم، وأصدر المجلس العسكري في 17-6-2012 إعلاناً دستورياً ينقل بموجبه سلطة التشريع إلى المجلس العسكري، وإعطاء رئيس المجلس صلاحيات واسعة تُنازع الرئيس القادم، الأمر الذي زاد من غليان الشارع المصري الرافض لهيمنة العسكر**(135)**.

بقي الوضع الدستوري على ما هو عليه حتى بعد تكليف وزير الري في حكومة الجنزوري هشام قنديل بتشكيل الحكومة في 24-7-2012، حتى أُغتيل 17 جندياً مصرياً وهم يُفطِرون في شهر رمضان المبارك، بتاريخ 12-8-2012، مما حدا بالرئيس ان يُلغي الإعلان الدستوري ويحيل الاختصاص التشريعي إلى مؤسسة الرئاسة، ويغير الكثير من قادة الأجهزة الأمنية، من ضمنهم المشير طنطاوي، وأن يضع محله اللواء عبدالفتاح السيسي، بعد أن منحه رُتبة فريق أول، بالإضافة إلى إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور**(136)**.

كان الرئيس يواجه تحديات عدة خاصةً بعد جملة عريضة من الوعود، طرحها فـي مشـروع «النهضـة» ومشـروع أول 100 يـوم للـرئيس، ومـن أهـم تلـك التحـديات: تحـدي الاسـتقرار السياسي فـي البـلاد، فـي ظـل وجـود تجاذبات سياسية رهيبة، مردُها إلى اختلافات فكرية جذرية، وممارسات واقعية غير منطقية برهنت على صعوبة مهمة ايجاد توافق سياسي، خاصةً وان الرئيس ينتمي إلى جماعة تُعد طرفاً في هذه الدائرة من الصراعات، مع وجود التحدي الأمنـي -التحـدي الابرز- حيث يمثـل الرئيس بخلفيته ومشروعه شخصاً غير مرغوب فيه، بل عُبئت المؤسسة الأمنية ضده فضلاً عن أنها أعتقلته لمرات عـديدة أبان فتـرة مبـارك، بالإضـافة إلـى غيـاب الثقـة بهـا مـن قبـل الشـارع، الأمرالذي جعله أمام حالة موازنة صعبة تكمن في كيفية تطهيرها وآلية عملها وفـق مبادىء النظام الديمقراطي الناشـىء من جهة، وبين كيفيـة إعـادة ثقة الشعب بهذه المؤسسة، كما شكّل التحدي الاقتصادي إرثاً مُتراكماً من الديون إذ بلغ الدين الداخلي لمصر تريليون و200 مليار جنيه بمعدل فائدة يتراوح بين 12-16%، ومثل الدين الخارجي ما يقارب من 34مليار دولار أمريكي، في إطار دولة تستهلك 30% من الميزانية لدعم السلع**(137)**.

في ظل هذه الأجواء المُحتقِنة والتحديات الصعبة وجد الرئيس نفسه في إطار حلقة مُفرغة من الصراع مع مؤسسات الدولة وخصوصاً القضاء ومع وجود تسريبات، تشير إلى قرار لحل الجمعية التأسيسية وعدم تحقيق أي تقدم في

القضايا التي تخص محاكمة رموز نظام مبارك، وحتى اعتقال مثيري الشغب، قام الرئيس في 21-11-2012 بإصدار إعلان دستوري يُعزز فيه من صلاحياته ويقيل النائب العام الذي عينه مبارك، ويعيد محاكمة رموز نظام مبارك، مع سيادية قرارات الرئيس(**138**)، جعل المشهد السياسي مُربِكاً، فأُقيمت مظاهرات عدة أمام قصره، أدت إلى مقتل 10 أشخاص 8 منهم من مؤيديه وهو اليوم يُحاكم على إثر هذه القضية، وفي 8-12-2012. أصدر مجموعة من الفقهاء القانونيين والأحزاب السياسية إعلاناً دستورياً جديداً خفف من حدة الأول بتوقيع الرئيس، في ظل هذه الأجواء إنتهت الجمعية التأسيسية من عملية إعداد دستور جديد للبلاد وتم الاستفتاء عليه على مرحلتين نتيجةً لعدم قبول نادي القضاة الإشراف عليه ليصدر في 22-12-2012 بعد موافقة 63% من الشعب عليه في إستفتاء شعبي عام(**139**).

لم يحدث توافق سياسي البتة في مصر، وبقي الواقع السياسي هشاً، فضلاً عن الجوانب الأخرى، وبالرغم من دعوات الرئيس محمد مرسي لجميع أطراف جبهة الإنقاذ المُعارِضة (□) والتي كان أغلب قياداتها قد تشاركوا في تحالفات سياسية سابقة مع جماعة الإخوان المسلمين، في استحقاقات انتخابية متعددة، وكان جيل من الشباب -غير منظم- يحمل ثورة من التوقعات بعد ان شارك في إنجاز ثورة يناير، ويسعى للمشاركة في بناء دولته، ولم يُستوعَب من قبل مؤسسات الدولة، مع ضعف تام في تلبية الحاجات اليومية للمواطن، وتقدم غير ملموس في تحقيق العدالة الاجتماعية، زاد هذا بالتزامن مع آلة إعلامية ضخمة سلطت الضوء بشكل كبير على الواقع العام المتردي للبلاد، كل ذلك أدى إلى تزايد المظاهرات المناوئة للرئيس وتسرب شعور عام بأن الدولة تنحدر إلى الهاوية والافلاس(**140**).

ومعنى الدولة في مصر يختلف عنه في الدول الأخرى، فجهازها يرعى شؤون المصريين ويؤديها بشكل اجتماعي، بخلاف دول الطوائف أو العشيرة كلبنان والعراق مثلاً، وهذا الجهاز تعرض للتفكيك، والشخصنة على مدار عقود

متعددة، وكان بسبب الكم المتراكم من الفساد وعدم استيعاب حالة التغيير، يعيش في أسوأ حالاته(**141**).

بيد أن مصر في عهد الرئيس مرسي حققت نجاحات اقتصادية ملحوظة إذ ارتفع معدل النمو خلال تسعة أشهر من حكمه من 1,8% إلى 2,4، وبلغ اجمالي الاستثمارات في المدة ذاتها من 170,4 مليار جنيه إلى 181,4، وزادت أعداد السائحين من 8,2 مليون إلى 9,2، وزاد الناتج المحلي بسعر السوق من 11750 إلى 13707 مليار جنيه، وحقق تقدماً في مجال زراعة القمح ضمن خطة تهدف إلى الاكتفاء الذاتي حيث انخفضت واردات مصر من القمح في عهد الرئيس مرسي إلى نسبة 34% قياساً بسنوات سبقتها(**142**). ونجح على الصعيد الخارجي في مد علاقات عديدة مع الدول الصناعية كالبرازيل، والهند، وباكستان، وتركيا، ودول الاتحاد الأوربي، وأتفق مع حكومة السودان على زراعة مليون فدان من القمح، مع إقامة منطقة صناعية مصرية في السودان بمساحة مليوني فدان، وفي إيقاف الحرب على قطاع غزة. وفي التحضير لمشروعات اقتصادية وصناعية ضخمة(**143**).

شهدت مرحلة الانتقال الديمقراطي الثانية في مصر (عهد الرئيس مرسي) محاولة التركيز على الانتقال لمؤسسات وترتيبات تشريعية منتظمة، ومعترف بها من قبل الشعب، كان يجب أن تتم ضمن توافُقات واسعة تؤسس لمرحلة الاستقرار التام، في إطار دستور مستفتى عليه من قبل الشعب، وأهم تلك المؤسسات:

أولاً: المجالس المنتخبة: والتي عرقل الشروع في تنظيم انتخابات لها في عهد الرئيس المنتخب، المحكمة الدستورية العليا، لكي تمهد لعزل الرئيس فيما بعد، وكذلك القانون الانتخابي الذي كان سبب ذلك التأجيل، إذ أبدت المحكمة رفضها لهذا القانون بعد أن أخرت موعد انعقاد جلسة البت فيه، واحترم الرئيس مُختاراً قرارها.

ثانياً: ترسيخ مبدأ الفصل بين السُلطات: أسس لهذا الفصل الدستور المُستفتى عليه بأغلبية ثلثي الشعب.

ثالثاً: مكانة المؤسسة العسكرية: قنن الدستور وضع المؤسسة العسكرية، وحصر مهمتها التي أُنشئت من أجلها، كما شمل الدستور جملة من الحقوق والواجبات والحريات للشعب أن يتمتع بها في إطار دولة مدنية ديمقراطية تعددية(**144**). ومن الجدير ذكره أن اقتصاد الجيش المصري وحده يشكل 40% من الميزانية العامة للدولة(**145**).

ثمة أمور عدة أدت إلى تعثر المرحلة الانتقالية المصرية أبان فترة الرئيس مُرسي منها غياب الخبرة في قضايا تسيير الشؤون العامة للدولة، وتفرق القوى السياسية، والطابع الزبائني لجهاز ومؤسسات الدولة الإداريين، ووعود لم تتحقق أطلقها الرئيس مرسي بإنجاز جميع مطالب الثورة المصرية، فضلاً عن أنه لم يصل للسُلطة بظروف سياسية طبيعية(**146**)، بالإضافة الى حالة من الارباك في اتخاذ القرارات من قبل مؤسسة الرئاسة، ولهذا الارباك أثر على سيادية مؤسسة الرئاسة التي تعلو سلطتها جميع السلطات في الدولة، فهي رمز وحدة وكيان الدولة والعنوان الابرز لبقاءها، وهذا الامر يزيد من مسؤولية الرئيس مرسي في التصدي لكل ما من شأنه ان يؤثر على هيبة الدولة، ولو كانت مؤسسات الدولة المختلفة، الامر الذي لم يلقى حيزه من التطبيق، مما زاد في إحتقان الشارع الثوري المصري.

بالإضافة إلى ذلك فإن الرئيس مرسي هو من عيّن قيادة الجيش الجديدة، بعد أن أنهى خدمة العديد من ضباط ورتب الجيش وأعضاء المجلس العسكري، بالرغم من وجود مؤشرات داخلية وخارجية تشير إلى ان المؤسسة الأمنية غير متفاعلة معه كما يجب ولا تنسجم مع توجهاته، وهو أمر طبيعي ومتوقع ضمن الحقائق الموجودة، والتي تفيد بأن الصدام سيكون بين الإخوان المسلمين والجيش لا محالة نتيجة توفر الأسباب الموجِبة لذلك، كما جاء في تصريح لوزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر في 8-3-2012(**147**).

بالإضافة إلى عدم قيام الرئيس في إجراء تطهير عميق ومبكر في مؤسسات الدولة في الوقت الذي كان يتمتع به بشعبية كبيرة، وبالتالي أدت كل تلك الأسباب مجتمعةً إلى عجز إدارة الرئيس في مجابهة الأزمات المعيشية ووقعت شريحة من الناس فريسة لهذا الضغط اليومي من جهة، ولآلة إعلامية منحت كامل الحرية لأن تنتقد الرئيس وكل مواليه بإسلوب غير منطقي، وغير أخلاقي في الوقت ذاته. اعتقد الرئيس ان مناخ الثورة لن يسمح للجيش بالتدخل ثانيةً في حكم البلاد، تزامن في الأيام الأخيرة لفترة الرئيس محمد مرسي وجود أزمات خانقة في الوقود، والكهرباء، والخدمات بشكل عام زادت من حنق الشارع المصري ضده، تجسد ذلك في مظاهرات دعت إليها حركة تُدعى(تمرد) لإجراء انتخابات رئاسية مُبكرة وكان موعد التظاهرات في30 يوليو 2013**(148)**. دعت قُبيلها بإسبوع القوات المسلحة جميع الاطراف لإيجاد حل لحالة الانسداد السياسي التي تمر بها البلاد، وفي 1-7-2013 أصدرت بياناً آخر أمهلت فيه القوى السياسية 48 ساعة لإيجاد حل سياسي للازمة**(149)**، في خطاب يمكن أن يُفسّر لصالح طرفي الصراع السياسي، السُلطة المنتخبة والمعارضة، حذر فيه من الانقسام، وتهديد الأمن القومي المصري، وجدد الدعوة لتلبية مطالب الشعب، وفي اليوم التالي ألقى الرئيس خطاباً متلفزاً تضمن مبادرته لحل الأزمة مما جاء فيه: «نقلت إلي الأحزاب السياسية، ورئيس الحكومة، والقوات المسلحة مبادرة تضمنت الاتي:

1- تشكيل حكومة توافقية بصلاحيات كاملة.

2- تشكيل لجنة لمراجعة التعديلات الدستورية.

3- الطلب من المحكمة الدستورية العليا بدء إعداد قانون الانتخابات ليصدره الرئيس.

4- تمكين الشباب في مؤسسات الدولة.

5- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية.

6- وضع ميثاق شرف إعلامي»**(150)**.

وأبدى موافقته على هذه المبادرة، في الوقت الذي رفضتها القوى المُعارِضة، وأختتم بقوله: «ثمن الحفاظ على الشرعية حياتي»**(151)**.

في اليوم التالي أصدر وزير الدفاع بياناً نص على جميع ما وافق عليه الرئيس، بالإضافة إلى عزل الرئيس مرسي وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد لحين الانتهاء من مرحلة انتقالية جديدة، وليختفي الرئيس عن أنظار الشعب المصري، في مكان غير معلوم.

مما سبق يتضح لنا أن ثورة 25 يناير جاءت بشرعية الشعب من خلال شرعية الشارع، وبعد وجود قوى سياسية، حولت شرعية الشعب إلى شرعية دستورية، واحتاجت القوى الأمنية إلى شرعية الشارع لكي تتحرك ضد سلطات منتخبة تمثل شرعية الشعب الدستورية في 3-7-2013، إجتمع المتضررون من ثورة 25يناير والمتضررون من حكم الرئيس مرسي لخلق شرعية الشارع التي احتاجها الجيش لعزل الرئيس**(152)**.

كما يتضح لنا أننا أمام دولة لم يقبل فيها الجيش الوطني بالحياد تجاه الديمقراطية، أكد هذا الأمرتصريح وزير الدفاع فتاح السيسي عن وجود خلاف آيديولوجي بين العسكر والإخوان المسلمين الذين ينتمي إليهم الرئيس، معنى ذلك إذا كان نسق الدولة حسب تصور القوات المسلحة يختلف عن نسق المجتمع الغالب فإن معركة الجيش التي بدأت بإقصاء الإخوان ستتحول إلى معركة إجهاض الدولة والديمقراطية بالكامل، ثم تصبح معركة إقصاء التيار السائد في المجتمع، لأن مشكلة الخلاف الآيديولوجي بين الدولة والمجتمع يهدد كيانهما**(153)**.

أضف إلى ذلك وجود أحزاب بلا ثقافة ليبرالية، أو ديمقراطية عميقة، وانعدام

وجود تنظيم للثوار، ووجود قوتين صلبتين سياسياً هما الإخوان المسلمين والحزب الوطني(**154**)، وجيش يريد الحفاظ على مصالحه داخل الدولة، فضلاً عن وصايته عليها، إذ يتضح مما جاء في نصوص خطاب وزير الدفاع يوم3-7-2013 الذي حضره ممثل الكنيسة والأزهر والبرادعي، وممثل حزب النور «السلفي»، وممثل حركة تمرد، أن السيسي: قال ما نصه «بذلت جهوداً مضنية لإجراء مصالحة بين مؤسسة الرئاسة والقوى السياسية، في دعوة حوار وطني استجابت لها جميع القوى الوطنية ورفضتها الرئاسة في شهر 11-2012، كما عرضت تقدير موقف استراتيجي داخلي وخارجي تضمن التحديات التي تواجه البلد على كافة الصُعُد، وقبل عشرة أيام إجتمعت القوات المسلحة بالرئيس وأكدت فيه رفض الاساءة لمؤسسات الدولة، وأضاف قائلاً أن خطاب الرئيس في 2-7-2013 لم يلبي طموحات الشعب المصري»(**155**). يتضح لنا أن الجيش المصري، لا زال في ثقافته أنه ممثلاً للشعب وطموحاته بالرغم من وجود حالة ديمقراطية قائمة، المفترض أنه ليس طرفاً فيها، مما يشكل تحديا مستقبلياً للتوافق مع القوى السياسية كافة.

المطلب الثالث: مصر ما بعد 3-7-2013

هل ما جرى يوم 3-7-2013 في مصر ثورة؟ أم انقلاب؟ أم ثورة مُضادة؟ هي مسألة جدلية لا زالت إلى اليوم، لذا استعنت في تبيان حقيقة ما جرى بنخبة من رؤساء مراكز بحثية وأكاديميين متخصصين في هذا الشأن، ولتوطئة ما جرى فإن مظاهرات ضخمة نزلت إلى ميادين مصر المختلفة، في 30-6-2013 من أجل المطالبة بانتخابات رئاسية مُبكرة، قال مؤيدوها بأنها تجاوزت 30 مليون مصري، في الوقت الذي أكد تقرير استقصائي لقناة الجزيرة الفضائية بالتعاون مع مؤسسات أوروبية أن العدد لم يتجاوز ال 840 ألف متظاهر في القاهرة، وبفرض تساوي نسبة الاحتشاد في المحافظات الأخرى مع استحالته، فإن العدد الإجمالي يبلغ 4 مليون متظاهر في ذلك اليوم(**156**). وبغض النظر عن الارقام، فإنه لا ينكر أن أعداد ضخمة من المتظاهرين المصريين طالبوا

بانتخابات رئاسية مبكرة، في الوقت الذي كانت فيه أعداداً توازيهم إن لم تكثرهم تحتشد في ميدان رابعة العدوية لمناصرة الرئيس.

فهل ما جرى ثورة، أم انقلاب، أم ثورة مضادة؟

يرى جواد الحمد رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات-عمان: أن خروج الحشود إلى الشارع لا يبرر لقيادة المؤسسة العسكرية أن تحسم المشهد لصالح فريق ضد آخر، وهذا السلوك يمثل عملاً سياسياً للجيش يغلب فيه مصلحة طرف على طرف آخر، بما أن الجيش يعد أحد ادوات الدولة التي يجب أن تتكامل مع مؤسسات الدولة الأخرى، في ظل قيادة موحدة، لا أن يقوم بخطف رئيس الجمهورية في مكان غير معلوم، والغاء جميع الاستحقاقات الانتخابية، لذا يعد هذا عملاً انقلابياً له مابعده**(157)**.

في حين يرى واثق السعدون قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية- جامعة الموصل: أن لا بُد من نظرة مُركَّبة للمشهد المصري فإذا نظرنا أن الرئيس مرسي هو رئيس منتخب، فإننا لا يمكننا توصيف ما جرى إلا بأنه انقلاب، وإذا ما نظرنا إلى الرفض الشعبي الواسع لسياسات الرئيس والتي عدها المعارضون الداخليون والخارجيون تهدف لتكريس سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الدولة، فضلاً عن السخط الجماهيري من التدهور المضطرد للأوضاع الأمنية والاقتصادية خلال مدة حكم الرئيس، هذا المشهد بغض النظر عن كون الرئيس منتخباً، يمكن وصف ما جرى بأنه ثورة شعبية مدعومة من الجيش، فضلاً عن كون ما جرى من أحداث عنف وعنف مضاد وانقسام سياسي شديد بين مؤيد ومعارض للرئيس المنتخب، وضمن هذا السياق يكون تدخل الجيش إستشعاراً لما يهدد البلاد من حرب أهلية متوقعة، وهذا الطرح أيضاً أُحادي لأن ما جرى بعد 3-7-2013 من أحداث عنف كبيرة استهدفت صفوف جماعة الإخوان المسلمين تمثل مُركَّباً اخر يضاف إلى المعادلة ككل، وبالتالي فإن ما جرى في 3-7-2013انقلاب عسكري مطلوب ومدعوم من قطاعات واسعة من الشعب والقوى الوطنية المصرية، جاء في مرحلة تمر بها البلاد بانقسام وانسداد

سياسيين(**158**).

ويرى عمار جفال رئيس قسم الدراسات المغاربية في جامعة الجزائر: أن ما جـرى فـي مصر انقلاب واضح لم يحصل لـه مثيـل، كـان بإمكان الحراك الجمـاهيري أن يقيـل الحكومـة مثـلاً كما يحدث فـي الـدول الـديمقراطية الأوروبية، بل ان فرصة تاريخية سنحت لهزيمة جماعة الإخوان المسلمين عبر الصناديق، بسبب الكم الهائل من التحديات التي واجهوها(**159**).

أما رئيس مركز القدس للدراسات السياسية عريب الرنتاوي - عمان- يرى: أن هناك ثورة ثانية تمت في 30 حزيران بنزول أكثر من 30 مليون إلى الشوارع للمطالبة بتنحي مرسي، كان ذلك بسبب سياسات الإخوان التي إستعدت نخب متعددة في مصر، وتسببت في خلق الازمات الخدمية، وانعدام المهنية في الوقت ذاته(**160**).

ويصف بهاء الدين النقشبندي رئيس تحرير صحيفة دار السلام- بغداد: أن ثمة ثورة مضادة جرت في مصر مؤخراً استعانت بالدولة العميقة، للقيام بانقلاب عسكري، ناتج عن مؤامرة داخلية وإقليمية، ودولية(**161**).

في حين يرى مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني حسن الأنباري: أن المسمى ليس مهماً لتوصيف ما جرى يوم 3-7-2013، ولكن النتائج التي تمخضت عن هذا الحدث هي من تحدد المسمى فيما بعد، بمعنى هل نتج عن يوم 3-7-2013 ثورة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أم أنه مجرد تغيير في مؤسسة إدارة الدولة كما حصل في سلسلة الانقلابات التي تعرض لها النظام السياسي السوري في القرن المنصرم(**162**).

ولنستعرض سير الأحداث في مساء 3-7-2013 عشية إلقاء السيسي خطابه تم إغلاق جميع القنوات الفضائية المتوقع أنها ستوالي الرئيس المنتخب- بعد إلقاء البيان- واعتقال كوادرها، وإختطاف الرئيس وفريق مساعديه في مكان غير معلوم، وإلقاء القبض على قادة الإخوان المسلمين، والأحزاب المتوقع أنها

ستُعارض البيان، وإغلاق مقار جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة، والتي تم حضرها فيما بعد بقرار من مجلس الوزراء المصري، وبقي الانقسام السياسي على حاله إلا ان المُعارضة المتمثلة بجبهة الإنقاذ انتقلت إلى السُلطة، والإخوان الذين جاؤوا إلى السلطة بالانتخاب، انتقلوا إلى المُطالبة بشرعيتهم، باستثناء واحد هو ان حزب النور السلفي الذي حاز على 23% من انتخابات مجلس الشعب، وكان مؤيداً للرئيس في إعلانه الدستوري، الذي وُصِف بأنه استبدادي، لم يُحضَر ولم يُعتقل أي من قياداته، ولهذا الحزب مرجعية فكرية سنلقي الضوء عليها بإيجاز في الفصل القادم بهدف تفسير دينامية مواقفه الحالية.

كان بالامكان استغلال السخط الجماهيري الغاضب على سياسات الدولة ورئيسها محمد مرسي من خلال الشروع بانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، وعدم تقييد الحريات أو خطف الرئيس أواعتقال القادة السياسيين الموالين له، لأنه من المعروف أن الثورات تأتي بالحريات، كما أن تعيين طرف سياسي مُعارِض وتصديره إلى واجهة المشهد السياسي، بعد أن خسر عدة استحقاقات انتخابية لعدم تواجده بشكل حقيقي داخل شرائح المجتمع، زاد من حالة عدم الرضا الجماهيري حتى من قبل بعض الشرائح التي أيدت مظاهرات 30-6-2013.

لم يتوقع المؤيدون لبيان وزير الدفاع فتاح السيسي، أنهم سيواجهون مُعارضة شعبية على هذا القدر من الاتساع، فهو فضلاً عن مخالفته الدستورية، لم يحظَ بدعم دولي صريح، وجُوْبِه باعتصامات ضخمة في القاهرة في ميدان رابعة العدوية، والجيزة في ميدان النهضة، وتأكد هذا الزخم الجماهيري في يوم 5-7-2013، حين سيطرت الجموع المؤيدة للرئيس مرسي على مقار الإدارة المحلية في سبع محافظات مصرية، مما حدا بالمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع (اعتقل فيما بعد) باعتلاء منصة رابعة العدوية عند غروب شمس ذلك اليوم قائلاً: «ثورتنا سلمية وستظل سلمية سلميتنا أقوى من

الرصاص»(**163**).

وبقي هاجس الاعتصامات بالرغم من احتجازها للرئيس مرسي، يهدد السُلطة الجديدة حتى جرى اعتداء على المتظاهرين المعتصمين أمام دار الحرس الجمهوري، فجر 8-7-2013 راح ضحيته قرابة 100 شخص من أنصار الرئيس(**164**)، وفي 27-7-2013 جرى اعتداء آخر فيما دُعي بحادث المنصة وهي إحدى إمتدادات اعتصام رابعة العدوية راح ضحيته قرابة 200 شخص(**165**) (**166**)، وفي 14-8-2013 قامت القوات الأمنية بفض اعتصامي رابعة العدوية، والنهضة، وراح ضحية هذه العملية قرابة ثلاثة آلاف مؤيد للرئيس من ضمنهم، أسماء البلتاجي ابنة القيادي في جماعة الاخوان المسلمين محمد البلتاجي، وبعدها بأيام عدة قتل عمار محمد بديع نجل المرشد العام للجماعة، وتأتي أرقام عدد الضحايا من مصادر مقربة لأنصار الرئيس، في حين نشر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أسماء 1063 قتيل في أنحاء مصر منذ بيان وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي وحتى 19-8-2013(**167**).

تحولت بعدها الاحتجاجات إلى مناطقية، لا تستهدف الساحات العامة في البلاد، وتم تأسيس العديد من الجبهات المناهضة لبيان وزير الدفاع في 3-7-2013 ومنها إعلاميون ضد الانقلاب، ومسيحيون ضد الانقلاب، وطلاب ضد الانقلاب، أزهريون ضد الانقلاب. وهكذا، وفي إطار العملية الانتقالية الجديدة المفُترض أنها محكومة بخارطة الطريق الجديدة تم إصدار إعلان دستوري جديد، وتشكيل لجنة لتعديل الدستور، وإنشاء حكومة مؤقتة لتسيير البلاد.

ويجدر الملاحظة هنا أن قيام شخص من داخل مؤسسة، بإزاحة رئيسه الذي أقسم أمامه اليمين الدستورية، بالرغم من وجود حالة تعددية، وانتخابات برلمانية، في ظل دستور يمنح 60% من الصلاحيات التنفيذية لرئيس الوزراء الذي تأتي به الأغلبية النيابية، يُعد انقلاباً، والوصف العالمي في جميع صحف العالم لما جرى يوم 3-7-2013 هو انقلاب عسكري، حتى أن اسرائيل تسمي ما

جرى في ذلك اليوم انقلاباً مع أنها تبارك نتائجه، لذا فإن التسمية العلمية له أنه انقلاب عسكري، بالرغم من أن مشهد 3-7-2013 كان يوحي بأن كل الأطراف الفاعلة في مصر - عدا الإخوان المسلمين- مُجمِعة على خارطة طريق تُخرِج البلاد من أزمتها.

المبحث الثالث: تأثير البُعد الاقليمي والدولي على تونس
ومصر بعد الربيع العربي

يبرز تأثير البُعد الاقليمي والدولي بشكل كبير على دول الربيع العربي، ولتونس ومصر نصيب من هذا التأثير، على العموم لا يبدو للدول الاقليمية التي لم يطالها الربيع العربي أنها رحبتبه عموماً، لاعتبارت جيوسياسية، وعقدية، واجتماعية، وثقافية.

المطلب الأول: نموذج تونس

كانت الحالة الثورية التونسية مُفاجِئة بل وصادمة لكل دول العالم، الأمرالذي أربك هذه الدول في التعامُل مع تونس، فأمريكا مثلاً مع بداية الأحداث اكتفت باستدعاء سفير تونس لديها، وإبلاغه بقلقها تجاه الاستخدام المُفرط للقوة من قبل الأمن، وهو الأمرالذي اعتادت عليه الخارجية الأمريكية كتعامل يومي مع دول العالم الثالث، ولم يختلف موقف الاتحاد الأوربي كثيراً عن الموقف الأمريكي، حين دعى الناطق الرسمي باسم مفوضة الشؤون الخارجية كاثرين اشتون إلى التعامل السلمي مع المتظاهرين، أما فرنسا فلم تُدلي بأي تصريح تجاه ما يجري في تونس حتى هرب الرئيس التونسي زين العابدين ابن علي، في حين عبّر وزير الخارجية الروسي بالتزامن مع أحداث الربيع العربي عن قلقه من إمكانية صعود الإسلاميين في ظل دول ديمقراطية**(168)**.

كما لعب العامل الاقتصادي، دوراً مهماً في التأثير على الوضع الداخلي التونسي، إذ لا تتمتع تونس بموارد اقتصادية ضخمة، كما أنها بحكم موقعها

الجغرافي المُطل على البحر المتوسط، يجعل نافذتها باتجاه الغرب، الأمر الذي أثـر على نخبها، وتعاملها، وطريقة تعاطيها مع القضايا السياسية الداخلية، وليس للجيش التونسي منذ الاستقلال تداخل كبير بالشأن السياسي والفضل في ذلك يعود للحبيب بورقيبة، لذا لا يمكن استغلال قضايا التسليح أو الدعم العسـكري المـوجود بشـكل محـدود، فـي التـأثير علـى الوضـع الـداخلي التونسي**(169)**.

ويبـدو التـداخل الاقليمي والـدولي على السـاحة التونسـية ذا تـأثير محدود فبالإضـافة لمـا سبق، نجـد أن الـربيع العـربي صَدّر الحكومـات المنتخبـة إلـى الواجـهة، باسـم الديمقراطية التي وصل من خلالها الإسلاميون إلى السُلطة والذين يمثلون تهديداً آخر، رُبما يتم التأثير عليه في المستقبل، الا أنه سيبقى أقل مما هو عليه في مصر**(170)**.

كمـا يُدرك السـاسة التونسـيون أنهم بالرغم من هامش الحُرية الداخلي الذي اكتسـبوه مـن حالتـهم الثوريـة، الا أن اقتصـادهم المُعـولم يتقـاطع مـع الـدول العظمى في الكثير من تفاصيله، وأن تونس ستبقى منقوصة الإرادة ما لم تقم بإنشاء معالم حقيقية لاقتصاد حر ومتين، والاعتماد على النفس وهذا الأمر يتطلب تحقيقه عقود من الزمن إذا ما تم الشروع به حالياً، والذي لن يبقى المحيط الدولي والاقليمي مكتوف الأيدي تجاهه**(171)**.

المطلب الثاني: مصر

في هذا المطلب سنفصل المشهد الدولي والاقليمي وتداخلاته مع دول الربيع العربي بصورة عامة الأمر الذي سيتداخل مع المطلب الأول ومن ثم سننتقل بالتفصيل لمصر

إن الناظر للمشهد السياسي في الشرق الأوسط أبان مرحلة الربيع العربي، يتبين له للوهلة الأولى وجود ثلاثة محاور إقليمية فاعلة في الشرق الأوسط، ويتمثل المحور الأول بدول الربيع العربي، بالإضافة إلى دولتي قطر وتركيا، ويتمثل

المحور الثاني في السعودية والإمارات وغيرهما، في حين تمثل المحور الثالث بايران وسوريا وحزب الله والعراق. ولكل من هذه المحاور أهدافه، التي تختلف أو تتفق فيما بينها بحسب المكان والزمان، كما سمح تراجع الدور الامريكي في المنطقة بحيز تنافسي أكبرللقوى الاقليمية، أوحت النظرة الاولى لتلك المحاور بأن تقدماً ما يحرزه المحور الأول رُبما يحسم الصراع لصالحه في الشرق الأوسط.

في الشهرين السابقين لبيان وزير الدفاع السيسي بدأ تصادُم تلك المحاور، إذ شهد ميدان تقسيم في تركيا احتجاجات واسعة تُطالب بإقالة حكومة العدالة والتنمية، بسبب رغبتها في تغيير حديقة ديزي، ونشأ تداخل كبير بين تلك المحاور الثلاثة في سوريا، ونشأت حركة تمرد بدعم من رجال الاعمال في مصر، مع فشل مصر سياسياً في تأسيس مساحة توافق سياسي مدة سنتين ونصف، وأظهرت مؤسسات الدولة فيها الرئيس المنتخب بمظهر الفاشل، وحين أحست بأنه يوشك القبض على مفاصِل القرار في هياكلها المختلفة، قررت التخلص منه**(172)**.

وحين نتحدث عن مصر لا يُمكننا إغفال التأثير الدولي والاقليمي، لأسباب جيوسياسية، واقتصادية، ولمواردها البشرية فهي دولة دور تؤثر على محيطها، ضمن هذا السياق استبقت هيلاري كلنتون الأحداث حين حذرت الحكام العرب قائلةً: «أصلِحوا أنظمتكم والا خَلَفَكم الإسلاميون» كان ذلك في 13-1-2011**(173)**. ومن هذا المُنطلق أيضاً فإن الإخوان المسلمين وعلى لسان مرشدهم العام صرحوا أبان خلع الرئيس مبارك، أنهم لن يقدموا مرشحاً للرئاسة، لكي لا تتأثر مصر بمحاصرة المجتمع الدولي لها، ولكنهم غيروا موقفهم بعد أن أطال المجلس العسكري مدة الفترة الانتقالية.

كما مثل مشروع تنمية قناة السويس، الذي يهدف إلى إنشاء مركز لصناعة الشحن البحري على طول خط القناة البالغ 192كم، ومن المتوقع أن يدر على مصر 100مليار دولار سنوياً، مثل تهديداً إقليمياً حقيقياً لدول عدة**(174)**، يُذكر

أن 20% من بضائع العالم تمر عبر قناة السويس، وبإمكان المشروع توفير مليوني فرصة عمل جديدة(**175**). الأمر الذي شكل تهديداً للنفوذ الغربي.

بدا الموقف الدولي بشكل واضح أنه غير معارض للانقلاب في مصر، تمثل ذلك في موقف الإدارة الأمريكية الذي بدا متردداً، - في الواقع لم يكن كذلك- حين صرحت الناطقة باسم الخارجية جنيفر بساكي: أن الوقت لايزال مُبكراً للحكم على أن ما جرى في مصر بأنه ثورة أم انقلاب، كان الهدف واضحاً من تصريحات الإدارة الأمريكية، أن الغرض من تأخير إبداء موقفها، منح وزير الدفاع المصري فرصة زمنية لإثبات واقع يُمكن تبرير التعامل معه أمام الرأي العام الامريكي والعالمي الذي تمثل فيه الديمقراطية قيمة بحد ذاتها، مع وعود وزير الدفاع السيسي بأنه سينهي معارضته السياسية خلال 48 ساعة، لكن ردة فعل مناصري الرئيس لم تكُن متوقعة، إذ كانت الحشود الضخمة تتزايد مع مرور الأيام، والتي استمرت بالرغم من فضها بالقوة، في جميع أنحاء مصر، مما خلق واقعاً سياسياً، أسوا مما كان عليه قبل الانقلاب(**176**)، وهي ليست المرة الاولى التي تدعم فيها امريكا انقلاباً في العالم، فقد دعمت انقلاب هندوراس عام 2009 ودعمت انقلاباً قام به وزير الدفاع التشيلي خوسيه بينوتشيه على رئيسه الذي عينه سيلفادور أليندي، وأحاط قصره بالدبابات، وطالبه بالتنازل عن شرعيته فقتله، واستمر في الحكم قائد الانقلاب زعيماً للبلاد، قرابة الثلاثة عقود(**177**).

على هامش نهاية هذا الفصل، لا بُد من الاشارة إلى أن الانتقال السياسي للسلطة يجب أن يتم دون إلغاء الاخر خصوصاً في مرحلة تكوين هوية وثقافة المجتمع التي تتشكل بشكل جديد في المرحلة الانتقالية، لذا على الكتل السياسية أن لا تُلغي الآخر مُستندةً على زخمها الشعبي، وخصوصاً في تونس ومصر. لأن الأطراف المُستبعدة أياً كانت أقليات دينية، أو عرقية، أو مذهبية ربما تكون أداةً لجهات خارجية وداخلية تسعى لعدم إكمال مرحلة التحول الديمقراطي والنكوص عنها.

ويبرز لنا في هذا الإطار الإسلاميون كلاعب رئيس، تمكن من الوصول إلى السُلطة بالانتخابات بعد أن كانوا في السجون، إذ لم يتدرجوا في السُلطة والعمل الحكومي، ربما العمل السياسي أو النيابي لا يكون كافياً لإدارة الدولة في أصعب مراحلها، هنا تبرز الديمقراطية كحل أمثل بالنسبة للقوى السياسية الإسلامية والعلمانية على حد سواء، لأن صندوق الانتخاب يجعل من القضايا التي تمس هوية الدولة مرهونةً بحجم تمثيل الكتل السياسية داخل المجتمع والذي يقل ويزداد بحسب المزاج الشعبي العام، دون تهميش أو إقصاء، وقيام انقلاب عسكري معين يؤدي إلى غياب آلية قياس الحجم السياسي لكل كتلة، وربما يُهيء الطرف المُطالِب بشرعيته للقيام بعمل مماثل حين تسنح له الفرصة بذلك، وبالتالي يؤثر على منظومة القيم الاجتماعية ككل.

ولنلقي نظرة على العالم العربي، نجد أن قوى سياسية ثورية واسلامية وليبرالية استطاعوا أن يصلوا إلى السُلطة بالديمقراطية في الفترة التي تلت مرحلة الربيع العربي مباشرةً، وإفشالهم بعد تكليفهم بالديمقراطية يمثل خطأ جسيم له ما بعده، خاصةً وأن الصراع على السلطة لم يحسم بعد، ووجود تكيف جزئي للثوريين والإسلاميين في مصر، في مرحلة ما بعد الانقلاب سيؤدي إلى فرض صفة عامة للحالة المصرية بأنها تعاني الاضطراب السياسي، واستمرار المعارضة للانقلاب في مصر مثلاً، يجعل من المُعارضة طرفاً مرشحاً لأن يكون الأقوى في المُعادلة السياسية، إذ يبدو أنهم استطاعوا فرض واقع جديد انتقلوا ضمن إطاره في بعض الاحيان إلى مرحلة الفعل وجعلو السلطة العسكرية في مرحلة ردة الفعل**(178)**.

ويُلاحَظ أيضاً أن تعددية التوجهات الفكرية، وقوتها منع التراضي حول آلية متفق عليها بشان القضايا الرئيسة في فترة التحول الديمقراطي، كالدستور وهوية الدولة، وكيفية التعامل مع رموز النظام السابق، أضف إلى ذلك غياب التوازن السياسي المطلوب من قبل القوى الليبرالية لإقامة توافق حقيقي على الخطوط العامة للدولة**(179)**.

كما يُلاحظ أن ثمة دور تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، وهو بالرغم من إيجابيته في بعض الأحيان، الاأنه عُرضة للاختراق الخارجي بالتوجيه بشأن قضايا تخص الصالح الخارجي على حساب المصلحة الوطنية، وهذه المنظمات تنشط في المراحل الانتقالية بشكل ملحوظ، لغياب القوانين التي تنظم عملها، ولضعف سيطرة الدولة على أرضها نسبياً، وهذا الأمر بدى جلياً في قضية التمويل الخارجي في فترة حكم المجلس العسكري**(180)**.

الفصل الرابع مستقبل التحولات الديموقراطية وتداعياتها على المنطقة العربية

تكمُن أهمية هذا الفصل في أنه يلقي الضوء على المستقبل المجهول، الذي ستواجهه كل من تونس، ومصر وماهية التحديات التي ربما ستؤثر على المرحلة الانتقالية في كِلا البلدين، وماهي السنوات المتوقع أن تستغرقها هذه الدول في إنجاز تحولها الديمقراطي؟ مع كم هائل من التحديات الثقيلة، والإرث الكبير، الذي يهدد هذه الدول، وقد استعنت بنخبة كريمة من الأكاديميين المتخصصين في هذا الشأن.

سيتناول هذا الفصل في مبحثه الأول تونس ومستقبلها، مع صعود التيار الليبرالي، وتراجع ملحوظ للتيار الاسلامي فيها، وما هي سيناريوهات المستقبل، والمدة المتوقع انها ستستغرقها لإتمام الاستقرار السياسي فيها.

وسيتناول المبحث الثاني مصر بتفصيل أكثر من تونس، بسبب تعقد المرحلة الانتقالية، وتزايد حالة الانقسام السياسي فيها، والبحث في خلفيات حالة الانقسام هذه، وخصوصاً الفكرية منها، في ظل وجود (لجماعة الإخوان المسلمين غير شرعي حالياً)، وما هية جذور هذه الجماعة بإيجاز؟ وماذا ينتظرها في المستقبل؟ وهل مستقبل مصر مرهون بها؟ بالإضافة إلى لمحة سريعة عن التيار السلفي الصاعد، والذي مثلت مواقفة السياسية مصدر حيرةٍ للكثير من الباحثين، لم أتناول هذه الجذور في الفصول الماضية، لكي يتم الربط المباشر بما هو متوقع لهذه التيارات السياسية الأساسية المصرية بالإضافة إلى التيارات الليبرالية المتعددة، وغير الموحّدة لحد كبير.

المبحث الاول: مستقبل تونس

مثَّل إخفاق القوى السياسية التونسية في تشكيل حكومة توافقية، منحنى كاد أن يودي بعملية التحول الديمقراطي فيها، مع تصاعد وتيرة العمليات المُسلحة

التي تأتي وفق إيقاع منظبط مع العملية السياسية، مثل ذلك اغتيال محمد البراهمي في 25-7-2013، أي قبل يوم واحد من اكتمال عملية انتخاب الهيئة العليا المستقلة المشرفة على الانتخابات العامة. وبالرغم من تمكن الأمن إبطال مفعول أكثر من عملية قبل وقوعها، الا ان القوى الأمنية لا يزال فيها الكثير من العناصر التي تتبع نظام ابن علي، وتسعى لإظهار الحكومة بأنها عاجزة عن التصدي للمشاكل الأمنية، في الوقت ذاته تواجه الحكومة مطالب لجهات أمنية لإطلاق يدها من أجل إعادة الأمن، مما يعني عودة الشق الأمني لنظام ابن علي**(181)**.

وعلى العموم فإن تونس تعاني اليوم من تبعات الانكماش الاقتصادي في جنوب القارة الأوروبية، وتدفق السلاح من جارتها ليبيا، وبالرغم من أن الجانب الأوربي والامريكي صرَّح مراراً بأنه يريد إنجاح التجربة الديمقراطية في تونس، الا أن مانويل فالس وزير داخلية فرنسا انتقد ما أسماه بالفاشية الإسلامية المسيطرة على حكم تونس**(182)**، ومع وجود ضخ مالي لبعض قوى المعارضة التونسية، تخوفت الحكومة من تكرار النموذج المصري، مما دفعها لإجراء عدة تغييرات إدارية في المفاصل الأمنية للدولة، وفي المجمل فقد عانت عملية التحول الديمقراطي في تونس من عدة مؤثرات ولكنها لم تصل إلى حالة الانسداد السياسي**(183)**، وقد تترجم ذلك من خلال عدة تصويتات شعبية أدت في النهاية الى انتخاب رئيس جديد للبلاد، وبرلمان يمثل جملة من القوى السياسية مع تغير في أحجامها واوزانها، إلا أن تونس في النتيجة لم تحذو حذو النموذج المصري، لعدة أسباب:

أولاً: أن الجيش التونسي كان دائماً بعيداً عن السياسة، بفضل السياسة التي انتهجها الحبيب بورقيبة، ولا يملك ميزانية تساوي ثلث ميزانية الدولة كما في مصر.

ثانياً: الهوية التونسية موحدة لغوياً ودينياً وعرقياً والاختلاف ينحصر في التوجهات السياسية بين تيارات علمانية وإسلامية توسم بالإعتدال، وهي

قادرة على التكيف، مع تغير المعطيات السياسية، وتفاوت الزخم الشعبي العام**(184)**.

ثالثاً: الصعوبة البالغة التي تعانيها الإدارة المصرية في إدارة مرحلة ما بعد مرسي، من تعقد في المشهد السياسي والاقتصادي وازدياد الانقسام المجتمعي، **(185)**. بالإضافة إلى وعي القيادة العسكرية في تونس، بأن تدخلها السياسي، سيضيف حالة احتقان جديدة، ويؤثر على دورها في تأمين الحدود غير المستقرة مع الجزائر وليبيا**(186)**.

هذا لا ينفي غياب التأثير الخارجي على سير العملية السياسية في تونس، ولا يؤكد إتمام تونس لعملية تحولها الديمقراطي، إلا انه يعطي مؤشرات إيجابية بإمكانية نجاح التجربة التونسية وإتمام مرحلة إعادة هيكلة الدولة، وهو الأمر الذي سيقع هذه المرة على عاتق الباجي قائد السبسي، وحزبه ذي التوجه الليبرالي، وهو أمر ليس بليسير، وسيكون إستمرار الحزب في الحكم مرهوناً بنجاحة في تحقيق إنجازات ملموسة تعيد للشارع التونسي آماله بعد أن فقد الكثير منها في المرحلة الانتقالية، وهذا الامر لن يتم بمعزل عن حركة النهضة التي تراجعت قليلاً في الانتخابات ولازالت تشغل حيزاً في متن المشهد السياسي التونسي المركب.

ولتونس أهمية كبيرة لدى دول الاتحاد الأوروبي، بسبب موقعها الجغرافي، وبالتالي فهي معنية بشكل كبير بتحقيق الاستقرار فيها، بسبب الخوف من الهجرة، وتصدير الإرهاب، **(187)**.

ويرى عبدالله نقرش (قسم الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية)، ومؤلف كتاب من وحي الربيع العربي: أن مرحلة التحول الديمقراطي التي تمر بها تونس، الضابط الأساسي فيها أن هناك قدراً عالياً من الوعي، تدفع به لتجنب الانزلاق نحو العنف، بالرغم من اغتيال عدة شخصيات سياسية علمانية، وهو أمر طبيعي في السياق التاريخي، فلطالما أكلت الثورة أبنائها، بيد أن الاتجاه

العام يسير باتجاه حالة من التوازن والاعتدال في سبيل الوصول إلى الديمقراطية، ومن حيث العدالة الاجتماعية، وبالتالي من المتوقع لتونس أن تخرُج بصيغة توافُقية، يكون لليبراليين والاسلاميين فيها دور رئيس، ولكل القوى الأخرى أيضاً، وستخرج بصيغة توفيقية معقولة جداً بالرغم من وجود محاولات حثيثة لن تنقطع، من قوى الثورة المُضادة من أجل منع ذلك التوافق، لأن تونس الآن خرجت من عنق الزجاجة**(188)**.

في هذا الإطار نجد أن العامل الآيديولوجي في المشهد العام العربي، ولدول تونس ومصر تحديداً، يحتاج إلى توضيح أعمق، لفهم آلية تحركاته المستقبلية، وهو ما سنبحثه في المبحث القادم، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ماهية المستقبل المصري الذي يعتريه الكثير من التحديات.

المبحث الثاني: مستقبل مصر

قبل أن نبدأ بالحديث عما سيؤول إليه حال مصر، لا بُد لنا من إلقاء الضوء على أهم التيارات الفكرية، والتي تلعب دوراً مهماً في المشهد السياسي المصري أي بإيجاز لأهميتها في تحديد ملامح المستقبل المصري وهذه التيارات نفسها موجودة بصورة أخف في تونس.

المطلب الأول: التيار السلفي

هو تيار عام، له عدة مشايخ يمثلون أعلامه، كالشيخ محمد عبدالمقصود، ومحمد حسان، ومحمد حسين يعقوب، وأبي إسحاق الحويني، وياسر برهامي وغيرهم ولكل منهم مريدوه، وترجع نشأته من حيث الجذور إلى فترة ما قبل ظهور الإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، وهذا التيار يعتبر نفسه ممثلاً للإسلام الجامع، والفرقة الناجية المتمسكة بالكتاب والسُنة، وأن نشأته ممتده من زمن الرسول محمد (ﷺ)، وما نقله عنه السلف الصالح إلى يومنا هذا. وهو من حيث الفكر لا يؤمن بالأحزاب الإسلامية، ولا بالدولة الديمقراطية، ولا بالدولة المدنية، ولم يضع هذا التيار إطاراً فكرياً عاماً جامعاً

ليحوله إلى تنظيم، أو يكون مشايخه ضمن هيكلية واحدة، بسبب الاختلاف بين المشايخ في الاستنباط من الكتاب والسنة، وخصوصاً ما يهمنا الآن المسائل السياسية، وفي هذا المجال لكل شيخ حجته، من الكتاب والسُنة.

لذا برز منهم الدعاة، بشكل كبير وأسسوا لهم قاعدة عريضة من المريدين، حتى قامت الدعوة السلفية الاسكندرانية بتأسيس حزب النور عام 2011، هذا الأمر يُعطي مؤشراً بأن التيار لا يمكن إختزاله بجهة، أو شيخ بعينه، ولنأخذ حزب النور مثالا لأكبر حزب سلفي أفرزته انتخابات مجلس الشعب عام 2011، إذ يقول عبد المنعم الشحات أحد مشايخه «إذا وافقت على دولة مدنية حتى لو أضفت لها قيد أنها تكون ذات مرجعية دينية، صار كأنك توافق على دولة علمانية، وصرت تناقض نفسك»، وهنا نجد أن هذا التيار يركز على الشريعة بشكل رئيس، ويرفض تعريف الدولة المدنية للعلمانيين، ويرفض تعريف الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية للاخوان المسلمين**(189)**.

ويقول الشيخ أحمد السيسي: «الديمقراطية لا تقبل الإسلام، تقبل الإسلام الذي يريده الغرب، الإسلام الكنسي، ان يكون الدين علاقة بين العبد وربه»، ويرى ياسر برهامي بإمكانية الموافقة على الديمقراطية المنظبطة بالشريعة الإسلامية، ومقولة أن الشعب مصدر السلطة التشريعية كفر، ولكن آليات الديمقراطية لا إشكال في التعامل معها، وبالتالي فإنهم ينظرون إلى الديمقراطية بعين الريبة ويتعاطوها من باب «المصالح والمفاسد»، ويبرر حزب النور مشاركته في العملية السياسية بأن غايته الحفاظ على هوية الدولة، وردع العلمانيين من تغيير المواد التي تخص الشريعة، أو التضييق على الدعوة الإسلامية**(190)**.

تمسك السلفيون (حزب النور) بالمواد التي تحافظ على تطبيق الشريعة في الدستور المصري وخصوصاً المادة 219، وكان ذلك أحد أسباب منع إجراء توافق عام على الدستور، الذي تم التصويت عليه بأغلبية ثلثي الشعب عام 2012، وبقي حزب النور السلفي على تحالف مع الإخوان المسلمين حتى أقال

الرئيس مرسي أحد مستشاريه الذي ينتمي إلى حزب النور في قضايا استغلال منصب(**191**). الأمر الذي أثر على علاقة الإخوان المسلمين بحزب النور، ونتج عنه اصطفاف حزب النور إلى جانب بيان وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي فيما بعد. يبدو هذا المشهد بعيداً عن الشريعة ومبادئها فهو تصرف سياسي بامتياز، وفي هذا الإطار يرى عبدالله نقرش (قسم الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية): أن هناك تحالفاً أزلياً عبر التاريخ بين الاستبداد الديني بما هو ديني متشدد، وبين الاستبداد السياسي بما هو سياسي متشدد(**192**).

في حين يرى باسل حسين رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية: أن إزاحة الإخوان عن الحكم مثل فرصة لن تتكرر للتيار السلفي وخصوصاً حزب النور من أجل شغل المساحة السياسية التي كان يشغلها الإخوان(**193**).

وفي المقابل فإن هناك قوى وأحزاب سلفية عديدة وقفت إلى جانب الإخوان المسلمين، لاسترداد «شرعية» الرئيس مرسي في اعتصامات عديدة، وكذلك بعض المشايخ، بالإضافة إلى ان بعض المشايخ التزموا الصمت حيال ما يجري اليوم من أحداث في مصر، في الوقت الذي كان لهم رأي مسموع أبان سنة حكم الرئيس مرسي.

المطلب الثاني: حزب الوفد

أسسه سعد زغلول عام 1918م، وفوِّض من الشعب، وبتوقيع سائر طبقات الشعب على صيغة توكيل، تنيب أعضاء الوفد في السعي إلى استقلال مصر استقلالاً تاماً من الاحتلال الانجليزي، وتطورت شعبية هذا الحزب شيئا فشيئا حتى أصبح الحزب المسيطر على الحياة السياسية برمتها، وشكل الحكومة أكثر من مرة بتصويت أغلبية الشعب المصري له بانتخابات تعددية حرة ونزيهة في فترة حكم الملك فاروق، وبعد ثورة الضباط الأحرار، تم حظر جميع الأحزاب السياسية ومن ضمنها الوفد، وعاد إلى العمل السياسي ولكن بشكل أضعف منذ زمن أنور السادات وحتى الآن، بعد أن سيطرت عليه نخبة ليبرالية

وطنيـة، ومـن أهـدافه العمـل علـى رفاهيـة الشـعب ورُقيـه عـن طريق النظام الليبرالي، ودعم النظام الدستوري الديمقراطي(**194**). ودخل في تحالفات نيابيـة مع الإخـوان المسـلمين لعـدة مرات أبان حكم الرئيس مبارك، وحصد مانسبته 10% في انتخابات مجلس الشعب المصري المنحل حالياً عام 2011، وهو أيضاً عضو مؤسس في جبهة الإنقاذ المعارضة في فترة حكم الرئيس محمد مرسي، وكان أحد الأحزاب المُساندة لبيان وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي في 3-7-2013(**195**). ومما تجدر الاشارة إليه أن هناك مجموعة شخصيات سياسية معروفة شكلت لها أحزاب في فترة ما بعد ثورة يناير وقُبيلها وحظيت بأصوات قطاع ليس بالقليل من الشعب المصري من أبرزهم محمد البرادعي رئيس حزب الدستور، وعمرو موسى، وعبد المنعم أبو الفتوح، والصحفي حمدين صباحي.

المطلب الثالث: الإخوان المسلمون

تأسست عـام 1928 علـى يد الإمام حسن البنا الذي وضع لها الإطار الفكري والعملي، فقال: «تسعى الجماعة في سبيل الإصلاح إلى تكوين الفرد المسلم، والأسـرة المسلمة، والبيت المسلم، والمجتمع المسلم، والحكومة المسلمة، والدولة الإسلامية، وأستاذية العالم»، وهي خطوات تدريجية تعكس دينامية الجماعـة فـي العمـل المستقبلي، وأكد البنا في المؤتمر الخامس للجماعـة أن الاسلام «عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف، مؤكداً بذلك أن فكرة الإخوان المسلمين تتجه إلى الفهم العام الشامل للإسلام؛ وقد شملت كل نواحي الإصلاح في الأمة على حد قوله، فهي دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية»(**196**). ويُمكن تلخيص فكر الإخـوان المسـلمين بثـلاث خصـائص: الشـمولية، والاسـلام كمنـهج، والعمومية(**197**).

أسس البنا لكل فهم مؤسسة تابعة للإخوان، وبذلك وضع كياناً مؤسسياً داخل

الدولة، لا تُسيطر عليه الدولة، يمول نفسه ذاتياً، وبالتالي هو تنظيم خارج الدولة، منذ تأسيسه، لا يمكنها السيطرة عليه، بل هو تنظيم إسلامي وليس مصري أي عابر للحدود، هذا الأمر جعله عُرضة للملاحقة الأمنية، لأنه يسعى في النهاية إلى الوصول إلى السُلطة ويختلف آيديولوجياً مع عقيدة النظام السياسي، ومنذ حكم عبدالناصر وحتى الآن هو تنظيم محظور، مع سنوات رفع للحظر محدودة كان آخرها بعد ثورة 25 يناير.

عمل الإخوان المسلمون طيلة عقود عديدة من الاعدامات والسجون، والافراج والانفتاح السياسي، وفق سياسات مختلفة اتسمت بالتكيف مع الواقع، والتي يصفها البعض بالبراغماتية، وأخضعوا فكرهم إلى مراجعات عديدة نتيجة تلك المنحنيات، ولكن ضمن الإطار العام الذي وضعه مؤسس الجماعة، إذ عملوا مُقاربة فكرية بين قيم الاسلام والقيم العامة للديمقراطية، حين أكدوا على الدولة المدنية، وأن الأمة مصدر السلطات، والشورى جوهر الديمقراطية وهي وسيلة لمنع الاستبداد، وطالما لم يوجد شكل مؤسسي للشورى في الاسلام فبالامكان الأخذ بالمبادىء التي وصلت إليها المجتمعات الإنسانية**(198)**، حتى أصبحوا في ظل حكومات مصرية متعاقبة يمثلون تهديداً حقيقياً للنظام، بسبب قاعدتهم العريضة ومشاركاتهم النيابية، وتمسكهم بالمعارضة السياسية، هذا النهج مكنهم من ايصال 17 نائباً في انتخابات عام 2000 بالرغم من عدم منحهم ترخيص لإقامة حزب سياسي، وشكلت كثرة الاستجوابات للحكومة، التي كان أشهرها استجواب محمد مرسي لوزير النقل فضيحة حقيقية لدى الرأي العام المصري**(199)**.

وفي انتخابات 2005 حصد الإخوان في الجولتين الأولى والثانية ما يقارب 88 مقعداً من مجمل مقاعد مجلس الشعب أي ما نسبته 20%، مما حدا النظام إلى التلاعب في نتائج الجولة الثالثة. في هذه الفترة كان هناك تنظيمات إسلامية متشددة تعصف بالكثير من بقع العالم، الأمر الذي لفت نظر العالم الغربي بالنظر إلى الإخوان الذي انتهجوا العمل السياسي السلمي، بالإضافة إلى قاعدتهم

الممتدة في المجتمع المسلم، مثل حائط صد لاستيعاب الجماهير العريضة الغاضبة من السياسات الغربية تجاه المنطقة العربية، على ان لا يكون الإخوان على رأس الحكم، بل يُرفع عنهم المنع ويسمح بمساحة محددة من العمل السياسي، الأمر الذي لم يُطبق فعلياً(**200**).

جاءت ثورة يناير ووصل الإخوان إلى سُدة الحكم، وقام الجيش بالإطاحة بمرشحهم، واستمرت الاحتجاجات المناهضة للانقلاب، فعملت الماكنة الإعلامية الضخمة على تشويه صورتهم بشكل كبير التي كانت متأثرة بفترة حكم الرئيس مرسي، والذي لم يجد الشعب فيه دولة مثالية عصرية، كما وُعِد مما أنقص من شعبيتهم، الا أن طريقة التعامُل الأمني معهم أضاف إلى رصيدهم المتبقي، بسبب إنتهاكات متعددة جرت ضد المحتجين الموالين للإخوان المسلمين، كان أحدها قتل الشرطة ل37 سجيناً من الإخوان وحرقهم بدعوى أنهم حاولوا الهرب أثبت الطب الشرعي عدم صحته، فضلاً عن فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بالقوة(**201**).

زاد انقلاب يوم 3-7-2013 الوضع السياسي المصري السيء سوءاً، في مشهد أشبه ما يكون بالثورة المُضادة، إذ اختطف الرئيس مرسي المنتخب، وافرج عن الرئيس مبارك المخلوع، وأُرجع قانون الطوارىء، وغُلّق الدستور، وعُين رئيس المحكمة الدستورية رئيساً للبلاد، وقد تم الشروع بتشويه قطاع كبير من الشعب المصري، بكل وسائل وأجهزة الدولة، ويتحمل الرئيس محمد مُرسي جُزءاً من أسبابها، فهو من عيّن وزير الدفاع والداخلية اللذان انقلبا عليه، وتحت إشرافهما قامت كل أحداث القتل التي وصلت إلى 1700 قتيل بحسب الاحصاءات الرسمية، وإلى 3000 قتيل بحسب الإحصاءات غير الرسمية(**202**)، وهو من عين وزير الكهرباء الذي بقي في منصبه، وكان أحد اسباب الثورة عليه كثرة انقطاعها، كان من الممكن أن يُصارِح شعبه، والقوى الثورية بأن التحديات كبيرة ولا يمكن الاستمرار في الحكم، ما لم يتم مساندته من جميع قوى الشعب، الا أنه رغم كل ذلك لم يقبل التنازل عن شرعيته، وفي

المُقابل فإن طريقة تعامل السلطة الحالية مع أنصار الرئيس وخصوصاً في أحداث رابعة العدوية زاد إلى شرعيته تعاطُفاً شعبياً ودولياً، إذ أنه خلال 24 ساعة وضع 85مليون موقع تواصل إجتماعي حول العالم**(203)**، شعار رابعة العدوية الشهير. ورغم ذلك بقي متمسكاً بشرعيته، الأمرالذي وضع الانقلاب في مأزَق قانوني ودستوري وسياسي.

إن مصر اليوم بالرغم من الدعم المالي الدولي لها تعاني أزمات متعددة، تتمثل في ارتفاع الأسعار، وعودة انقطاع الكهرباء، وتراجع في مؤشر الحريات**(204)**، وحقوق الإنسان، أما مؤشر التنافسية العالمي(The Global Competitiveness Index) لها لسنة 2014 قد بلغ 119 من أصل 144 دولة**(205)**، قياساً بالعام 2012 الذي كان يحكم فيه الرئيس مرسي والذي بلغ 107 من أصل 144 دولة أي ان هناك تراجُعاً بمقدار 12 مرتبةٍ إلى الوراء**(206)**. وزاد حجم التضخم بمعدل 12% مقابل 7,5% في فترة الرئيس مرسي، وتم إلغاء 70% من رحلات السياحة المتجهة من أوروبا إلى مصرعام 2013، وانخفضت نسبة إشغال الفنادق بين 10و20% **(207)**.

وبالرغم من مرور فترة أربعة أشهر على الانقلاب الا أن مؤشر الرفاه العالمي (prosperity index) تراجع في التقرير الذي صدر عام 2014 حيث وصل الى المرتبة 116من اصل 142 دولة، ووصل إلى المرتبة 108 من أصل 142دولة، لعام 2013، قياساً بالمرتبة 106 لعام 2012**(208)**.

المطلب الرابع: مستقبل مصر المجهول

يرى الباحث سمير كرم: أن مستقبل مصر يتعلق بمصير تنظيم الإخوان المسلمين، وبالتالي فلا بُد من توصيف حالة التنظيم الآن والذي اعتُقل منه قيادات الخط الأول والثاني والثالث، وبالتالي فهو يضع طروحات متوقعة لمصير الإخوان المسلمين أولاً: تستقيل قيادة الإخوان كونها هي من ورّطت التنظيم بالكامل، والتصالح مع بقية كوادر الإخوان، ثانياً: حل الجماعة برمتها

(وهو ماتمّ فعلاً) لأن الاخطاء شملت جميع الاعضاء وهي لا تحصر منذ سنة 1928 وحتى الآن ويستدل بذلك على دعم الغرب لهم من خلال تسمية ماجرى بالانقلاب ومهاجمة منفذيه (إعلامياً) ثالثاً: لا داعي لهذا وذاك لأن تنظيم الإخوان قد انتهى فعلياً وما بقي منه هم أشخاص متفرقون غير قادرين تنظيمياً أو سياسياً على مواجهة التحديات**(209)**.

في حين يرى المفكر القبطي محمد حبيب والرئيس المؤقت لحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين: أنه بسبب الانقلاب أصبح مصير جماعة الإخوان المسلمين مرتبطاً بالثورة، والتحول الديمقراطي وبسبب مخطط الانقلاب أصبحت الثورة مرتبطة بالديمقراطية، ومرتبطة أيضاً بالهوية الإسلامية، فإما تُستعاد الديمقراطية والثورة والهوية الإسلامية، أو تنتكس جميعها، لذا فإن الإخوان المسلمين أمام امتحان حقيقي لإثبات وجودهم**(210)**.

ويرى بعض الباحثين أن مصير مصر لا يمكن اختزاله بموقع الإخوان المسلمين في نظام الحكم، فمصر دولة مؤسسات لها نظامها وهي قادرة على إدارة شؤونها والانتقال إلى تدبير شؤون مرحلتها الانتقالية بنفسها، وأن الأخطاء التي إرتكبها الرئيس مرسي يمكن التغلب عليها في الانتقال إلى جو ديمقراطي، الذي ربما يتعرض إلى موجات ثورية متعددة في حال عدم تسليم العسكر للسلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تنظيم الإخوان المسلمين لن ينتهي لأنه يستند إلى بنية اقتصادية دعوية تربوية واسعة لا يمكن السيطرة عليها، وان الارهاب ربما سيكون ذريعة في سيناريو محتمل لبقاء حكم العسكر، الا أنه في النهاية سيُفضي إلى حكم مدني ربما يستغرق عدة عقود من الزمن**(211)**.

في حين يرى عبدالله نقرش(قسم الدراسات الدولية الجامعة الأردنية) أن فترة خمس سنوات كافية لتعيد المسار الديمقراطي في مصر، وأن أمريكا والغرب لن يُساندا عودة الرئيس مرسي للحكم، ولكن ثمة إجراءات من المتوقع أن تتبع في هذا الخصوص، مع محاولة جماعة الإخوان المسلمين الاحتفاظ بورقة ضغط متمثلة بالمظاهرات لتحسين موقفها التفاوضي، وتزمت العسكر بمواقفه

في معركة عض الأصابع، سينتج عنها معادلة لا ترتبط بشخص مرسي، وإنما بالدور السياسي والقيادي للاخوان، وتحجيم نفوذ العسكر، وتأثير قوى الثورة المضادة، من خلال عملية خلط للأوراق، يعيد فرز الإسلاميين كقوة أساسية في المشهد السياسي، تعوض عن خسارة حقبة مرسي**(212)**.

في حين يرجع المفكر والمؤرخ السياسي المصري محمد الجواد يانفراج المشهد السياسي بالإضافة إلى العامل الداخلي المناهض إلى تدخل العامل الخارجي في المشهد السياسي المصري، وخصوصاً أمريكا، وشبه اختطاف مرسي باختطاف رئيس وزراء ليبيا عام 2013، الذي أُفرِج عنه بعد ساعتين، وبقي مرسي مختطفاً، لأن في حالة ليبيا هناك مظلة أمريكية رافضة للاختطاف، وفي الحالة المصرية هناك مظلة قابلة له، وهذا الموقف الامريكي الآن قيد المُراجعة بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي تحياها مصر اليوم، والتي رُبما ستؤدي إلى مواجهات مسلحة في مناطق مصرية معينة مع الجيش، ولن يكون بوسع الأخير مجابهتها، أو قيام مجموعة ضباط بانقلاب داخل المؤسسة العسكرية، ويرجح بأن عودة الرئيس مرسي ليست بالبعيدة، لأنه لا يوجد شخصية قادرة على إدارة البلاد في الوقت الراهن غيره. أما جماعة الإخوان المسلمين فقد مثلت الأحداث الأخيرة بالنسبة لهم تحليلاً مؤسسياً عملياً (swot analysis) عرفوا فيه أربعة أمور:

1- مناطق الضعف. Weaknesses

2- مناطق القوة. Strength

3- التهديدات (التحديات). Threats

4- الفرص المتاحة.Opportunities

بالإضافة أن للإخوان كوادر رديفة للكوادر المعتقلة الآن، وسيبقى الإخوان وموالوا الرئيس في الشوارع، حتى عودة الرئيس مرسي، مع وجود رغبة من

الشعب، بإبعاد الجيش والقضاء عن السياسة(**213**).

ويرى حسن الأنباري (مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني): أن المشهد المصري سيحسم خارجياً من قبل ثلاث قوى رئيسة لاغير وهي إسرائيل، وأمريكا، والسعودية، ومتى ما وجدت هذه الدول مصالحها تتفق بآلية تغيير الحكم وبالهدف سيتم ذلك، وربما تجد هذه القوى أن من مصلحتها إلغاء مصر كقوة مؤثرة في الشرق الأوسط(**214**). مع بقاء احتمالية إستمرار الفوضى وانعدام الأمن في مصر ما لم يتم إجراء توافق حقيقي بين القوى السياسية المصرية الفاعلة كافة(**215**).

وليس بالضرورة أن يبقى المشهد المصري محكوماً بالتجاذُبات السياسية، بل أن الامور تتجه نحو التعقيد بحسب وجهة نظر عمار جفال **(مدير مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية جامعة الجزائر)**؛ ففي المراحل القادمة

ستبدأ ظاهرة خروج فصائل متشددة متمردة على قيادة الإخوان المسلمين المعتدلة، وتنتهج العمل المسلح بسبب الشعور المُركَّب بالمظلومية، مما سيؤدي إلى دخول البلاد في حلقة من العنف والعنف المُضاد، مثل ما حدث في الجزائر(**216**).

المبحث الثالث: مستقبل الربيع العربي

ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس ومصر

هو ليس ربيعاً عربياً البتة، إنما تجربة تغيير عاشتها الدول العربية، ولا زالت تعاني من آثارها(**217**)، وواقع الدول العربية قبله كان أفضل بكثير، في النواحي المعيشية، والخدماتية، والاقتصادية، هكذا يرى بعض النخب حال الربيع العربي، وهو أمر فيه شيء من الصحة من الناحية الواقعية، بل ربما ما يجري اليوم ليس ربيعاً أصلاً، بل هو كما يراه البعض الآخر موجة من الثورات السلمية قادتها الشعوب العربية ضد الأنظمة الاستبدادية القائمة، للمطالبة بحقوقها، إلا أنها فشلت في الوصول إلى أهدافها، لافتقادها إلى الثقافة

الديمقراطية، وتقبل الرأي الاخر(**218**).

يشير تقرير التنافُسية العالمية بوضوح، إلى أن مؤشر التنافسية العالمي في تونس إنخفض من المرتبة 32 من أصل (Global Competitiveness Index) 139 دولة عام 2010 (**219**) إلى 83 من أصل 148دولة عام 2013 والمرتبة 87 من أصل 144 دولة عام 2014 (**220**)، وهو الأمر الذي يمثل هاجساً كبيراً لاقتصاديات تلك الدول، والمرافق الأخرى كافة.

وتراجع مصر في مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 81 من أصل 139 دولة عام 2010(**221**)، إلى المرتية 118 من أصل 148 دولة عام 2013(**222**).
وتراجعت نسبة السياحة عام2011 إلى 14% إلى الوراء قياساً بعام 2010، كذلك تدفقات الاستثمار الخارجي تراجعت بنسة 35% في عام 2011 عنها في عام 2010 (**223**)، هذا فضلاً عن كم متزايد من الفساد والبطالة والفقر وحجم الديون (**224**) الذي بلغ 35 مليار دولار خارجي و177 مليار دولار داخلي (**225**).

ويرى المُفكر الإسلامي طارق سويدان أن الربيع العربي يمر اليوم بفصل الخريف، تتبين فيه حقيقة الاصطفافات، ويتساقط فيه إعلام، وأعلام، ودُعاة ومشايخ، ونخب، وتظهر فيه نخب أُخرى تقود التغيير، ومتوسط هذه الفترة يستغرق 13 سنة، وإذا أُحسنت إدارتها تتقلص إلى خمس سنوات(**226**).

في المقابل يرى البعض الآخر أن الربيع العربي كان ثورة كرامة، ولم يكن ثورة جياع كما هو حال الثورة الفرنسية، وما تمخض عنه نتيجة طبيعة الثورات التحررية على الأنظمة الفاسدة عبر التاريخ، وهو يتعرض لانتكاسات مؤقته، فالشعوب لن تعود إلى الماضي بعد أن ذاقت طعم الحُرية، ولا يزال الربيع ربيعاً يتعرض إلى سحابات طارئة ستنقشع ولو بعد حين(**227**).

ويرى البعض الآخر أن الربيع العربي يتعرض إلى انتكاسة في مستوى ميزان القوى الحزبي، بين الفعاليات الدينية، والفعاليات الديمقراطية الحديثة(**228**)، وهو على العموم في مرحلة كمون الآن، نتيجة الرِدات التي حدثت في كل من

مصر وسوريا، ولكنه سيستأنف دوره التاريخ يلاحقاً باعتبار أن الشعوب العربية امتلكت مفاتيح الحراك السياسي، وأنشأت منظومة قيم اجتماعية جديدة تكون فيها الحرية والعدالة الاجتماعية قيمة أساسية(**229**).

ويمكن إجمال التغييرات التي أحدثها الربيع العربي بالاتي:

1- انتعاش الشارع العربي وتحوله نحو الاحتجاج السياسي.

2- المساءلة بعد أن كان يقتصر على أقصى تقدير في المطالب اللا اجتماعية(**230**).

3- كسر حاجز الخوف من الدولة البوليسية الذي كان يمثل رادعاً لأي مطالبة حقيقية في التغيير.

4- تمايز النخب والتيارات بشكل واضح بين مؤيد للتغير ومساند له وبين من يريد عودة النظام السابق.

وسينتج عنه في المستقبل القريب، تغيير فكري وسياسي كبير، يطال شرائح المجتمع جميعها، مع التأكيد أن التحدي الاهم اليوم هو الانعتاق من المرحلة الانتقالية.

المطلب الاول: تحدي المرحلة الانتقالية في مصر وتونس للانطلاق الديمقراطي

هي أصلاً ليست مرحلة تحول ديمقراطي كما ترى د. أرواء فخري (قسم العلوم السياسية جامعة بغداد)، بل هي فوضى وغياب للسلطة وانعدام الأمن، لأنه وببساطة تفتقد الشعوب العربية للثقافة الديمقراطية وثقافة عملية للتبادل السلمي للسلطة، نحتاج قبل أن نبدأ بهذه الفترة إلى الإيمان بثقافة الحرية والديمقراطية وتقبل الرأي والرأي الآخر، وأن جميع الشعوب العربية وقياداتها تفتقد إلى تلك الثقافة بحكم التربية السياسية التي استخدمتها القيادات

السابقة مع شعوبها، ورسخت بهم قيم الثقافة والتزمت والاستبداد والتعصب، والطائفية، ورفض الروح الديمقراطية **(231)**.

وإذا سلمنا بأنها مرحلة انتقالية، فإن تحديات خارجية وداخلية تواجه مصر وتونس، وطبيعة التعامل مع إسرائيل خصوصاً مصر، والتنسيق مع أمريكا، ويتمثل التحدي الداخلي بكيفية الانتقال السلمي للسلطة، وكيفية السيطرة على التناقضات، والاختلافات الداخلية والتوصل إلى برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي يستطيع إخراج تلك الدول من الحالة التي أوصلتها إلى الثورة، بالإضافة إلى نزعة طائفية، مذهبية تعد محدداً أساساً لبناء الدولة المدنية، وتحقيق أهداف الثورة، وبالتالي يقود ذلك إلى عدم القدرة على وضع دستور يرضي جميع الأطراف ويضمن الانتقال السلمي للسلطة**(232)**.

بالمقابل يرى بهاء الدين النقشبندي (رئيس تحرير صحيفة دار السلام - بغداد-): أن الشعوب بعد أن ذاقت طعم الحرية، لن تتراجع عنها، ولن تتراجع عن تجربتها الديمقراطية الوليدة، والواعدة، ومن المتوقع أن تشهد تونس ومصر نهوضاً قريباً، في مصر مثلاً لا يزال المؤيدون للرئيس المنتخب يكسبون شعبيةً جديدة، في كل يوم بسبب سلميتهم، ومظلوميتهم، وإذا ما استمرت هذه الاحتجاجات بهذا الزخم سيؤدي ذلك إلى انخراط قطاعات كبيرة من الشعب المصري، بما يُعجل بانهيار الانقلاب خصوصاً بعد التسريبات الأخيرة لقائد الانقلاب(). أما أهم التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية هي: الثورة المُضادة، والدولة العميقة، وأصحاب رؤوس الأموال الفاسدين، والإعلام، والقضاء، والجيش والشرطة، والنخب المثقفة، والاقتصاد الذين جميعهم طالهم فساد النظام السابق**(233)**.

في حين يرى عبدالله نقرش (قسم الدراسات الدولية -الجامعة الأردنية-): أن ما يجري اليوم في مصر ليس تحولاً ديمقراطياً بل هو انقلاب، وعلى الشعب أن يسترد ثورته للانتقال للتحول الديمقراطي، والردة في مصر كانت محتملة ضمن السياق التاريخي؛ لأن كل نظام سياسي بعد أن يترسخ مدة من الزمن

تتشكل له قواه ومناطق نفوذه، وفي الحالة العربية هناك تحالف بين قوى النظام السابق ومنظومات مصالح مرتبطة به، وقوى رجعية عربية، والجيش الذي أحياناً يكون مرتبطاً بأطراف خارجية، وإرادة سياسية.

أما تونس فهي تشهد تحالُفاً مشابهاً للانقضاض على ثورتها ولكن بشكل أضعف، ومن المتوقع أن تجتاز تونس مرحلتها الانتقالية خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات، لتشهد ديمقراطية حقيقية، الأمرالذي ربما يستغرق بين العقد والعقدين في الحالة المصرية**(234)**.

على العموم فإن الثورات السلمية في تونس ومصر بالرغم من ايجابية سلميتهما، الا أن سلبيتهما أنها خلعت رأس النظام وبقي جسده، متمثلاً بمؤسسات الدولة العميقة، ورجالات النظام المنتفعة منه، مع التزامها بالمسار الدستوري الديمقراطي، بمعزل عن المسار الثوري وضعها أما تحدي أكبر في مواجهة سيناريوهات الثورة المُضادة، ومن سيواجهها قوى ثورية ليبرالية وإسلامية لم يتحقق الوفاق فيما بينها بشكل حقيقي حتى الآن.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لمصر وتونس

أولا: تونس

ربما لن يخرج المسار المستقبلي لفترة التحول الديمقراطي في تونس عن السيناريوهات الثلاثة التالية:

1- إتمام الوفاق وإجتياز المرحلة الانتقالية: يمثل سيناريو الوفاق بين الأطراف السياسية التونسية الشكل المستقبلي الأكثر إيجابية، وأن المرحلة الانتقالية بعد أن أنهت قرابة الأربع سنوات، سيكون أمامها سنتان أخريان لكي تكون الدولة التونسية، مثلاً للتعددية في المجالات كافة، ومركزاً ثقافياً وسياسياً يربُط الشرق بالغرب، ضمن أسس ديمقراطية رصينة، يكون الصندوق هو الفيصل بين جميع الفرقاء**(235)**.

2- النكوص عن الديمقراطية وقيام الثورة المُضادة: وهذا السيناريو غير مُستبعد، بسبب الوضع الاقليمي المُحدد لنجاح التجربة التونسية، مع وجود حالة من اللااستقرار العامة في مفاصل عديدة للدولة، فيستدعي ذلك تدخلاً خارجياً، أوانهياراً اقتصاديا لاقتصاد لا يزال يشهد حالة من عدم التعافي، وبالنتيجة ينتهي الأمر إما بانقلاب عسكري، أو يتدخل طرف خارجي لإنشاء ديمقراطية هجينة، أو حرب أهلية كما في الجزائر بعد فوز الإنقاذ الإسلامية 1991، في دولة قليلة الموارد، ربما تنحدر إلى مصاف الدول الفاشلة.

3- إطالة أمد المرحلة الانتقالية: وهذا سيناريو محتمل، إذ ينتج عن حالة انعدام التوافق، غياب المصداقية والشفافية، مع استمرار العمليات الإرهابية المتزامنة مع حالة عدم التوافق السياسي، وبالتالي يبدأ خطاب التخوين بين الطرف والطرف الآخر، وينتج عنه صراع سياسي، يُطيل من أمد المرحلة الانتقالية، الا أنه لا يُفشل الدولة ومؤسساتها، وتنتهي المرحلة الانتقالية بمدة أطول من سابقاتها.

ثانياً: مصر

تبدو الحالة المصرية أكثر تشعُباً، إذ دخلت مصر عملياً بعد الانقلاب في مسار إما يؤدي إلى الفوضى، أو الثورة، والفوضى ناتجة عن الاستبداد وعسكرة الدولة والمجتمع، وبالنتيجة يقود إلى الانهيار والفوضى، طبيعة المجتمع المصري غير مؤهلة للانقسام، الا ان الاجراءات التي تلت الانقلاب استهدفت تعميق حالة الانقسام المُجتمعي لتصبح حالة نزاع أهلي حين طالب السيسي تفويضاً من فصيل لضرب فصيل آخر، مما أثر على وعي المجتمع (□) وأثر سلباً على حركة مناهضة الانقلاب في استرداد الثورة بسبب حالة الكراهية بين طرفي المجتمع، وفي الوقت ذاته يبني الانقلاب نظاماً لا يمكنه أن يستقر لأنه يريد أن يسيطر على كل مناحي الحياة مما يوسع دائرة مُعارضته، وبالتالي أصبح الخيار بين ثورة أو فوضى، ثورة تنهي الانقلاب في المدى القصير أو فوضى تحدث بسبب الانقلاب العسكري ثم ينتهي بثورة، ولكن في الأمد

البعيد(**236**).

1- إستمرار الانقلاب: تستمر سيطرة العسكر على الحكم، ضمن المراحل الخمس للانقلاب وهي:

1- تغيير الحكم بالقوة ومنع للحريات، بعكس الثورات التي تدعم الحريات.

2- رئيس مدني صوري.

3- قمع للإعلام، لا يُسمح اليوم في مصر لأي قناة معارضة للانقلاب بالبث اليوم من مصر.

4- ترشيح عسكري بلباس مدني.

5- توارُث العسكر للحكم بلباس مدني(**237**).

ويكون ذلك بالتزامن مع تهاوي حركة مناهضة الانقلاب، وضعفها، مع وجود دعم دولي لهذه الخطوة، وبالتالي يستتب الأمر لصالح قوى الانقلاب.

2- عودة الرئيس مُرسي وانهيارالانقلاب: وهو ما ذهب إليه المفكر والمؤرخ محمد الجوادي بأن الرئيس مرسي سيرجع قريباً بعد إزالة الاحتقان، وتزايد رقعة المؤيدين له في مقابل انهيار معسكر الانقلاب، وتضرر شرائح كبيرة من المجتمع بعودة الازمات التي من أجلها تظاهرت هذه الشرائح ضد الرئيس مرسي، والحالة الاقتصادية التي لم تنتعش بالرغم من ضخ المليارات لها، الأمرالذي يُحرج الخارج وخصوصاً أمريكا(**238**).

3- ثورة أُخرى تجتاح مصر: هذا السيناريو من المتوقع أن يتم بعد أن يتغير موقف من يعتبر ما جرى يوم 3-7-2013 بأنه ثورة، بسبب الفشل المتكرر للسياسات التي تتخذها الدولة، وبالتالي يؤدي بالإضافة إلى تماسك القوة المناهضة للانقلاب، إلى انضمام أطراف أُخرى من المجتمع، لحركة مناهضة الانقلاب، بسبب الأزمات المتزايدة مما يُنبىء بثورة جياع، تُضاف إلى الحركة

المُطالبة بعودة الشرعية، ينتج عنها ثورة عارمة شبيهة بثورة يناير، وهذا النوع من الثورات إذا ما تم يحتاج لفترة حتى ينضُج.

4- مُجابهة الانقلاب بالعنف: إذا ما استمر قمع المظاهرات بهذا الشكل، وخطاب التخوين ضد الآخر، سيطرح سؤال على مؤيدي شرعية الرئيس مفاده لماذا يسيل كل هذا الدم؟ ولماذا يقبل المجتمع هذا الامر؟ فينشأ جيل من الشباب وخصوصاً (من شباب الإخوان والسلفيين المؤيدين للشرعية) متمرد على قيادته، أو متعاطف مع فكرها بقناعةٍ واحدة مفادها أن الديمقراطية ليست حلاً طالما تم الانقلاب عليها، والتنكيل بمؤيديهاUntitled Document، فينظم عمليات عسكرية تجاه قوات الجيش المنتشرة اليوم في الشوارع، فتنزلق البلاد إلى حرب أهلية وإرهاب وعنف، أو يقوم الجيش بالتراجع عن موقفه لأنه لا يقوى على مجابهة الشارع في حال امتدت اعمال العنف، وأيضاً سيؤثر هذا الأمر بالسلب على الدولة(**239**).

5- الانقلاب على الانقلاب: أن يقوم مجموعة من ضباط الجيش بالانقلاب على قادتهم، وهو أمر محتمل، خاصةً وأن الرئيس السيسي أبدى مخاوف ضمنية عديدة من الانقلاب عليه في تسريبات عدة، لذا طالب بتحصينه من المساءلة أكثر من مرة(**240**).

وعلى العموم فإن جميع السيناريوهات المحتملة لا تخلو من تداخل اقليمي ودولي يؤثر على تفاعُلات الساحة السياسية المصرية، وفي هذا الصدد لا بُد من الاشارة بأن الصراع اليوم بين القوى المؤيدة للانقلاب والمعارضة له يمثل صراعاً صفرياً بامتياز، فالرئيس مرسي قُبيل عزله، بُذلت جهود حثيثة من قبل وزير دفاعه والسفيرة الأمريكية وبعض الأطراف الاقليمية باقناعه بأن يبقى رئيساً رمزياً ويتم تقديم مرشح لرئاسة الحكومة الجديدة يوافق عليه الجيش والمعارضة الا أنه رفض، ولو قبل لأضفى على عملية التغيير في مصر شرعية داخلية وخارجية(**241**)، ولضمن الطريق الآمن لجماعة الإخوان المسلمين في هذا الصراع، وبعد كل الأحداث الدامية التي تلت الانقلاب، عُرِض على الإخوان

المسلمين تشكيل الحكومة مقابل التنازُل عن شرعية الرئيس مُرسي الأأنهم رفضوا(**242**)، وعلى العموم فإن جماعة الإخوان المسلمين بالرغم من أنها تأثرت بالأحداث التي جرت مؤخراً وبرغم الأخطاء السياسية التي أثرت عليها بشكل كبير الا أنها تبقى إحدى مُركّبات المجتمع المصري وليست شخصية سياسية أو حزباً سياسياً، فقاعدتها متشكلة نتيجة تداخلها مع مستويات وشرائح المجتمع المختلفة، مما يجعلها تتكيف مع الظروف التي تحيط بها أو رُبما تقوم بعملية سُبات شتوي(**243**).

أو تقوم بسيناريو داخلي بديل أشبه ما يكون بتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، أو ربما يؤدي صراعها الصفري المستمر مع النظام السياسي القائم الى تطاحن كلا الطرفين وإضعافهما وبالتالي ظهور موجة ثورية لاحقة تستفيد من حالة الضعف لدى كِلا الطرفين مما يؤدي الى تشكيل قوى وحركات شبابية تكون أكثر قوة وقدرة على مواجهة التحديات، وأكثر إيلاماً بلمتطلبات الداخلية والخارجية، وبالتالي تقود مصر والدول الاخرى الى ربيع عربي جديد.

والتحدي الأكبر الذي يبرُز في الحالتين المصرية والتونسية والربيع العربي ككل هو هل هذه التحولات تستطيع بناء مجتمعات مستقرة قائمة على أساس سيادة القانون ودولة المؤسسات؟ أم أنها عملية تقود إلى الانحدار وراء نوع من الفوضى غير المنظبطة أو المنظمة؟ وتشير الشواهد التاريخية احتمالية حدوث الامرين.

إلا انني أُرجح ان فترة عقد من الزمن كفيلة بأن نتتج نموذج يعبّر عن إرادة شعوب الربيع العربي بشكل الحقيقي.

الخاتمة

وختاماً فإنّ الديمقراطية جاءت نتاج تطور الممارسة الإنسانية للحياة السياسية، وهي كمفهوم نظري يسعى إلى إيصال الفرد والدولة على حد سواء إلى حالة أمثل من الرفاه والحرية على الصُعُد كافة، أما من الناحية العملية فهي في عملية تحديث وتطوير ومراجعة، بسبب كثرة الوسائل التي من الممكن أن توصل الفرد إلى الحالة الأكثر استقراراً.

كما أنّ النظرية الديمقراطية بتفاصيلها لا يمكن تطبيقها من الناحية العملية في بلداننا العربية؛ لأن المُعضلة الحقيقية هي في مَن يُطبقها، مع وجود تيارات فكرية قومية وعلمانية وإسلامية تتقاطع فكرياً مع بعضها البعض، ولا يوجد لحد الآن إطار فكري جامع لهذه التيارات ضمن مفهوم وطني شامل، مع وجود حالة من السيولة الانتقالية، وغياب القوى الصلبة، وبالتالي فإنّ الديمقراطية في حالة من التشكّل والبناء، ولكنها لن تكون إلا نتاج ممارسة عربية خالصة لهذا المفهوم، وهو الأمرالذي لم يحسم بعد.

إذ لم يشهد الوطن العربي ممارسة الديمقراطية وفق المفهوم الغربي لها، والتي جزء من مفاهيمها تجعل الدولة كياناً محايداً لا يتدخل بهوية المجتمع وثقافته وسياسته، إلا بقدر تنظيم شؤون الأفراد وتوجيهها، وهو الأمرالذي تطور في الغرب نتيجة ردة الفعل التأريخية على غياب دور الدولة، واختزاله بمؤسسة دينية تارة وسلطوية استبدادية تارةً أُخرى، وشعوب المنطقة العربية بسبب عمليات التجريف المُتلاحقة جعلتها أمام محاولة نوعية لإعادة صياغة مبادئها وفقاً لمُقاربة فكرية بين مفاهيم الديمقراطية، بما ينسجم مع الهوية الإسلامية والعربية ضمن إطار جامع، لا يُفرِّط بالقيم العليا الثابتة للأمة على حساب المصالح السياسية المتغيرة.

وعلى العموم فإنّ الربيع العربي، مثّل اختباراً للأفكار والواقع، وقياساً لمدى إرادة الشعب، وقياس تنفيذها، كما مثّل حقيقةً صادمة لكل المثاليين الذين لم

يتعاطوا الواقع بشكل حقيقي، كما هدّم عروش الحكام ومعها أصنام صغيرة بُنيت في قلوب شعوب تربّت على الانكسار، وتحول الصراع من بناء مؤسسات دستورية مستنداً إلى شرعية دستورية قانونية، بدلاً من الشرعية الثورية، إلى صراع صفري، بين التيارات الفاعلة، القديمة والحديثة، الحزبية والثورية، وهياكل ومؤسسات الدولة ومهما طال أمد الصراع لن يكون بطول الوقت الذي استغرقته الثورة الفرنسية من أجل بناء ديمقراطيتها؛ لأن مسبباتها في الوطن العربي تختلف عنها في دول أوروبا؛ ولأن الهوية هنا تختلف عنها هناك، إذ يُعد السبب الأبرز في قيام الربيع العربي هو استرداد مُركَّبي الهوية، والكرامة، بعكس الثورة الفرنسية التي قامت من أجل لقمة العيش، والذي أُرجحه أن مدة عشر سنوات ستكون كفيلة بإنتاج نموذج عربي من الممكن أن يُحتذى به في كل الدول العربية.

المراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

ابورمان، محمد (2013)، السلفيون والربيع العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أ. دال، روبرت (2000)، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهره.

(1995)، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، ط1، عمان: دار الفارس للنشر.

آردنت، حنة (2008)، في الثورة، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

إسماعيل، مصطفى عثمان (2013)، الربيع العربي – ثورات لم تكتمل بعد، ط1، القاهره: مكتبة مدبولي.

إسماعيل، محمد أحمد (2010)، الديموقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، ط1، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

إلستر، جون، وسلاجستاد، رون (1998)، الدستورية والديمقراطية، ترجمة سمير نصار، ط1، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع.

بادوفر، صول (1967)، معنى الديموقراطية، ترجمة جورج عزيز، ط1، القاهره: دار الكرنك للنشر والتوزيع.

بشارة، عزمي (2012)، في الثورة والقابلية على الثورة، ط1، بيروت: الدار

العربية للعلوم ناشرون.

(2012)، الثورة التونسية المجيدة، ط1 بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

بيرنز، دليل (2002)، الديمقراطية، ط1ترجمة محمد بدران، سلسلة المعارف العامة.

بوبيو، نوربيرتو (1994)، الديمقراطية والليبرالية، ط1، ترجمة فاضل جتكر، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر

بوتر، ديفيد واخرون (2011)، الديمقرطة، ط1، ترجمة مالك عبيد ومحمود خلف، ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة.

الببلاوي، حازم (1993)، عن الديمقراطية الليبرالية، ط1، القاهره: دار الشروق.

البشري، طارق (2012)، من أوراق ثورة 25 يناير، ط1، مصر: دار الشروق للنشر.

التليدي، بلال (2012)، الإسلاميون والربيع العربي، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

تورين، آلان (2000)، ما الديمقراطية، ط1، ترجمة عبود كاسوحة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

تيللي، تشارلز (2010)، الديمقراطية، ط1، ترجمة محمد فاضل، لبنان: مركز دراسات الوحدة.

جويدة، ناصر وخلف، خالد (2012)، الثورات العربية في الميزان، ط1، مصر: دار الوفاء للنشر.

حتاملة، محمد (2012)، ثورة العرب – الربيع العربي، ط1، عمان: (د.ن).

حرب، علي (2011)، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

خاشقجي، جمال (2013)، ربيع العرب - زمن الإخوان، ط1، دبي: دار مدارك للنشر.

السرجاني، راغب (2011)، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة.

الشرفي، عبدالمجيد (2011)، الثورة والحداثة والإسلام، ط1، تونس: دار الجنوب للنشر.

الشرقاوي، سعاد وناصف، عبدالله (1984) أسس القانون الدستوري وشرح النظام المصري، ط1، القاهره: دار النهضة العربية.

شنطاوي، فيصل (2002)، محاضرات في الديموقراطية، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

الطويل، محمد (1994)، الإخوان في البرلمان، ط2، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية.

عبدالقادر، نزار (2012)، الربيع العربي والبركان السوري، ط1، بيروت.

العودة، سلمان (2012)، أسئلة الثورة، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

فيدينو، لورينزو (2011)، الإخوان المسلمون الجدد في الغرب، ط1 ترجمة ب.أ. الوكيل، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

ليبسون، ليسلي (1964)، الحضارة الديمقراطية، ط1 ترجمة فؤاد مويساني وعباس العمر، بيروت دار الآفاق الجديدة: ص19-20.

مجاهد، حورية (1999)، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ط3، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

محمد، علي عبدالمعطي (1993)، الفكر السياسي الغربي، ط1، مصر: دار المعرفة الجامعية.

مشاقبة، أمين وعلوي، المعتصم بالله (2012)، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

مفرج، أسعد وآخرون (2006)، ج6، بيروت: موسوعة عالم السياسة.

النادي، محمد وآخرون (2006)، مجموعة رسائل الإمام البنا، ط1، القاهره: دار التوزيع والنشر الإسلامية.

نقرش، عبدالله (2011)، من وحي الربيع العربي، ط1، عمان: (د.ن)

2- الدراسات:

إبراهيم، سعد الدين (2012)، عوامل قيام الثورات العربية، مجلة المستقبل العربي، أيار.

الأنباري، حسن (2012)، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، مج22.

الأبيض، أحمد (2012)، انتخابات المجلس التأسيسي في تونس ماذا بعد؟، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد58.

الأحمر، المولودي (2011) تقييم حالة: الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 5- كانون الأول.

بوبوش، محمد (2013)، المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 64.

بشارة، عزمي (2013)، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب.

بشارة، عزمي (2011)، الثورة المصرية الكبرى آفاق ومخاطر، شؤون الأوسط، آذار.

جودة، محمد (صيف 2013)، ثورة30 يوليو وبيانا قيادة القوات المسلحة، لبنان: شؤون الأوسط، عدد145.

حبيب، رفيق (2013)، الجيش والإخوان...تحليل حوار السيسي، مصر،20 أكتوبر، لتحميل الدراسة من موقع د. رفيق حبيب www.scribd.com

حبيب، رفيق (2013)، امتحان الإخوان على أعتاب المشهد الأخير، مصر، 7-أكتوبر، www.scribd.com

حبيب، رفيق (نوفمبر2011)، دراسة بعنوان: الفوضى أم الثورة أيهما يأتي أولاً، مصر: لتحميل الدراسة إضغط على الرابط www.scribd.com

حسيب، خير الدين (2012)، الربيع العربي: نحو دراسة تحليلية لأسباب النجاح والفشل، المستقبل العربي، ع398، مج34، نيسان.

الحمش، منير (2011)، الثورات العربية إلى أين؟، مجلة شؤون الأوسط، آذار.

الحمد، جواد (صيف2013)، الجيش والسياسة في المشهد المصري، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد64.

العزاوي، وصال (2011)، الثورات العربية واستحقاق التغيير، شؤون الأوسط، حزيران، عدد22.

زيادة، رضوان (2011)، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد30، نيسان.

القديمي، نواف عبدالرحمن (2012)، الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة

المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

العمري، خيري (2012)، أزمة الانتقال السياسي في مصر، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، ع58.

العمري، خيري (2012)، تحولات السياسة الانتقالية وتحدياتها في مصر، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد61، خريف.

العمري، خيري (2013)، تلاقي سلطات الدولة وتنازعها في مصر، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد64، عمان، صيف.

نوفل، أحمد (2012)، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ع21.

فاروق، عبدالخالق (2011)، السلطة والثروة والعلاقة الشوهاء، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر.

كرم، سمير (ربيع- صيف2013)، الإخوان المسلمون بداية النهاية، شؤون الأوسط، ع145.

النجار، أحمد (2011)، الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري، مركز الدراسات الساسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهره.

يزيد الصايغ (2012)، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط: ص15، 1 آب

http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf

مركز الجزيرة للدراسات (8-7-2013)، تقدير موقف: الاطاحة بمرسي.. المسارات والمالات المحتملة، الدوحة.

مركز الجزيرة للدراسات (1-9-2013)، تقدير موقف: مصر.. تشريح انقلاب

عسكري عربي في القرن 21، الدوحة.

مركز الجزيرة للدراسات (5-11-2013)، تقدير موقف: تونس.. حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية، الدوحة.

مركز الجزيرة للدراسات (15-4-2013)، تقدير موقف: العُقد الثلاثة في سياسة مُرسي، الدوحة.

شؤون الأوسط (ربيع- صيف 2013) ثورة 30 يونيو وبيانا القوات المسلحة، عدد 145، بيروت.

المـركز العـربي للابحـاث ودراسـة السياسات (12-12-2012)، وحـدة تحليـل السياسيات: الأزمة المصرية.. مخاض الديمقراطية العسير، الدوحة.

3- الصحف والمجلات:

السيد، محمد محمود، مفهوم الإصلاح السياسي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3555، تاريخ 23-11-2011.

سليمان، طلال (2011)، تحية إلى شباب ثورة يناير، صحيفة السفير اللبنانية.

4- المواقع الالكترونية:

الخالدي، غالب عواد، صحيفة الغد، 12-3-2011:

http://www.alghad.com/index.php/article/420186.html

السرجاني، راغب، ثورة تونس:

ثورة- تونس-2 http://islamstory.com. 24-1-2011

حركة النهضة الإسلامية في الذكرى الثلاثين:

موقع مفكرة الإسلام الالكتروني islamstory.com/ar

موقع المجلس الوطني التأسيسي التونسي:

www.chambre-dep.tn\site\main\ar\docs\compos_partis.jsp

تفاصيل تشكيل حكومة العريض موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/news/pages/bce6a68f-1da3-4b62-ab5f
-63872c731367

صحيفة الحياة على الشبكة العنكبوتية:

http://alhayat.com/Details/564707 23-10-2013

نمو الاقتصاد التونسي عام 2012، موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/a8bfa5d1-b93a-4e0b-b063
-0708c433a23b

تحديات إعادة التوازن للاقتصاد التونسي، الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/42d606d1-501b-439d
-824e-485c21bd07ab

إنجازات الرئيس محمد مرسي الاقتصادية، موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/595f00e7-2db9-4c8a-80a6
-3bfea2d1aaab

تفاصيل مشروع تنمية قناة السويس، الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/95947a83-3f15-4a45-bc5c
-9b8fc17716c2

إحصائية قناة الجزيرة الفضائية عن أعداد القتلى المصريين بعد الانقلاب، 8-11-2013:

www.aljazeera.net

إحصاء أجرته الجزيرة توك نقلاً عن إدراة مواقع فيس بوك وتويتر:

www.Aljazeeratalk.net

تقرير الجزيرة الاستقصائي عن أعداد مظاهرات 30-6-2013:

http://www.youtube.com/watch?v=Ut42UiVMAQ

رفعت السعيد «أرفض استخدام 25 يناير في صراع سياسي» بوابة الأهرام 21-1-2011:

http://gate.ahram.org.eg/News/34333.aspx

تصريح سعد الكتاتني القيادي في جماعة الإخوان المسلمين بعد لقائه عمر سليمان:

http://www.youtube.com/watch?v=RBiklyD88

تقرير شبكة رصد الاخبارية عن أعداد ضحايا حادث المنصة في رابعة العدوية، 2013:

http://rassd.com/1872.htm

الموقع الالكتروني لحزب الحرية والعدالة:

http://www.fj-p.com/article.?id=50763

إنجازات وزير التموين باسم عوده في عهد الرئيس مرسي:

http://fj-.com/article.php?id=97128

مقال أحمد منصور المنشور في صحيفة الوطن على الشبكة الالكترونية بعنوان: السيسي على خُطى بينوشيه، 2013:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=6793B159-EA44-4838
-A1B7-25

أزمة التمويل الأجنبي، الموقع الالكتروني لمجلة السياسة الدولية:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2165/

تصريحات وزير الداخلية الفرنسي، موقع بينا نيوز الاخباري:

http://www.binaanews.net/news-17778-.htm

تصريحات الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية، صحيفة الشروق التونسية:

http://www.alchourouk.com/24475/691/1/

تصريح الغنوشي على موقع زوم تونسيا

http://www.zoomtunisia.tn/article/50209

حيثيات إقالة خالد عبدالعليم مستشار الرئيس محمد مرسي، جريدة الواقع الالكترونية:

http://alwakei.com/news/31561/index.html

تفاصيل عملية اغتيال سجناء الإخوان المسلمين، موقع الاخبار الآن الالكتروني:

http://www.alkhabarnow.net/news/72680/2013/08/19/

تفاصيل عـرض تشكيل الحكومة على الإخـوان المسلمين مقابل التخلي عن الرئيس مرسي، مفكرة الإسلام، 2013:

http://www.islammemo.cc/akhbar/.aame/page/5

موقع ويكبيديا الموسوعة الحرة:

ثورة 23يوليو http://ar.wikipedia.org/wiki/

موقع العصر الالكتروني:

www.wsj.com/article/bl-233b-81

هيلاري كلنتون للحكام العرب أصلحوا أنظمتكم والا خَلَفكم الإسلاميون، موقع البي بي سي:

www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/.

Henry Kissinger, The Wall Street Journal 8-3-2012, Kissinger at the council on foreign relations,

Jimmy Carter: I trust Egypt’s Muslim Brotherhood http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=29773

Noam Chomsky, Against Military Coup in- Egypt www.wordpress.com/2013/10/15/noam-chomsky-speaks-against-military-coup-in-egypt

هـ- اللقاءات التلفزيونية:

د. طارق سويدان، قناة الرسالة الفضائية، 16-3-2013

http://www.youtube.com/watch?v=H59I7HOxLxw

خطاب الرئيس مرسي وخطاب وزير الدفاع السيسي المتلفزين القناة المصرية الأولى:

http://www.youtube.com/watch?v=gB3FLLT8rVw

لقاء مع عبيد الوسمي النائب السابق في البرلمان الكويتي، حديث في العمق، قناة الجزيرة الفضائية، بعنوان: الانقلاب العسكري والتحول الديمقراطي.

http://www.youtube.com/watch?v=5z1m-uWueaI

لقاء د.طارق سويدان على الجزيرة مباشر مصر الفضائية 5-9-2013

.http://www.youtube.com/watch?v=J8PUJTuobfE

برنامج شاهد على الثورة، صفوت حجازي، قناة الجزيرة الفضائية

http://www.youtube.com/watch?v=jshUfY4XMk4.

لقاء مع د.سعد الكتاتني، برنامج بلاحدود، الجزيرة الفضائية

http://www.youtube.com/watch?v=DBSyPfxzREU

البروفيسور طارق الحبيب، النفس والسياسة، قناة الرسالة الفضائية،

26-4-2013

http://www.youtube.com/watch?v=cSD23H4lSfA

برنامج بلا حدود، لقاء مع الرئيس التونسي، قناة الجزيرة الفضائية

2-10-2013

http://www.youtube.com/watch?v=B84WAMtOgww

حوار متلفز مع حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة التونسية، في

31-10-2013

.http://www.youtube.com/watch?v=gXmSLyrnZ-k#t=2872

- خطاب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الاخير، في 13-1-2011 الفضائية التونسية الرسمية:

http://www.youtube.com/watch?v=2AQm45CGcHo&noredirect=1

لمشاهدة خطاب حمادي الجبالي لشعب التونس، في 21-2- 2013 الفضائية التونسية الرسمية:

.http://www.youtube.com/watch?v=qB6cNHOHdpA

6- المؤتمرات التي شارك فيها الكاتب:

محاضرة عبدالفتاح مورو مؤسس حركة النهضة (2013)، الإسلاميون وتجربة الحكم، القصر الثقافي الملكي، عمان، 25-6-2013.

عادل حواتمة (2013)، بين الثورة والتثوير مصر إلى أين، مؤتمرالفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، عمان، جامعة العلوم التطبيقية،

10-6-2013

أرواء فخري (2013)، الاسلام السياسي في مصر، مؤتمرالفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، عمان، جامعة العلوم التطبيقية، 10-6-2013.

فتحية فاروق عمر(2013)، الثورات العربية وإشكالية بناء النموذج الإسلامي، مؤتمر الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، عمان، جامعة العلوم التطبيقية، 10-6-2013.

عمار جفال (2013)، الاسلام السياسي في مصر وتونس والمغرب، مؤتمرالفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، جامعة العلوم التطبيقية، عمان 10-6-2013

7- اللقاءات والاتصالات التي أجراها الكاتب:

لقاء أجراه الكاتب مع د.باسل حسين، رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 27-10-2013.

لقاء أجراه الكاتب مع د.حسن الأنباري، مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني، 6-11-2013، عمان.

لقاء أجراه الكاتب مع د.عبدالله نقرش، كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية، عمان، 30-10-2013

لقاء أجراه الكاتب مع عريب الرنتاوي رئيس مركز القدس للدراسات السياسية، 28-10-2013، عمان.

اتصال أجراه الكاتب مع المفكر والمؤرخ السياسي محمد الجوادي في 25 و28-10-2013.

اتصال أجراه الكاتب مع د.بهاء الدين النقشبندي رئيس تحرير صحيفة دار السلام الصادرة في بغداد، 6-11-2013.

اتصال أجراه الكاتب مع د. جواد الحمد، رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات، عمان، 2-11-2013.

اتصال أجراه الكاتب مع د.عمار جفال، رئيس قسم الدراسات المغاربية، ورئيس دائرة بحوث العلاقات الدولية في جامعة الجزائر، 1-11-2013.

اتصال أجراه الكاتب مع أ. واثق السعدون، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 26-10-2013.

اتصال أجراه الكاتب مع د. أرواء فخري، قسم العلوم السياسية جامعة بغداد، 26-10-2013.

8- تقارير المؤسسات الدولية:

تقرير التنافسية العالمي عام 2010:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

تقرير التنافسية العالمي لعام 2012:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf

تقرير التنافسية العالمية عام 2013:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

تقرير التنافسية العالمية عام 2014

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf

تقرير الرفاه الاجتماعي لعامي 2010 و2013و2014

http://www.prosperity.com/#!/

تقرير التنمية الإنسانية عام 2009:

http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Complete.pdf

تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن مجزرة الحرس الجمهوري في مصر:

http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19-

تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن أحداث رابعة العدوية:

http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

Chany Eric (2012), Democratic change in the Arab world, past and present, Harvard University, no. 1, pp 363-414.

Elma miriam fendius (2012), the Arab spring and the future of democracy in the Middle East, Palestine- Israel journal, no. 1, pp 98-105.

Furt Francois (January 1998), Democracy Utopia and revolution, journal of democracy vol.9, No.1 pp. 65-79.

Rutherford K. Bruce (fall2010) Egypt after mubaak: liberalism, Islam, and democracy in the Arab world,Review by, El-Sayed El-Aswad, UAE University, pp 318-322.

Ben-Meir, Alon (spring 2006), Challenges to democracy in the Arab and Muslim world, Turkish Journal of International Relations, Vol. 5 Issue 1/2, p82.

FAQIR, FADIA (1997),Engendering democracy and Islam in the Arab world,Oxford Development Studies, Vol 18, No 1, pp 165± 174.

الهوامش

1 - صول بادوفر (1967)، معنى الديموقراطية، ترجمة جورج عزيز، ط1، دار الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة: ص18.

2 - روبرت أ. دال (2000)، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد الجمل، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة: ص13.

3 - المصدر نفسه، ص16

4 - محمد أحمد إسماعيل، الديموقراطية ودورالقوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، مصدر سبق ذكره: ص58.

5 - ليسلي ليبسون (1964)، الحضارة الديمقراطية، ترجمة فؤاد مويساني وعباس العمر، دار الآفاق الجديدة، بيروت: ص19-20.

6 - صول بادوفر(1967)، معنى الديموقراطية، مصدر سبق ذكره:ص23.

7 - تشارلز تيللي (2010)، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل، ط1، مركز دراسات الوحدة، لبنان: ص53-54.

8 - المرجع نفسه: ص55-56.

9 - صول بادوفر، معنى الديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص24-28.

10 - روبرت أ.دال، عن الديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص18.

11 - المرجع نفسه، ص19.

12 - أسعد مفرج وآخرين (2006)، موسوعة عالم السياسة، ج6، بيروت: ص167- 171.

13 - روبرت أ.دال، عن الديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص20.

14 - دليل بيرنز، الديمقراطية، محمد بدران، ط1، سلسلة المعارف العامة، مصر: ص11.

15 - د.سلمان العودة، أسئلة الثورة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2012، ص87-88.

16 - روبرت أ دال، عن الديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص20.
17 - لسلي ليبسون، الحضارة الديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص25.
18 - محمد، علي عبد المعطي (1993)، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، مصر: ص187.
19 - دليل بيرنز، الديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص12.
20 - حورية مجاهد (1999)، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ط3، مكتبة الآن جلو المصرية، القاهرة: ص412-413.
21 - تشارلز تيللي، الديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص64.
22 - ديفيد بوتر واخرون (2011)، الدمقرطة، ترجمة مالك عبيد ومحمود خلف، ط1، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا: ص97-98.
23 - حازم الببلاوي (1993)، عن الديمقراطية الليبرالية، ط1، دار الشروق، القاهرة: ص11-13.
24 - محاضرة للدكتور أمين مشاقبة، بعنوان أسس ومضامين الديمقراطية، الجامعة الأردنية، 24-3-2013.
25 - الآن تورين (2000)، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق: ص38.
26 - جون إلستر ورون سلاجستاد (1998)، الدستورية والديمقراطية، ترجمة سمير نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان: ص90.
27 - أمين مشاقبة، الإصلاح السياسي «المعنى والمفهوم»، صحيفة الدستور، 6-2-2011،
(http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2011%5C02%5COpinionAndNotes_issue1210_day06_id301447.htm#.UViP_pNTBic).
28 - علي عبدالمعطي محمد، الفكرالسياسي الغربي، مصدر سبق ذكره: ص302.
29 - روبرت أ.دال، عن الديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص58.

30 - نوربيرتو بوبيو (1994)، الديمقراطية والليبرالية، ترجمة فاضل جتكر، ط1، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق: ص19.

31 - أمين مشاقبة والمعتصم بالله علوي (2012)، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، ط1، دار الحامد للنشر والتوزريع، عمان: ص45.

32 - محاضرة للدكتور أمين مشاقبة، بعنوان أسس ومضامين الديمقراطية، الجامعة الأردنية، 24-3-2013.

33 - عبدالفتاح العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، مصدر سبق ذكره: ص291-305-306.

34 - روبرت أ. دال (1995)، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، ط1، دار الفارس للنشر، عمان: ص187-195.

35 - غالب عواد الخالدي، صحيفة الغد، 12-3-2011، (http://www.alghad.com/index.php/article/420186.html).

36 - تقرير التنمية البشرية عام 2009: (http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Complete.pdf).

37 - منير الحمش (آذار 2011)، الثورات العربية إلى أين، مجلة شؤون الأوسط، ص27-28.

38 - سعد الدين إبراهيم (أيار/2012)، عوامل قيام الثورات العربية، مجلة «المستقبل العربي»، العدد 399: ص130-131.

39 - وصال العزاوي (2011)، الثورات العربية واستحقاق التغيير، مصدر سبق ذكره: ص26.

40 - د. مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربي ثورات لم تكتمل بعد، مصدر سبق ذكره: ص78-79.

41 - حسن الأنباري (2012)، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، مج22، عمان: ص34-35.

42 - د.طارق الحبيب، قناة الرسالة الفضائية، النفس والسياسة، 26-4-2013، (http://www.youtube.com/watch?v=cSD23H4lSfA).

43 - عبدالله نقرش، من وحي الربيع العربي، مصدر سبق ذكره: ص57.
44 - وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاق التغيير، مصدر سبق ذكره: ص34.
45 - حنة آردندت (2008)، في الثورة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص27.
46 - عزمي بشارة (2012)، في الثورة والقابلية على الثورة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص33.
47 - سورة آل عمران، أية 140.
48 - د.سلمان العودة (2012)، أسئلة الثورة، مصدر سبق ذكره: ص35.
49 - العودة، مرجع سابق، ص37.
50 - العودة، مرجع سابق، ص92.
51 - Miriam fendius Elman (2012), The arab spring and the future of democracy in the middle east, Palestine- Israel journal, p101.
52 - لقاء مع د.طارق سويدان، قناة الجزيرة مباشر، 5-9-2013 (http://www.youtube.com/watch?v=kYcidLXWPhU).
53 - د. طارق سويدان، مقابله خاصه 16-3-2013 (http://www.youtube.com/watch?v=H59l7HOxLxw).
54 - د.مصطفى عثمان، إسماعيل، الربيع العربي – ثورات لم تكتمل بعد، مصدر سبق ذكره: ص96.
55 - عزمي بشارة 2012، الثورة التونسية المجيدة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت: ص200.
56 - مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربي ثورات لم تكتمل بعد، مصدر سبق ذكره: ص97.
57 - مرجع سابق: ص98.
58 - وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاق التغيير: ص36.
59 - خير الدين حسيب، (نيسان /2012)، الربيع العربي: نحو دراسة تحليلية

لأسباب النجاح والفشل، المستقبل العربي، ع 398، مج34: ص8.

60 - بشارة، الثورة والقابلية على الثورة، مصدر سبق ذكره: ص7.

61 - مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربي ثورات لم تكتمل بعد، مصدر سبق ذكره: ص104-105.

62 - بلال التليدي (2012)، الإسلاميون والربيع العربي، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت: ص56.

63 - عبد المجيد الشرفي (2011)، الثورة والحداثة والاسلام، ط1، دار الجنوب للنشر، تونس: ص24.

64 - نزار عبدالقادر (2012)، الربيع العربي والبركان السوري، ط1، بيروت: ص54-58.

65 - محمد حتاملة (2012)، ثورة العرب –الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، عمان: ص103.

66 - برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية، مع الرئيس التونسي، 2-10-2013. (http://www.youtube.com/watch?v=B84WAMtOgww).

67 - محمد الحتاملة، ثورة العرب الربيع العربي، مصدر سبق ذكره: ص164-166.

68 - ناصر جويدة وخالد خلف (2012)، الثورات العربية في الميزان، ط1، دار الوفاء للنشر، مصر: ص53.

69 - المستشار طارق البشري (2012)، من أوراق ثورة 25 يناير، ط1، دار الشروق للنشر، مصر: ص15.

70 - المرجع نفسه، ص215.

71 - محمد حتاملة، ثورة العرب – الربيع العربي، مصدر سبق ذكره: ص288-299.

72 - جمال خاشقجي (2013)، ربيع العرب - زمن الإخوان، ط1، دار مدارك للنشر، دبي: ص304.

73 - محمد حتاملة، ثورة العرب – الربيع العربي، مصدر سبق ذكره: ص308.

74 - علي حرب (2011)، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان: ص64-77.
75 - محمد حتاملة، ثورة العرب – الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، ص336-338.
76 - جمال خاشقجي، ربيع العرب – زمن الإخوان، مصدر سبق ذكره: ص313.
77 - Eric Chany (2012), Democratic change in the Arab world, past and present, Harvard University, no. 1: p 374.
78 - Alon Ben-Meir (spring 2006), Challenges to democracy in the Arab and Muslim world, Turkish Journal of International Relations, Vol. 5 Issue 1/2, p85.
79 - FADIA FAQIR (1997), Engendering democracy and Islam in the Arab world, Oxford Development Studies, Vol 18, No 1, p 170.
80 - د.أحمد نوفل (2012)، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع21، عمان: ص27.
81 - د. راغب السرجاني (2011)، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة: ص85.
82 - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، مصدر سبق ذكره: ص64.
83 - محمد حتاملة، ثورة العرب- الربيع العربي، مصدر سبق ذكره: ص95.
84 - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، مصدر سبق ذكره: ص29.
85 - المرجع نفسه، ص110.
86 - راغب السرجاني، ثورة تونس، 24-1-2011. http://islamstory.com ثورة-تونس-2
87 - توفبق المدني(2011)، سقوط الدولة البوليسية في تونس، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: ص8.
88 - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، مصدر سبق ذكره: ص213.
89 - المرجع نفسه، ص221.

90 - د. راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، مصدر سبق ذكره: ص90.

91 - للاطلاع على خطاب بن علي المتلفز الرجوع إلى الرابط التالي: (http://www.youtube.com/watch?v=2AQm45CGcHo&noredirect=1).

92 - المرجع نفسه.

93 - أحمد الابيض (2012)، انتخابات المجلس التأسيسي في تونس ماذا بعد؟، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد58، عمان: ص77.

94 - لتفاصيل أكثر عن القوى الحزبية في تونس مراجعة الرابط التالي: حركة-النهضة- في- الذكرى-الثلاثين. islamstory.com/ar

95 - عزمي بشارة، الثورة التونسة المجيدة، مصدر سبق ذكره: ص169-176.

96 - موقع المجلس الوطني التأسيسي التونسي: (www.chambre-dep.tn\site\main\ar\docs\compos_partis.jsp)

97 - رضوان زيادة (30-4-2011)، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد30: ص150.

98 - المرجع نفسه، ص152.

99 - جواد الحمد (2012)، أدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، مصدر سبق ذكره: ص34-35.

100 - رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص153.

101 - بيان العمري، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، مصدر سبق ذكره: ص20.

102 - رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، مصدر سبق ذكره: ص158.

103 - Furt Francois (January 1998), Democracy Utopia and revolution, journal of democracy vol.9, No.1 p66.

104 - رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية، مصدر سبق ذكره:

ص163-171.

105 - Bruce K. Rutherford (fall2010) Egypt after mubaak: liberalism, Islam, and democracy in the Arab world,Review by, El-Sayed El-Aswad, UAE University, pp 318.

106 - د. محمد بوبوش (2013)، المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد64، عمان، ص98.

107 - المرجع نفسه: ص102.

108 - د. المولودي الاحمر، تقييم حالة: الانتخابات التونسية: خفأيا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة: ص8.

109 - القرآن الكريم، سورة البقرة، أية 256.

110 - القرآن الكريم، سورة الغاشية، أية 22.

111 - القرآن الكريم، سورة يونس، أية 99.

112 - عبدالفتاح مورو مؤسس حركة النهضة، محاضرة بعنوان: الإسلاميون وتجربة الحكم، القصر الثقافي الملكي، عمان، 25-6-2013.

113 - لمشاهدة خطاب حمادي الجبالي للشعب التونس، في 21-2-2013 (http://www.youtube.com/watch?v=qB6cNHOHdpA).

114 - تفاصيل تشكيل حكومة العريض موقع الجزيرة نت. (http://www.aljazeera.net/news/pages/bce6a68f-1da3-4b62-ab5f -63872c731367)

115 - صحيفة الحياة على الشبكة العنكبوتية (http://alhayat.com/Details/564707 23-10-2013).

116 - مصدر سبق ذكره، محمد بوبوش، المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار: ص123.

117 - لمراجعة تقرير التنافسية العالمية الصادر عن تونس المتكون من 545

صفحة لقياس درجة التنافسية للدول قياساً بمقدراتها عام 2014 فتح الرابط التالي:

(http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf)

118 - لمراجعة تقرير التنافسية العالمي عن تونس عام 2010 فتح الرابط التالي:

(http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf).

119 - تقرير الرفاه العالمي لعامي 2010 و 2014:http://www.prosperity.com/#!/ranking

120 - للاطلاع على تفاصيل نمو الاقتصاد التونسي عام 2012، موقع الجزيرة نت.

(http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/a8bfa5d1-b93a-4e0b-b063-0708c433a23b).

121 - للاطلاع على نسبة نمو الاقتصاد التونسي عام 2013، الجزيرة نت.

(http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/42d606d1-501b-439d-824e-485c21bd07ab).

122 - موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki/ثورة_23_يوليو

123 - د.محمد بوبوش، المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار، مصدر سبق ذكره: ص98.

124 - لمراجعة تفاصيل الرسم التوضيحي، عبدالخالق فاروق (13-10-2011)، السلطة والثروة والعلاقة الشوهاء، مركز الجزيرة للدراسات: ص5.

(http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118711102355744 1.htm)

125 - حزب النور http://ar.wikipedia.org/wiki/

126 -

127 - رفعت السعيد "أرفض استخدام 25 يناير في صراع سياسي" بوابة الاهرام 21-1-2011 (http://gate.ahram.org.eg/News/34).

128 - عزمي بشارة (أغسطس2013)، دراسة بعنوان: الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ص12.

129 - نواف عبدالرحمن القديمي(2012)، الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للافكار، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ص50.

130 - عزمي بشارة (آذار 2011)، الثورة المصرية الكبرى آفاق ومخاطر، شؤون الأوسط: ص98.

131 - تصريحات الكتاتني بعد لقاء سليمان http://www.youtube.com/watch?v=RBikly6QD88

132 - برنامج شاهد على الثورة، صفوت حجازي، قناة الجزيرة الفضائية (http://www.youtube.com/watch?v=jshUfY4XMk4)

133 - خيري العمري (شتاء 2012)، دراسة بعنوان: أزمة الانتقال السياسي في مصر، دراسات شرق أوسطية، ع58، عمان، ص101.

134 - محمد بوبوش، المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار، مصدر سبق ذكره: ص106.

135 - لمزيد من تفاصيل حل مجلس الشعب المصري، لقاء سعد الكتاتني، برنامج بلاحدود، قناة الجزيرة الفضائية http://www.youtube.com/watch?v=DBSyPfxzREU

136 - خيري العمري (صيف2013)، تلاقي سلطات الدولة وتنازعها في مصر، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد64، عمان، ص138.

137 - مرجع سابق: ص139.

138 - تقدير موقف (15-4-2013)، العُقد الثلاثة في سياسة مُرسي، مركز الجزيرة للدراسات، ص3-5.

139 - وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير، ص13.

140 - خيري العمري، مرجع سابق: ص139.

141 - خيري العمري (خريف2012)، تحولات السياسة الانتقالية وتحدياتها في مصر، عدد61، عمان، ص103.

142 - طلال سليمان (2011)، تحية إلى شباب ثورة يناير (حوار مع طارق البشري)، شؤون الأوسط: ص86.

143 - إنجازات وزير التموين باسم عوده في عهد مرسي: http://fj-p.com/article.php?id=97128

144 - انجازات الرئيس مرسي الاقتصادية، الجزيرة نت: (http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/595f00e7-2db9-4c8a-80a6-3bfea2d1aaab)

145 - ورقة د. عمار جفال في مؤتمر الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، جامعة العلوم التطبيقية، 10-6-2013، عمان: ص5.

146 - يزيد الصايغ (2012)، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط: ص15، 1 آب (http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf)

147 - عمار جفال، مرجع سابق، ص6-8.

148 - The Wall Street Journal, henry Kissinger, 8-3-2012, Kissinger at the council on foreign relations, www.wsj.com/article/bl-233b-81

149 - تقدير موقف (8-7-2013)، الاطاحة بمرسي: المسارات والمالات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، ص2-3.

150 - شؤون الأوسط (ربيع-صيف2013) ثورة 30 يونيو وبيانا القوات المسلحة، عدد145: ص110.

151 - لمراجعة خطاب الرئيس، وخطاب وزير الدفاع المتلفزين في الرابط التالي (http://www.youtube.com/watch?v=gB3FLLT8rVw)

152 - المرجع نفسه.
153 - عزمي بشارة، الثورة والثورة المضادة والشارع ضد الشعب، مصدر سبق ذكره: ص2-3.
154 - رفيق حبيب (20-اكتوبر-2013)، دراسة بعنوان: الجيش والإخوان...تحليل حوار السيسي، لتحميل الدراسة من موقع د.رفيق حبيب الرابط التالي: www.scribd.com
155 - عزمي بشارة، الثورة والثورة المضادة والشارع ضد الشعب، مصدر سبق ذكره: ص8-9
156 - محمد جودة (صيف 2013)، ثورة30يوليو وبيانا قيادة القوات المسلحة، شؤون الأوسط، عدد145، لبنان: ص110.
157 - تقرير الجزيرة الاستقصائي عن عدد متظاهري 30-6-2013.
(http://www.youtube.com/watch?v=GUt42UiVMAQ)
158 - جواد الحمد (صيف2013)، الجيش والسياسة في المشهد المصري، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد64، عمان، ص7.
159 - اتصال أجراه الباحث مع أ.واثق السعدون، مركز الدراسات الاقليمية وأستاذ في قسم الدراسات الاستراتيجية في جامعة الموصل، 26-10-2013.
160 - اتصال أجراه الباحث مع د.عمار جفال، رئيس مختبر البحوث العلاقات الدولية ورئيس قسم الدراسات المغاربية في جامعة الجزائر، 1-11-2013.
161 - لقاء أجراه الباحث مع عريب الرنتاوي رئيس مركز القدس للدراسات السياسية، 28-10-2013، عمان.
162 - اتصال أجراه الباحث مع د.بهاء الدين النقشبندي رئيس تحرير صحيفة دار السلام الصادرة في بغداد، 6-11-2013.
163 - لقاء أجراه الباحث مع د. حسن الأنباري، مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني، 6-11-2013، عمان.
164 - تقدير موقف، الاطاحة بمرسي: المسارات والالات المحتملة، مصدر سبق ذكره: ص5.

165 - شبكة رصد الاخبارية http://rassd.com/

166 - تشير تقارير التحالف الوطني لدعم الشرعية إلى سقوط 200 ضحية في حادث المنصة (http://rassd.com/1-67872.htm)

167 - بينما يشير تقرير دان ويليامز عن منظمة هيومان رايتس ووتش إلى سقوط 74 ضحية (http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19)

168 - عزمي بشارة، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة، مصدر سبق ذكره: ص3.

169 - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، مصدر سبق ذكره: ص320-346.

170 - لقاء أجراه الباحث مع د. باسل حسين، رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 27-10-2013.

171 - أحمد الابيض، انتخابات المجلس التأسيسي في تونس، مصدر سبق ذكره:ص87.

172 - محاضرة لعبدالفتاح مورو، مؤسس حركة النهضة التونسية، الإسلاميون وتجربة الحكم، عمان، 25-6-2013.

173 - تقدير موقف (1-9-2013)، مصر: تشريح انقلاب عسكري عربي في القرن 21، مركز الجزيرة للدراسات: ص2.

174 - هيلاري كلنتون للحكام العرب أصلحوا أنظمتكم والا خلفكم الإسلاميون، موقع ال بي بي سي (www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/)

175 - تفاصيل مشروع تنمية قناة السويس (www.aljazeera.net/ebusiness/pages/95947a83-3f15-4a45-bc5c-9b8fc17716c2)

176 - موقع الحرية والعدالة عن تنمية السويس www.fj-p.com/article.php?id=50763

177 - حديث في العمق، قناة الجزيرة الفضائية، لقاء مع عبيد الوسمي النائب السابق في البرلمان الكويتي، الانقلاب العسكري والتحول الديمقراطي www.youtube.com/watch?v=5z1m-uWueal

178 - مقال أحمد منصور المنشور في صحيفة الوطن على الشبكة الالكترونية

بعنوان: السيسي على خُطى بينوشيه ?www.al-watan.com/viewnews.aspx
n=6793B159-EA44-4838-A1B7-25

179 - Jimmy Carter: I trust Egypt's Muslim Brotherhood (http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=29773)

180 - Noam Chomsky, Against Military Coup in Egypt, www.wordpress.com/ 2013/10/14/ noam-chomsky-speaks-against-military-coup-in-egypt

181 - تفاصيل أكثر عن قضية التمويل الخارجي، موقع مجلة السياسة الدولية على الإنترنت. (http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2165/تحليلات/مصر/القصة-من-واشنطن.aspx)

182 - تقدير موقف (5-11-2013)، تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية، مركز الجزيرة للدراسات، ص3.

183 - تصريحات وزير الداخلية الفرنسي (http://www.binaanews.net/news-17778-.htm.)

184 - تقدير موقف، تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية، مصدر سبق ذكره:ص6.

185 - اتصال أجراه الباحث مع د. عمار جفال، رئيس قسم الدراسات المغاربية في جامعة الجزائر، 1-11-2013.

186 - اتصال أجراه الباحث مع د. بهاء الدين النقشبندي، رئيس تحرير صحيفة دار السلام، العراق، 6-11-2013

187 - اتصال أجراه الباحث مع أ. واثق السعدون، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 26-10-2013.

188 - مقابلة أجراها الباحث مع عريب الرنتاوي رئيس مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 28-10-2013.

189 - لقاء أجراه الباحث مع د. عبدالله نقرش، كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية، ومؤلف كتاب من وحي الربيع العربي، عمان، 30-10-2013

190 - محمد ابورمان، السلفيون والربيع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت: ص134-136.

191 - المرجع نفسه، ص139.

192 - حيثيات إقالة خالد عبدالعليم مستشار مرسي، جريدة الواقع الالكترونية: (http://alwakei.com/news/31561/index.html)

193 - لقاء اجراه الكاتب مع د. عبدالله نقرش، عمان.

194 - مقابلة أجراها الكاتب مع د. باسل حسين رئيس المركز العراقي للدراسات، عمان، 27-10-2013.

195 - سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصف (1984)، أسس القانون الدستوري وشرح النظام المصري،ط1، دار النهضه العربيه، القاهره: ص375.

196 - حزب الوفد ويكبيديا الموسوعة الحرة (http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF)

197 - محمد النادي وآخرون (2006)، مجموعة رسائل الامام البنا، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، القاهرة، ص337-338.

198 - ورقة د. أرواء فخري، مؤتمر الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، 10-6-2013، عمان:ص7.

199 - ورقة أ. فتحية فاروق عمر، بعنوان الثورات العربية وإشكالية بناء النموذج الإسلامي، مؤتمر الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، عمان: ص3-7.

200 - محمد الطويل (1994)، الإخوان في البرلمان، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط2، مصر، ص300.

201 - لورينزو فيدينو (2011)، الإخوان المسلمون الجدد في الغرب، ب. أ. الوكيل، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، دبي: ص423-425.

202 - تفاصيل عملية اغتيال سجناء الإخوان المسلمين (http://www.alkhabarnow.net/news/72680/2013/08/19/)

203 - إحصائية قناة الجزيرة الفضائية عن أعداد القتلى مؤخراً 8-11-2013، (www.aljazeera.net)

204 - إحصـاء أجرتـه الجزيـرة نقـلاً عـن إدراة مـواقع فـيس بـوك وتويتـر، (www.Aljazeeratalk.net/#/12304?&12)

205 - تقـرير منظمـة هيومـان رايتـس ووتـش عـن أحـداث رابعـة العدوية (http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19-1)

206 - لمراجعة تقرير التنافسية العالمي عن مصر لعام 2014 مراجعة الرابط التالي:

(http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf) وتقـرير عـام 2013:
(http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf)

207 - لمراجعـة تقـرير التنافسـية العـالمي لعـام 2012 فـي الـرابط التـالي:
(http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf)

208 - قنـاة الجزيـرة الفضـائية إنجـازات الـرئيس مرسـي الاقتصـادية:
(http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/595f00e7-2db9-4c8a-80a6-3bfea2d1aaab)

209 - مؤشر الرفاه العالمي: http://www.prosperity.com

210 - سمير كرم (ربيع- صيف2013)، الإخوان المسلمون بداية النهاية، شؤون الأوسط، ع145، ص114-115.

211 - د. رفيق حبيب (7-اكتوبر-2013)، إمتحان الإخوان على أعتاب المشهد الاخير، لتحميل دراسة د. رفيق حبيب إفتح الرابط التالي: www.scribd.com

212 - لقاء أجراه الباحث مع عريب الرنتاوي، عمان، 28-10-2013.

213 - لقاء أجراه الباحث مع د. عبدالله نقرش، عمان، 30-10-2013.

214 - اتصال أجراه الباحث مع المفكر والمؤرخ السياسي محمد الجوادي،

28-10-2013.

215 - لقاء أجراه الباحث مع د. حسن الأنباري مستشار المعهد الدبلوماسي الأردني لشؤون العلاقات الدولية، عمان، 6-11-2013.

216 - اتصال أجراه الباحث مع د. أرواء فخري، قسم العلوم السياسية جامعة بغداد، 26-10-2013.

217 - اتصال أجراه الباحث مع د. عمار جفال في 1-11-2013.

218 - اتصال أجراه الباحث مع أ. واثق السعدون.

219 - اتصال أجراه الباحث مع د. أرواء فخري.

220 - لمراجعة تقرير التنافسية العالمي عن تونس عام 2010 فتح الرابط التالي:(http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf)

221 - لمراجعة تقرير التنافسية العالمية الصادر عن تونس عام 2013 فتح الرابط التالي: (http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf) وتقرير عام 2014: (http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf)

222 - لمراجعة تقرير التنافسية العالمي عن مصر عام 2010 فتح الرابط التالي: (http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf)

223 - لمراجعة تقرير التنافسية العالمية الصادر عن تونس عام 2013 فتح الرابط التالي: (http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf)

224 - ورقة د.عادل حواتمة(2013)، بين الثورة والتثوير مصر إلى أين، الفرص

والتحديات في ظل الربيع العربي، عمان جامعة العلوم التطبيقية، 11 حزيران 2013:ص6.

225 - أحمد النجار(2011)، الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري، مركز الدراسات الساسية والاستراتيجية في الاهرام، ص2011.

226 - خطـــاب الـــرئيس مرســـي فـــي 28-6-2013 (http://www.youtube.com/watch?v=uMEb4aTOvcI)

227 - لقاء د. طارق سويدان على الجزيرة مباشر مصر الفضائية 5-9-2013: (.http://www.youtube.com/watch?v=J8PUJTuobfE)

228 - اتصال أجراه الكاتب مع د. بهاء الدين النقشبندي رئيس تحرير صحيفة دار السلام - بغداد-.

229 - اتصال أجراه الكاتب مع د. عمار جفال رئيس قسم الدراسات المغاربية في جامعة الجزائر.

230 - مقابلة أجراها الكاتب مع د. عبدالله نقرش، كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية.

231 - اتصال مع د. عمار جفال.

232 - اتصال أجراه الكاتب مع د.أرواء فخري.

233 - اتصال أجراه الكاتب مع د.أرواء فخري.

234 - اتصال أجراه الكاتب مع د. بهاء الدين النقشبندي.

235 - مقابلة أجراها الكاتب مع د.عبدالله نقرش.

236 - تقدير موقف (5-11-2013)، تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية، مصدر سبق ذكره: ص6.

237 - د. رفيق حبيب (نوفمبر2011)، دراسة بعنوان: الفوضى أم الثورة أيهما يــأتي أولاً، مصـــر: ص3-10 لتحميـــل الدراســـة إضـغط علـى الـــرابط www.scribd.com

238 - لقــاء مع المفكـر الإسـلامي طـارق سـويدان، قنـاة الجزيـرة الفضـائية، 5-9-2013 (http://www.youtube.com/watch?v=8G8lnqxJU-w)

239 - اتصال أجراه الكاتب مع د. محمد الجوادي، 25-10-2013.

240 - اتصال أجراه الباحث مع د. عمار جفال.

241 - للإطلاع على تسريب السيسي، قناة الجزيرة الفضائية، المرئيات، تسريب السيسي بخصوص التحصين، 2013 (www. Aljazeera.net)

242 - تقدير موقف، الاطاحة بمرسي: المسارات والالات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، 8-7-2013، الدوحة: ص4.

243 - نقل الخبر التحالف الوطني لدعم الشرعية ولم ينفه أحد. (http://www.islammemo.cc/akhbar/.aame/page/5)

244 - مقابلة أجراها الباحث مع د. نقرش، عمان.

() بالرغم من أن الوثيقة نصت على عدة حقوق الا أنها لم تكن كافية لإنشاء حياة سياسية ديمقراطية بعيداً عن استبداد الحاكم، واستمرت دول أوروبا تعاني من ذلك الاستبداد بجرعات مختلفة حتى القرن السابع عشر.

() تكمن أهمية الاشارة إلى الخلافة العثمانية- غير العربية- إلى كونها كانت تمثل وحدة واحدة للأمة الإسلامية والتي كان العرب يمثلون جزءاً منها وقد اختلف المؤرخون والباحثون العرب في توصيفهم للخلافة العثمانية وفترتها باختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية.

() كان الزعماء العرب يلقبون أنفسهم بعدة ألقاب كالزعيم الملهم والقائد الضرورة والرئيس القائد المناضل المجاهد والمهيب الركن حتى ألهَت بعض وسائل الإعلام الزعيم بشكل فاق كل التقاليد والاعراف.

() الكلمات بين قوسين بهذا الشكل «لا تُعبر بالضرورة عن رأي الكاتب وإنما للإشارة إلى إستعمالها في وقتها وهي تكفي للدلالة على المضمون دون شرح».

() حادثة الصفع غير مؤكدة في بعض المراجع التي رجعت إليها، لكن بعض الكتاب أكدوها.

(□) يـورِد بعض البـاحثين ان الإخـوان المسـلمين اخطـؤوا بتصـدرهم المشهد السياسي في دول الربيع العربي، مما أفقدهم الكثير من مخزونهم المجتمعي، ويـرى البعض الاخـر أن الإخـوان المسـلمين نظـراً لكونهم من أكبر الجماعات تنظيماً بإمكانهم الحفاظ على الدولة في هذه المرحلة من الفوضى.

(□) السلفية ليست تنظيماً كالإخوان المسلمين فهي تيار يتزعمه مجموعة من الشيوخ الذين يضطلعون بالكتاب والسُنة وربما يختلفون فيما بينهم، وحزب النور أسسته الدعوة السلفية في الاسكندرية ويوجد في مصر اليوم ما يقرب من سبعة أحزاب سلفية.

(□) التجمع حزب ليبرالي، رفع دعوى قضائية عام 2013 لحل جماعة الإخوان المسلمين، وقبلت الدعوة وتم حلها بموجب حكم قضائي.

(□) ،جبهة الإنقاذ هي جبهة سياسية ليبرالية مُعارضة تكونت من حزب الوفد الدسـتور برئاسـة محمـد البـرادعي، والتيـار الشـعبي برئاسة حمدين صباحي، وشخصيات واحزاب سياسية أُخرى، وشخصيات تابعة للحزب الوطني. بلغ تمثيلها في أغلب الاستحقاقات الانتخابية ما نسبته 25% من اجمالي عدد المصوتين.

(□) التسريبات الأخيرة هي تسريبات ظهرت بصورة متكررة لقادة الانقلاب المصري أبرزهم الرئيس السيسي الذي أكد في أحدها بأننا نحاول مد أذرعنا إلى الإعلام المصري لتغيير وجهة الرأي العام تجاهنا، ولن نقدم أي شرطي قاتل إلى المحاكمة، بالإضافة إلى الطلب من الإعلام بتحصينه، ودعمه للترشح إلى ولاية رئاسية كان ذلك قبل ترشحه للرئاسة وتسلمه منصب الرئيس، وتسريبات اخرى تؤكد النية المسبقة للمؤسسة العسكرية بالإنقلاب على الرئيس محمد مرسي.

(□) برزت أغنيات شهيرة تمثل توجه السلطة الحالية في مصر من قبيل أُغنية إحنـا شـعب وأنتـوا شـعب ولينـا رب ولـيكم رب، وأغنيـة تسـلم الايـادي لشكر الجيش المصري بعد فض اعتصام رابعة العدوية.